



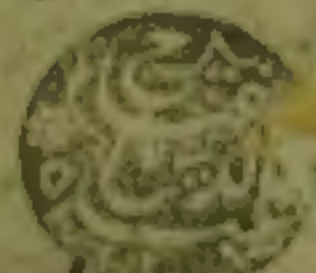
1961

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kişisi	H. Hüsnü
Yeni sayı	
Eski sayı no	1461

حاشية على المطول للخطابي

من كتب من هو فاضل على درك
المعاني السعد محمد عاطف
من احاد عبد الرحمن المعوي
عمره الملك الذي
في يومه

مولانا نور الدين بن عمر طاء الله
الشيخ ابو جبار بن علي



ملك بنقر يمينه و تفتت اعاد يمينه
 بن حسن و بن حسن و بن حسن
 بالشر و بن حسن و بن حسن

بسم الله الرحمن الرحيم
وعليك السلام يا مستعان
لكن الله الحمد لله وعلى سواك وآله واصحابه والتحية **قوله** افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية
محمداً بحسب التسمية لا الحمد فقط مع تأخر عن التسمية فمردوداً واحداً ان وقوع الا
فتتاح بالتسمية ظاهر وظاهراً والحمد فيها افاذا ما خفي ولم يرض عاظه والثاني تلويح لا دفع ما
اشترى من سؤال التعارض بين الحديثي ابتداء بالتسمية والابتداء بالحمد بيانه انه يرتب بان
لان تأخر الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح به اما لان الافتتاح امر عر في تعبيره متدافس
امرين واكثر واما لان الافتتاح كما يكون حقيقة يكون اضافياً وتأخر الحمد عن التسمية انما ينافي
ان يقع به الافتتاح للتحقق لا الاضافي ويكون قوله بعد التيمن بالتسمية تلويحاً الى اضافة الافتتاح
بالحمد فالوجه الاول ايل الى منع التعارض والثاني الى التوفيق وتوضيحه ان لما ثبت التعارض جازي
التوفيق بحمل الابتداء بالتسمية على الحقيقي والابتداء على الاضافي اي بالاضافة الى ما سوى التسمية
ووجه التخصيص ظاهر مشهور والثالث ان افتتاح الشيء بالتسمية يستلزم ان يكون الثاني جزءاً
والتسمية لما كانت خارجة عن الكتاب يقع الافتتاح بها بل الافتتاح انما هو بالحمد كونه جزءاً الكتاب
وقد علمنا على سائر اجزائه وتخصيص هذا الوجه ان يفتقر العمل بالوجود لا لفتتاحه ان ينبغي ان يقع الافتتاح
والابتداء بالتسمية ويجازي ان ابتداء في اسم الله في الحديث ليست صلة لابتداء بل لا التيمن والبركة
المحذوف فمقتضى الحديث ليس ان يفتتح ان يكون ابتداء الامر في حال التيمن والبركة بالتسمية لا
ان يكون الافتتاح بها فعدم الافتتاح بها لا يفتقر العمل بالوجود فمما ذكره ما ذكره الاسناد
في كنية التلويح لقوله باسم الله ابتدئ الكتاب بجمع الكتاب معولا لابتداء للدلالة على ان ابتداء
في بالهم اسم ليس متعلقاً بابتداء بل بما قبله من قوله والبركة لابتداء في بجملة من هذا

2
الكتاب ايضا ليس متعلقاً بالافتتاح فلا بد ان العبارة على وقوع الافتتاح بالحمد فلا يلزم جزئية الحمد
للكتاب لان الجزئية لما كانت تلزم من ذلك فلو نسب الافتتاح الى التسمية على ان نسبة الحمد الى الحمد يلزم جزئية التسمية
للكتاب فلو قيل ان افتتاح الشيء بالشيء مطلقاً سواء كان الباء صلة الافتتاح او لا يستلزم جزئية الثاني
للاول يقال لو سلم مع ظهور ظاهري يلزم ان يقتضي الحديث جعل التسمية جزءاً للكتاب فبما خالفه عنه
العمل **قوله** اداء على شيء مفعول لا افتتح باعتبار ما اشتمل عليه من الحمد لله والحمد لمحمد مخصوص ولما ثبت
فاجعله مفعولاً له بجملة الحمد وقد جعله على لفظ الافتتاح بناء على ان ظاهر اداء كونه الرفع الذي يرفع
لنقدم بما عند ظهور ان النعمة كما ان الله انما انعمها يعني ان على انما الله في عبادة والاداء
لنبي قايين اداء الشكر واداء حمد والاول وان كان يحصل بنفس الحمد لكن الثاني لا يحصل بل بتفصيل
نقدم الحمد باداء حق الشكر فمردوداً وانما قال على معنى ان التوفيق للحمد والاداء عليه ايضا فمقتضى تكرار
وعلم في اقله ان مقتضى قوله **قوله** وهو النشاء باللسان لا يقال النشاء لا يكون الا باللسان
فبقول اللسان مذكور لانه كثيراً ما يطلق النشاء على ما ليس باللسان ولزم ان يجاز انما ليس بجزء
مقام التعريف مع انه يسفر عن الفرق بين الحمد والشكر على تعريفهما وبهذا يتبين التعريف جداً فان
كله رحمة الله في التلويح بلوح بان النشاء فيما ليس باللسان حقيقة فبقول اللسان امولاً بزمه
فتتاح الحمد المذكور وذكر ان قال مع قوله ولعن ان النشاء المبرح ثانياً بعد التعريف للحمد على الكلام
والا قصد تعظيمه وبنيته التعريفية كما يصلح للذكر من الاقوال والافعال ووجه في الاموال والاعمال
تلميحاً للنشاء لذكر على الجوز اذ لا مانع في الحديث من ذلك ايضا قلت ذكره الله في كنية التلويح لانه
اراده هذا المعنى ليعتبر عدم النشاء بل جعله من النشاء كناية عن قصد تعظيمه في الوجه
او تيسيراً للعادة وذكره الخليل عن ذكره في موضع كلام التوضيح وقد ذكرنا وجهه في حاشية التلويح

قد علمنا الاختيار على ما كان في الحذف الاختياري والملاحقة وغيره ووجه
انه اطلاق صاحب الكتاب الجليل في تعريفه لادبانه صفة للفعل وهو بالاختيار وادبانه
تفسير الجمل الامام بها لوانه انفي بآراء المنابر من الاختيار في الاربعة في قوله على ما من صفات الكليات
مع انهم الجملون في محارباها بناء على ان الصدور بالاختيار يستلزم الحذف على ما قرره موضع ويكون
يصار الى ما ذكره بعض الاكابر لئلا يستلزم الصدور بالاختيار من الله في الحذف فيمنع
بناء على ان يجوز ان يثبت منه في قصد سر الوجود مستمرا وذكر ان قصده وادبانه من الكليات
لأنه لا ينفك عنه المقصود اصلا فاللام تعدد الفعل لذاته لا لوجبه لحدوث نعم ارادة الولد
ما يتخلف عنها المراد لقصور ما وعدم استلزامها اياه وقيل صفاته فيكون ذاته في كائنها
تمثلة افعال الاختيارية يستقل بها فاعلمنا فاجرت مجراها في الجمل عليها وقد سئل بعض الاولم
لنجد سببا في عدم غير الاختيار في الملاحقة اما اوله فانه قال حتمه على حصة شجاعة ولا ينظر
للاختيار في شيء منها واما ثانيا فلانه جعل في الكتاب الذي نقيض الحمد والشكر ان نقيض
فلو كان الملاحقة اعم من الحمد لزم كون الملاحقة اعم وتخصيص نفسه مطلقا معا ولو حال على حال بل لزم
من كون الملاحقة نقيضا لها الخادما لا متناع تعدد النقيض لشيء واحد واما ثالث فلانه ذكر
في الفايق الحمد والملاحقة والظاهر من قصد التعريف ان لم يقل احد من يوثق به لئلا يعم غير الاختيار
والشجاعة وهي كما يطلق على انفق الملكة التي هي اختيارية يطلق على انما من الامور الاختيارية
كالخوف من الهالك والاقدم في الحرب للشجاعة والمباعدة لمرء من معافاته واما رونه
ما هو اختياري ولو سلم انها لا تطلق الا على غير الاختيار في الشك والاشك الذي ذكره صاحب الكتاب
في التمدح بالجار وحسن الوجه مساع فان ما ذهب اليه الملاحقة ايضا لخص الاختيار كالحمد والثناء

بالجار يندرج على الافعال الحسية الاختيارية فالتمدح راجع اليها فلهذا الشجاعة اثار
اختيارية يدبر على علمها ويستلزمها في حق المدح والثناء والحق النقيض على الذم ليس
على اصطلاح ارباب المعقول بل المعنى اللغوي اي ما في الف والجمع مع وجه ما بينه على ذلك النقيض
انما هو بناء على اصطلاح الفقهاء واذا جعل على المعنى اللغوي لم يمتدح شي ما ذكره ولو سلم انه على اصطلاح
المعقول لم يثبت صاحب الكتاب في ذلك ايضا مخصوص بالاختيار في يجوز الخافه مع الحمد باختصاصها بالثناء
لا يعمها غير الاختيارية ثم انهم هنا انزلوا الجمل في الجملة في الجمل في الجمل عليه وقصد التعظيم فلما
لزم في تحقيق حقيقة الحمد بموجها فيكون الحمد هو الوصف بالجميل على الجمل على قصد التعظيم وهو وصف
مطلقا ما ذكر في هذا المخرج وهو البناء على الجمل من وجه من التعريف الذي ذكره في المخرج
وهو البناء على قصد التعظيم من وجه آخر فلا يبرر كشي من التعريفين اما الاول فلانه يصدق على الحمد
بالجميل على الجمل على قصد التعظيم وان لم يصدق على التعظيم المذكور واما الثاني فلانه يصدق على الوصف
بالجميل على قصد التعظيم على الجمل وان لم يصدق على هذا التعظيم الا ان يصدق الوصف بالجميل على الجمل
لا يكون الاعلى قصد التعظيم فيقول والاول والوصف بالجميل على قصد التعظيم لا يكون الاعلى الجمل فيمدح الثاني
ايضا لكن لا يثبت ما بين الدعويين دون خط الفناد واما الذي ذكره في تحقيق حقيقة الامر
الاولون فقط فيكون الحمد هو الوصف بالجميل على الجمل ما ذكر في الكتاب لا يذكروا في المخرج لانه يكون
تمدحا بالمدح من وجه من الممدوح فلا يبرر ولا ينبغي ان يعم الامم الا ان يصدق من الدعويين واما
يعتبر في تحقيق حقيقة الامر الاول والاخر فقط فيكون الحمد هو الوصف بالجميل على قصد التعظيم فيستقيم ما ذكر
في المخرج لانه في الكتاب لا يبرر يكون تيمنا بالمدح من المعروف من وجه آخر في المخرج على التعظيم الا ان
فلا يبرر ولا ينبغي ان يعم الامم الا ان يصدق من الدعويين هذا وقد اعرضنا عما يعسر من الاقسام

والثاني بوصف دون وصف وان في العبارة ان يقول يا قوم اختصاصا لخصا في الابد بالوصف لا بالذات
ويا قوم اختصاصا لخصا في وصف دون وصف الا انه قد عرفت على الثاني لا يستلزم عليه الاحتجاج الذي هو الاحتجاج
باعتبار جميع الصفات هذا ان جعل النوع المذكور في قوله لا لم يقل على كون اسم الحكم الذات وان جعل النوع
اسما لشيء لم يجمع المحامد الا في ظاهره فان قلت تعليق الحكم بالمشي يفيد عليه ما قد استلزمه فقلنا لا يلزم
الخاص بينه وبين الخلق لا الاحتجاج المذكور فلفظ الابهام قلت لفظ الاختصاص يدفع المناقشة فان التعليل
انما يفيد علمه للاخذ بالخصار العلمية لا للاخذ **قوله** بل انما نعني بالانعام لا في لفظ الانعام بعض صفات حده
فان ابهام اختصاصا بوصف دون وصف اعم باق الا ان اسم ما كان مستجما لجميع الصفات لم يكن تعليقا **قوله**
فلما عرفت الدلالة على الاحتجاج باعتبار جميع الصفات فذكر الانعام بعد ذلك لانه تخصيص جديد فمعلوم **قوله** انما
المذكور ومما يجتنب اما اوله فلا نهم حصرا جرحا لاحتجاج المحدث في المضاهي والفواضل فاستغنى الاحتجاج **قوله**
واما ثانيا فلا بد من خوف من قواعد لم يرتفع على اسم غير صفه على او غيره يفرض من ثبوتها **قوله** انما
لذلك الامر ولما لمعلوم ان التعليل بالمشي يفيد علمه لما عرفت به وبهذا يكون باين فان قلت
اكرم زيدا او اسما نالم منهم لانه على الاكرام كونه زيدا او اسما ن او اسما نانا وانما ثانيا فلا بد من تعليل لفظ
ان الله لو اقر الاحتجاج الذي فاما يفيد معلوم يرجع بان غير الذات جهة الاحتجاج وقد افاد ههنا قوله
على ما انعم ان الانعام جهة الاحتجاج وبالجملة فالفرق بين قولنا للولد الله على انعامه وقولنا للولد نعم بان
الثاني يدرك على لزوم الاحتجاج هو الانعام لا الذات دون الاول شكل بل يدعي لزوم الفرق بالعلم
اولا شبهة لا بد من الاول على ما ذكرنا في الاول دلالة الاول صحة وحلالة الثاني بطريق البقاء و
يكن لزوم الفرق عن الاول بان الاحتجاج في الابد لا يخص وصف دون وصف بل هو وصف وصافه في فكر وفاته
تو كغيره صفاته من غير استعانة باحد من الاحتجاج بل هو وصف وصافه لاحتجاجا ثانيا الى فكر اشار السيد رحمه الله

في حواشي الكشاف وبقا يتج عليه يلزم بعين ما ذكره ليكون للاحتجاج بوصف دون احتجاجا **قوله**
ولكن دفعه لانه لا يكتفي للاحتجاج الذاتي مجرد كون ذاته كافية في صفاته بل من مباحث كونه وصفها بل هي صفات الكمال
ولا يبعد لزوم ان الاحتجاج لخصا لا وصفه في ذاته لانه مفهوم من تعليق المحدث بل هو موضوع لذلك **قوله**
اسم الله اما لاجتماع جميع الصفات ولان الاطلاق عن خصوصية وصفه في عموم حداد الرحمن بل هو بناء
على ان الذات لا يستحق المدح لنفسها بل لانها من نوازل او كمال وعن الثاني بان ما قصد تعليق المحدث بالانعام فاما
الخاصة للمدح انعم او التمتع فاذ جعلنا التعليل الحكم الذات ثم ذكر الانعام فلهذا من نكتة فاما ذكرنا صالحة
لذلك بناء على انه ذكر لم الذات بطريق ذكر كمال الصفه المشتمل على صفاته الوصفية فمحل التعليل على ان اسم الله لا يكتفي
جميع صفات لم يبعد لانه جعل التعليل في حكم التعليل بالمشي الا ان علمنا انه جميع الصفات على ما عرفت
الاحتجاج الذاتي كما عرفت وعن الثالث بان اجتماع الصفات لا يلائم حظها الذات الابدع وانما يلائم حظها
المعاني قصد او بلا صالة ولذلك يرتفع الصفه باطل على ذات باعتبار معنى هو للعصو وفريق التعليل بل هو
لاني مثلا على القول لانه للمعصية من لفظ الثاني بخلاف التعليل بل هو الموضوع للذات وذكر الانعام
بعده فان الموضوع للذات يقتضيه الذات فلا بد من دفع المعصية وذكر الموضوع لانه في الاحتجاج
الذاتي وان الاخطى ما ذكرنا لفظ الذات من ان يفيد من ثبوتها الذات فالامر لله وانظر الى
اجتماع اسم لجميع الصفات ولزوم التعليل بل هو عن نوع دلالة على الاحتجاج بجميع الصفات يتكلم في **قوله**
في غاية اللزوم **قوله** وقدم المحدث لاختصاصه من انعام فان قلت لا شك ان الانعام يقتضي تقديم اسم الله تعالى
الانعام بالمحدث لانه المحدث لانه محله الانعام بل الله حقيقة ومن الما قبل في قوله تعالى وجعل الله شعاع
الحي ان قدم اسم الله تعالى بل هو يرجع الانعام انما هو جعل الشكل لان المنكر ليس جعل الشكل لانه منزها مطلقا
بل لكونه منزها من جهة الانعام هو الله قلت لا خفاء لانه مقام المحدث لان الانعام ذكر اسم الله تعالى

5

ان كان بالنسبة الى الاستقام
يعني ان في التقدم الاختصاص
بلا مقام كان المناسب تأخير لفظ
ايضا

6
الذي يتوكل من التمس ولم منهم ذكر كثير من مشايخنا في الاستشراق بناء على ما ذهبوا من أن العبد يتوكل
لأفعاله الاختيارية فالمراد عليها لا التمس وإنما عند كل سنة فلما كان مع أفعاله الخلقية لم تكن كانت الحما
ورده رحمه الله بأن صاحب الكشاف لما خرج باختصاص المذهب لم يرد بجوابه ثم لم يجنبه إذا لم يقدّر من
المراد عليه تعالى وإنما هو اختصاصه بجموع فوافقه فنفية الاستشراق لا يصح لرسى على الرذيلين جميع المحامد ليست
إليه فإن قلت قصده المذهب تعالى لما خرج عن الكمال أما عند المعتزلة فظاهر وأما عندنا فلا لأن كسبه الصادق
عن العباد فعمل جميل سمي له محمد عليه هذا الحمد اجمع لهم قلت المنعولة ولزموا العبد تحقيق الأفعال
لكنهم معتزلون بأن التمس والاداء عليه من الله تعالى وأنه لا يوجب لوجوع المذهب تلك الأفعال إليه تعالى ولا يلزم
دجوع الالزام إليه بوسط التمس والاداء كما في موضعين الأقدار على القسح ليس بمتحيا وكسبه
إن كان من العبد لكن لما كان خلقه وإيجاده من الله تعالى فهو في الحقيقة مضاف إليه تعالى فالمراد عليه يرجع
إليه تعالى ولها بحت وهو ليس لها ما على نفس الفعل الذي خلقه العبد أو يكسبه على اختلاف المذهبين وأما
على الأقدار عليه وظفه وكسبه وعلى الأول يصح رجوع جميع المحامد إليه تعالى لكن لا يكفي في صحة القصر أما الصحيح
الموجب على الفعل باعتبار الخلق أما يغاير المذهب عليه باعتبار الأقدار بالأعتبار لا بالذات وكذا المذهب
باعتبار الكسب يغاير باعتبار الخلق وإذا كانت المغايرة بالأعتبار والاتحاد بحسب الذات صح لزوم جميع المحامد
راجعاً إليه تعالى باعتبار ما وإن لم يكن يرجع إليها باعتبار الاعتبارات وأما عدم الكفاية فلأن القصر
مركب من إثبات أو نفي إثبات المقصور للمقصود عليه ونفيه عما عداه ولم يثبت لها سوى الإثبات لا المذهب
باعتبار الخلق محمد اجمع إلى العبد عند عدم وكذا باعتبار الكسب محمد اجمع إليه عندنا فإن قلت للمذهب اعتبار
كما يصح له وجهاً إليه تعالى باعتبار أنه نكذ لم يصح في الرجوع عن العبد باعتبار أنه قد صح كراهه جزئي
القصر وإن قبل الرجوع بهذا الاعتبار لم يصح شيء من جزئي القصر فالقول بصح اعتبار الأثر علم قلت يصح

بأنه يرجع إلى ما هو عليه باعتبار ما لا يصدق القول بأنه يرجع إلى شيء منها باعتبار ما لا يصدق في
 صحة السق انشاء الرجوع باعتبار ما لا يصدق انشاءه بحج الاعتبار ان لا الرجوع باعتبار ما لا يصدق فيه بنفي
 الرجوع بحج الاعتبار ان هذا الكلام لا يصح عن شوباذ من الجائز لكونه قولنا باعتبار ما لا يصدق في
 والاثبات لا يصدق في الثبوت فلا يصدق في عموم الاعتبار ان لا يرجع المنقوض ما ثبت بغيره فان
 المثبت للمرجوع باعتبار ما لا يصدق في كماله ان لا يكون التمكن مثلا فيكون المنقوض عن العبد هو الرجوع
 بهذا الاعتبار الخاص فيستقيم على الوجهين كلاهما في العدم ويمكن ان يقال ان العبد باعتبار ما لا يصدق في
 رجوعه الى العبد عندهم وكذا ان العبد باعتبار ما لا يصدق في كماله ان لا يرجع الى العبد هو الذي عندهم وهو العبد
 ولا يصح نفي رجوع من الذين عن العبد وجوده لما رجوعهما الى الله باعتبار تكميلية وجوده للعبد على
 المنقوض والكسبية مع قبول عذوق القول فيثبت لما بعض الحامد يرجع الى الله تعالى والى العبد وعلوه
 ان البعض الآخر يختص به نفي قد صح ما ذكرنا من صحة الحد جزئ العدم دون الآخر ولشأنه في هذا المقام
 مجال فاقول وعلى الثاني لا يصح رجوع جميع الحامد اليه بل ايضا فلا يصح شيء من جزئ العدم لان الرجوع الى الحق
 بالذات يغير الحد على الاقدار ذاتا وكذا الحد على الكسبية يغير الحد على المنقوض بالذات ولا يمكن رجوع الحد على
 الحق عندهم وعلى الكسبية ان العبد ولا يصح رجوع هذا الحد اليه بل باعتبار ما لا يصح رجوع الحد على
 القول باعتبار الحق اليه تعالى عندهم ولزمن الثاني هو العبد لا هذا الحد هو الحد على القول باعتبار الاقدار
 ذاتا وكذا اصل الحد على الفعل باعتبار الكسبية على ما انظر الى الظاهر بناء على تعابر الحد من من
 بالذات وعلى الاول باعتبار التحقيق لحد على الكسبية لا يصح رجوع اليه بل باعتبار الاقدار على
 الكسبية تعالى وكذا الحد على الذي عندهم باعتبار الاقدار عليه بل لا يصح الرجوع للحد على الكسبية عندهم اليه بل
 على لكونه هو الحد على الحق يعني كما هو على الاول رجوع الحد على الفعل باعتبار الكسبية بل باعتبار ان

٧
 هو عين الحد عليه اعتبار الحق الرابع الى الله تعالى ذاتا مع لزوم تعابر الحد من من بالذات محض فاقول في التعريف
 وتعين في الفكر تدعى الى دفع الاشكال بعبارة المتكلمين **قول** بل على معنى الحد الذي لم يذكره صاحب الكشف
 من نفي الاستراق في معنى التعريف للحد يعني على كذا او ليس القصد ان نفي الاستراق في هذا المقام لان
 عبارة الكشف هي في ان معنى التعريف للحد هو المستوفى الاستراق ولا يفرض بها لان المقام الاستراق
 من المقام نفيًا واثباتا وانما وجه اسم ما كان يصح في وجهه كلام الكشف بعين كل كلامه على نفي الاستراق
 في معنى تعريف الحد لاصل الحد لله عند الله او عند حد ذاته حذف الفعل وايضا المصدق بانه ثم
 جعل الجملة اسمية للدلالة على الاول كما قال في سلام عليكم فالعدول الى الكسبية دليل الدوام يقتضي قولهم
 وقهيد قاعدتهم وما يذكر انه لو لم يحل العدول على انه للدوام خلا عن التكملة فيبيان كونه في كماله
 فلا يكون مظنة للاعتراض بان عدم الدلالة على الحد في كونه للعدول ولما ذكره الشيخ عبد القادر
 انه لا دلالة لحد منطلق على اكثر من ثبوت الانطلاق لانه يفتقر الى غير على ما اذا لم يكن عدول
 حفظا لاعدادهم على لكونه الدال هو الجملة الاسمية بشرط العدول او على لكونه كسبية لا بد من الدوام
 وانما يدل عليه العدول او قرينة اخرى يكسب له دوام على ما قالوا في قوله انا معكم فان شئت جعلت
 الدال بجميع الكسبية والقرينة من العدول وغيره والشيخ ان في دلالة الدوام على الكسبية وحدها او
 جعلته بنفس المقام المشتملة على قرينة على ما قالوا في دلالة المقام دلالة رابعة كالزراعة طبيعة
 وفي الشيخ انما هو على الكسبية وكران جعل الدوام موقفا لا عقليا لا كسبية بناء على انها لا يمكن ان يكون
 ثبت الدوام يقتضي العقل اذا اصرح كل ثبت دوام ما لم يظهر ما يقتضيه كذا ذكره الفاضل الذي في ذلك
 له الصفة المشبهة على الدوام والشيخ الثاني في الدلالة اللفظية في شيء وهو ان الحد له كسبية خبر لفظية
 والقرينة اختصار العقلية ولذا جعل علماء المعاني اختصار العقلية مقتضا لابراد الغافية واذا كان الخبر

استوفى او قد يستفاد الاستوفى من المقام والثاني انه حكم بقاء قرابين الاستوفى منا ومضى
غاية الظهور لان الخطاب المقام قرين ظاهر ويكن ان يقارن بالجل على الاستوفى لخطابه المقام
ايهام نوح لحد المتساويين الا ان من تخصص الحكم ببعض وهذا هو طريق الجنس الخ في قوله
من لكم لان المعنى على اختصاص الجسد انه يستلزم اختصاص جميع الافراد **واذا** لا يكون في
الاستوفى مودع الام او الام فثبت ان الام ليست للاستوفى وهو المطلوب كما سبق في كلامه
وهو انه ظاهر في انه توجب له ذكر الكثرة في الام للجنس من الاستوفى فلا يخرجه عدم اشارة الى
بصدده مما يفرق من الكثرة في اللفظ فقد تصف حيث عرف الكلام عن الظاهر بارتكاب حذف
لا يدعو اليه حاجة مع انه مرق ابن الحاجب بعدم جواز حذف الجسد منه حيث حكم بامتناع البدلية بين
المحذوف في مثل ما ضربت الاريد اشارة على وجوب ذكر الجسد منه من التعسف في التفسير او علم
منزلة الام عطف على الوصول كما في قول الشاعر فقلت الاول في غاية الندرة فالجواب مع ظهور الوجود
الصالح في شاع تعسف وكذا جعلنا لم نعم تعبير اللفظ المحذوف وعلى ان يكون بينهما اقوال في قولين
سبع سموات لان الضمير اليهم قبله لان الظاهر في جعله اعيان الوصول السابق ينافي ايهامه انه شاع
حذف **والذي** يكون اوصاف النعم من الوصف اشارة الى اوجالا مكنية فان الجدل انما يكون على
اوصافها من فضلها وافضلها وحقها على فاضله ونحوها يكون ملاحظة صدورها عنها والانعاء
بها **ف** لقصور العبارة عن الاحاطة التوضيحية بما لا يكون على وجه التفصيل عموما او خصوصا
او على وجه الاجمال كذلك لا ينبغي في قصور العبارة عن التفصيل على وجه العموم وان قد وانه الله لا
يخصوا ولا الاجمال فيصور بالنسبة الى التفصيل فاما في الاحاطة على ما يتم النعم التفصيلي والاجمال
او على النعم التفصيلي فقط لانه انشأ في الاحاطة للتفصيل بالاحاطة فيه بخلاف الاجمال في الاحاطة فيه

9 البعض منه يستوفى التخصيص في العوالم بسماع المقامات الخطابية وعلى الثاني فالأمر ظاهر
اما على الثاني فلا ينبغي ان يجعل في قصور العبارة عن الاحاطة متنا ولا قصور العبارة وعدم كمالها في
افادة الاحاطة بمبالغة في قصورها فيها لتتبدل في المنزلة لعدم اوله في جعل كلمة عن متعلقة
بالعبارة لا بالقصور واما ما ذكره بعد الله في المختصر انما ما لقصور العبارة فان حملت الاحاطة
على المعنى الاعم والعبارة على الظاهر فقط وان حملت على ما ذكرنا من المعنى لطريق المبالغة او تعليق
كلمة عن بالعبارة او حملت الاحاطة على الكامل منها واما الاحاطة التفصيلية فوجه الحذف المنع به
لا بد بطريق القطع على ذلك في قصور العبارة وبما به وان تحقق القصور فطعا فانفع ما يقال في
تحقق القصور فذكر الابهام كما في المختصر فيصور والافعال لم يتحقق كما وقع منا في **قصور** ببعض النعم
تتم لتزير بدفع البيان والابهام للتفصيل كما في قوله في رفع بعضهم درجات والامر الى الله كلامه
من تحت الشايع وتحقق صدقه بآباء المعجزة وتوفيقه في توفيقه في الشريعة على ما ينبغي
وتقونه في غاونه في تنفيذ احكام الشريعة فاما ذكره بيانا لوجه الايمان الى الوصول ووجه ذكر الصلوة
على الوصول والآراء متعلقة ما ذكره وصف الوصول المقام وتتم لتزير بدفع
ذكرت فان قلت ياتي للاختصار الاول قوله ايمان الى الوصول ما يحتاج الى البيان اصلها ومنها
فيكون يكون ذكره لآباء اليها وبالي الاختصار الثاني قوله صرح ببعض النعم اذ لم يقع التصرح بها
المجموع قلت يمكن دفع الاول بانه اشارة الى اعظم الشان نعم البيان بتخصيصها بعد تعميم الانعام
واما ينكشف ذلك ملاحظة لآباء البيان هو الذي يتم امر ما يحتاج اليه بناء نوع الاشارة من النعم
والشارك في تحصيل الايمان لعداء والسكن وبما يستعمل الذين من ذلك ان ذلك انما ينظم
بقوانين كلية يقرها الشايع لا كما ذكرنا في التصرح بنعم البيان ايمان الى تلك الاصول ويمكن دفع

الثاني بانه قد بينا في الشرح واللمحة والشرح بذكر السور التي يكون فيها سلام الله
 مقتضا لقوانين الشريعة لا يشترط ان تصادف عليه السلام بذكر وتقره في النصوص وكذا ذكر الشرح بذكر
 الآراء والاصح بذكر يتقوى التواتر في تنفيذ الاحكام لا يشترط ذلك ولكن في غير نسبة الشرح الى
 المجموع تغليباً ونوم انه لا حسن لاذ في عبارة الابعاء الاصول ينفع بايراد الابعاء الى الامور
 بوصف اصالتها ومنها احتمال ان آخر لزاوية لا ينكف في جعل ما ليس مع قامه حاد وجعل الاصول
 الموصى اليها من المصريح بها من البين والشارح وايضا الشرح واللمحة وعبارة الابعاء على اعظم
 وصف الاصل والثاني لا ينكف في ذلك وجعل الشرح بها بعض الاصول الموصى اليها وعبارة
 الابعاء بالنسبة الى المصريح بها على اعظم الامانة ومما وبان نسبة الى البعض الآخر انه ايضا قوله
 رعاية لبره الامتثال وتبينها لا تخالف البراعة في صرح بذكر الخاص ولا يدخل للعطف في ذلك
 واما فاضل في البيان فانما يفيد ما عطف الخاص على العام بناء على ان بعض افراد النوع قد بلغ
 في الشرح والكمال الذي يرفع عن الاخرى العام ويعد نوعاً آخر كما قال الشاعر فان نقول الانعام
 وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فان قلت اذ لم يكن للعطف مدخل في رعاية البراعة فكيف
 مع تعليلها بها قلت بعينه او لا عطف تبينها على رعاية ثم جعل المجموع على العطف ولكن يجوز تعليل
 شئ بغيره ان يكون احداهما على ما يتضمنه ذلك الشئ وعطف الخاص ببعض ذكره ثم للعطف على العطف
 المذكور في قوله عطف الخاص بل ما يدل عليه قوله من عطف قوله ما لم تعلم فان قلت التعليم لا يتعلق الا بغير
 المعلوم فذكره مستدرك قلت فائدة الشرح بانه قد قام من حضيض الجهل لاذرة العلم فبين
 وجوب نوع غاية التبيين للذكر ان صاحب الكشاف في تفسير قوله علم الانسان ما لم يعلم تعلم من
 ظلم الجهل الى نور العلم وسمعت منه رحمه الله ان المراد ما لم يكن يعلم اي لا تعلم بتقوى النفس واجتهادنا

اخذ من قوله وعلمك ما لم تكن تعلم وقيل ذكره لم يخص السورة او لا في قوله تعالى في 10
 اطلاق التعليم على احضار المذمومة وذكر المنية **قوله** وفصل الخطاب جعل الله العنصر
 بجزائره للفصول او الفاصل ويجوز ابقاءه على حقيقة وصف الخطاب به على طريق المبالغة
 كما في ذكر عدله وهذا هو ما عليه المعاني قال الشيخ في قوله انما اقبل او اقبلان تود بالقبول
 والادبار غير معناه الملقب بل انما لكثرة الاقبال والادبار كانا الحسن منها وعلم ان يكون
 التجوز عقلياً كما في البيت وعلم ما لم يرد من العلم لغوي ولا يجوز ان لا يرتكب تجوزاً عقلياً ولا
 لغوياً ويكون فصل الخطاب بمعنى كون خطاباً فاصلاً او مفصولاً عن الزكوة المصدرة من العلم
 او **المجوز** **قوله** مع طاعة بناء على ما يشهد فعله بجمع على افعال الكساة وشداد والحق كما ذكره
 رحمه الله في شرح الكشاف انه لم يثبت مع فصل على افعال في قوله ان اصحابنا مع صاحب الكساة
 صاحب كبر وانما لا يصح بالسكون ثم جمع كبر وانما روي ما جاء في المثال اجنادها ابناءؤها
 وما جمع ابناء وبان فقد قال الجوزي لظن ان المتلخصات بانها لان فاعلا لا يجمع
 على افعال الا ان يكون هذا من النواجر على ما جي في الامثال فلهذا روي بجمعه بجمعه بالمصدر
قوله جمع في الاستعداد لخرار عن خير بالتحفيف اسم تفصيل فانه لا يشي ولا يجمع ولا يوش
 لان صورة الخالية منعت من اجراء التحريف فيه على طريقة جريانها في افعال التفصيل وكونه
 في الاصل على افعال من غير انما على حسب صور الخالية وما جاء في قول الشاعر جري
 بني اسد وهذيرة لللمات فانما لو تشية في تحفيف خير وبانته فلو اورد في قوله لم لا يجوز
 ان يكون الاخير جمع في تحفيف خير وقد ذكر صاحب الكشاف في قوله قلن للصطفين
 الاخير انهم جمع في تحفيف خير وعامة ما يمكن ان يقال التفسير يرد الشئ الى امله فاذا اراد

جمع في المنقح من كلامه وهو المشدد ثم يحذف على اختيار كيت واموات وقويوه قوله جمع
 خير بالتشديد بان قرأه بالتشديد في الجملة لم يولد في الحال او في الاصل وقد يقال المراد
 اثبات كونه جمع خير بالتشديد في كونه جمع خير فاعل التفضيل **قوله** ففقت كلمة اما مخرج الاسم ^ب
 لما ذكره للجمهور ان معنى قول سيبويه ما زيد فمطلق بمعنى هما يكن من شيء في مطلق انما
 في الاصل كذا كونه حذفت بهما يكن من شيء فاقعت اما مقامها كما اقيمت نعم وعل مقام الجملة لا
 انه غير بهما اما لان ما حرف فيهما لم ولم يجر في كلامهم ضرورة الاسم بالتغير فاقوتين
 فاقيا على ان يخرج الكلام عن الاستعمال في الافادة كجملة الشرط او على ضرورة الحرف لهما
 كيت ولف وهو بعيد قال بعض الافاضل قصص سيبويه في بيان المعنى الذي يتصور معنى
 الكلام واقاده ان اما يفيد لزوم ما بعده فاقيا لما قبلها لان اصل الكلام كان ذلك بل كان
 الاصل ان يكن في اليتالي وقد مطلق حذف الشرط وجوبا بلا مفككة استعمال حرف الشرط
 مع كان فغير صورة حرف الشرط بفتح فمزتها لكرامة بقاء الكلمة على حالها من المعنى والصورة
 مع وجوب قطعها عن المعنى الاصل بلا مفككة والزيت ليكون كالخلفه لهما عن المعنى
 فيسقط ان القطع عن المعنى والزوم الفاء لانه لما حذف الشرط بفتح جرائه وجوبا غيرت
 صورة حرف الشرط الزم الفاء اذ انما بان اما في الاصل حرف الشرط اذ الفاء علم السببية
 والزوم اقامه جزء من الجزء مقام الشئ محافط على تقرر عندهم من وجوب شغل جروا
 جيل حذف شيء وانما يقام ما هو للزوم في قصص المتكلم مقام للزوم في الكلام وهو الشرط
 وقد يقام كلمة شرط مع شرطها من جملة اجزاء الجاء نحو قوله تعالى فاما ان كان من المعربين
 فروع ورجان ايمان يكن شيء فان كان من المعربين فروع وعلم من كلام هذا الفاضل

ان لصوق لا ما غير لازم وقد التزم به الله ولجأ عن الله بانها على حذف الاسم للصوق اي
 اما المتروك في ان كان من المعربين **قوله** لزوما لصوق الاسم لازم لرفع الاسم صفة للصوق فظاهر
 ان لصوق الاسم لا يلزم المبتداء ولنرفع صفة للاسم فظاهر انما يلزم المبتداء هو الاكسمة لا الاسم و
 لافعال رعا في المحقق والاكسمة لازمة للمبتداء وغاية في كلف لانه الاسم ايضا لازم للمبتداء لزوم
 العام للحاقه كما يقال لا يولد لازم للانسان اول لصوق الاسم ولن يكون لازما للمبتداء لكن يعطى
 ملما حكم لازم ويقام مقامه ببيان لازم المبتداء هو الاكسمة فينبغي ان يكون من اللازمة لا اما
 لكن فيهما منعت من ذلك فعمل لصوق الاكسمة لازما لا اما اذا لا يدركه لانه لا يترك
 فاللصوق يقام مقام لازم المبتداء وفي ذلك وظائف الاكسمة التي هي اللازمة حقيقة صفة للمبتداء
 عنه روي ذكر في مقام مقامها وهو لصوق الاسم بالنسبة الى اما حيث جعل الاسم اللاصق متاخرا
قوله بعد الامكان لانه ذكره لان قضاء في ما كان وايضا حتى لا يكون باقيا شيء منه باقيا باقيا
 لانه ابتداء لا بقدر الامكان وايضا ابتداءه باقيا لازمه وانتهى بفتح فيكون باقيا لازمه على الوجه
 الذي كان عليه وحال وجود المزموم ولم يبق متاعله اذ الاكسمة كانت قايمة بالمبتداء ولم يبق متاعلا
 القايمة مقام المبتداء بل يصيرها الفاء كانت في صدر الجاء فزحلت الى ما بعده فالباقى عين ما
 فحقه وجعل ابتداء انهاء ابتداء فلا يحتاج الى التبر في قوله وقد يتوهم ان ما في جوفه هو المحذوف اعني
 المبتداء والشرط وما انبى هو الاكسمة والفاء فصيحة راجع الى ما كان باعتبار انه اسم من المحذوف واريد
 ما كان بعضا اخراده وبضم في قوله البعض الآخر **قوله** والوجه ما تقدم وموانة ام لانه لما كان بعض
 اذ اولئك كان ما اكسما لان الاكسمة والحرف في امر يدور على المعنى فاذا اخذ معناه بفتح الاسم كان اكما
 وقولهم من بفتح الابتداء لم يردوا به لغير ما عين معنى الابتداء بل ان يروح اليه نوع كسما ام كما خرج

في المضاع وغيره فاذا حكم العليل كونه محملا على الكم **قوله** هو المعاني والبيان وعلم
توابعها الظاهر ان قول علم البلاغة على المعنى العلمي وجعل توابعها بالجوهر على البلاغة فيلزم العطش على
جود الكلام ورجح الضمير اليه اللهم الا ان يركب كون البلاغة على ان يكون العلم في الاصل علم البلاغة ثم
حذف للمضاد كما قال صاحب الكشاف في رمضان وشهر رمضان وتكون اضافة العلم الى البلاغة اضافة
العام الى الخاص كعلم النحو مثلا ويكون رجع الضمير في توابعها الى البلاغة من غير الاحتزام او يلزم ان قوله
علم توابعها اشارة الى تقدير المضاد فهو المعطوف حقيقة والمعطوف عليه علم البلاغة ورجح توابعها كما في قوله
تعالى والله يريد الآخرة والآخرة على حذف المضاد اي عرض الآخرة فيندفع بعض الاشكال ويمكن
يوجد كلام رجع اليه بان المراد بعلم البلاغة علم له زيادة تعلق بالبلاغة وهو المعاني والبيان فان كان
فان كان له تعلق بالبلاغة لكان لاكتعلمها **قوله** لانه لم يجعله اطلاق العلوم لا يلائم اطلاقها حيث حصره
ما عولاه لاجلية العقد وهو كشف الناس عن وجوه الاعجاز لان هذا العلم انما يستلزم ذلك فلم يكن فيما سوى
هذا العلم ما يعاد في تلك الجهة او يؤولها وهو معنوي وفي قوله اجل كواها وجعلها في بعضها كواها
جعلها في بعضها **قوله** لا يعرفه من العلوم اشارة الى ان العلم اضافي لا حقيقي لان العلم يعرف
ذلك بالشيء فالحصر بالاضافة الى سائر العلوم **قوله** فيكون من ادق العلوم سرا ان كان للعلم على
ادق جوبا فظاهر ان هذا التعريف لا يستقيم لان دقة العلوم انما يوجب دقة العلم لاكونه ادق في الجملة
فخلا عن كونه ادق في الجملة وكذا ان كان للعلم على كونه من جملة الادق لان ما جعل من جملة الادق لا يلائم
على زيادة دقة في الجملة ودقة العلوم انما يوجب دقة العلم فقط والجواب عن دقائق العربية اكثر
وادق من دقائق غيرها فاما ان يكون ادق لما من جهة الادقية فظاهر واما من جهة الاكثرية فظاهر
كثرة الدقائق بوجوه الدقة وكثرة الدقة في العلوم يستلزم ادقية العلم في الجملة **قوله** معرفة ان

وجعلها موقوفة ظاهرا
ولان اجزاها سواء وجعل
وقد وردت بعض النسخ
مما هو

انه محتمل كونه في اعلى مراتب البلاغة فان قلت حصر كشف الاستعار عن وجوه الاعجاز في علم البلاغة **قوله**
الكشف بالمعرفة للفقهاء فيلزم حصرها في علم البلاغة لكن مشكلا لانه لا يرد هذه المعرفة في معرفة ان محمولا ^{عاجزا}
ثابت له هو ليست محصورة في علم البلاغة بل هي مستندة في علم الكلام في مباحث البنى حيث ثبت
كون القرآن محمولا على اصله على سلم وان اراد معرفة الاعجاز لانه يكون في اعلى مراتب البلاغة على ما هو الصحيح
للمعرفة او الاشكال على الاخبار عن المغيبات او سلمية عن الاختلاف والتناقض والخاصة اساليب
اساليب سائر العلوم والاشعار سما في المطالع والمطالع في ايضا مسئلة يذكر في علم الكلام في البنى
وربما يكون بعض كتب هذا الفن وبعض شروحاتها ايضا فالت مراد معرفة انه محمولا على كونه في اعلى
مراتب البلاغة اعني ان الاعجاز ثابت له بناء على تلك العلة وهذه المعرفة لا تحصل على الحقيقة التفسير
بالجزم بانه كائن في اعلى مراتب البلاغة وذكرنا انما يحصل بعلم البلاغة وما يذكر في الكلام وفيه ان اعجاز
لكمال البلاغة للوجوه الآخرة فاعلم به على التحقيق ان الاعجاز ليس للوجه الآخرة وانما انما لكمال البلاغة
فلا يعلم به تحتملا على انه ربما يدعى ان بين معرفة ان اعجاز لكمال البلاغة ومعرفة ان الاعجاز ثابت له
لا تصاف بكمال البلاغة فاما ان للوجه الاول ربما يحصل وان لم يكن له اعجاز ولا كمال بلاغة بخلاف الثاني
وهو الاول فمنا وانما انما يحصل بعلم البلاغة ولكن لم يحصل قوله لكونه في اعلى سلعها بالمعرفة ان المعرفة المعلومة
بذلك لكونه ولا شك في ان يحصل بعلم البلاغة لم لا يرد بكونه في اعلى مراتب البلاغة كونه في مرتبة من البلاغة
بوجه البشعر عن الابيان بعد اقراره في تلك المرتبة وهو من الاعجاز وان يتناول الطرق التي وما يربط
فان دفع ما لو قيل ان الاعجاز لا يتوقف على كونه في اعلى مراتب البلاغة بل الطرق الاعلى وما يربط من كلاما
حد بمعنى ان الاعجاز لا يكتفي وحاصل الدفع انما اراد على مراتب البلاغة منها ما يتبع الطرق الاعلى وان
يؤيد منه **قوله** فان قيل كيف التوفيق اشارة الى ان بينهما ما نفا وتقريره من وجهين احدهما ان السكا

12

بما لا يكون في العلم
كلما كان العلم
والدور الذي هو
والدور الذي هو
والدور الذي هو

حمار ذاك الاعجاز في الذوق والمصنف جعل هذا العلم كاشفا عن وجه الاعجاز
بل حمار الكشف فيه والثاني ان السكالي نفي امكان كشف القناع عن وجه الاعجاز والمصنف
اثبت الكشف لهذا العلم بل حمار فيه وادفع الثاني ظاهر من كلام المفتاح حيث قال يدرك
الاعجاز ولا يمكن وصفه ومدرسة الاعجاز هو الذوق فقط وطريق الكشف الذوق طول
خدمة العليين وللبلاغة ووجه مظنة ربما يتسبب اماط اللثام عنها العلي عليها السلام في الاعجاز
بحار فلا يلائمك اماط اللثام عنها العلي عليها السلام في ان الذوق الذي حمار ذاك الاعجاز
لنا يحصل من العليين فلا يلائم هذا الامر الادراك في العليين وان ما في الامانة عن وجه الاعجاز
هو اماط اللثام وكشف القناع عنه ليجعل عليك فالنفي هو الامكان وصفه وانما هو للغير كما صرح و
لا ينافي في ثبوت ادراكه الحال على ظهوره للمدرك او كثيرا ما يظهر لنا ولا يتمك من اظهاره
كما الملاحة واستتارة الوزن ويملك دفع الثاني بين كلامي السكالي والمصنف بان معنى كلام
المصنف ان هذا العلم اذا احاط به جزاء وحصل بالقيام بكشف القناع وهذا لا ينافي لانه لا يمكن
كشف القناع لعدم تمكننا من الاطاحة به ومعنى كلام المفتاح ان لا يتسبب لنا كشف القناع لعدم
تمكننا من الاطاحة بهذا العلم ولا علم بعد اصول الكشف للقناع الذي هم منظار ان علم الاصول
الكشف من العليين وان غيرهما لا كشف وما الكشف كلاهما ينافي كلام السكالي والمصنف
المحرفين بان الكشف انما يحصل بالعليين لا غير فدفع وجه اسد وذكر في الحواشي بان قوله بعد علم
الاصول يتعلق بان الكشف من معنى الفعل والمعنى ان هو في العليين اما يمكن ان يحصل
علم الاصول والا اطاحة به ووجه ان الكشف قد جرد عن معنى التفصيل بغيره بفتح السكالي
بالخصر والكشف في العليين فان هذا اللغز ينافي في اعتبار معنى التفصيل والنتيجة بان يتم
الامر

منه

بجود التجريد بل لا بد من القول بالمثل مع فيجوز قوله لا لاكتشف من العليين على معنى حمار الكشف فيها
وان كان معناه الظاهر عرفا حمار لاكتشف فيها ولو جعل على معنى حمار كما لاكتشف
فيها كان اقرب ابقاء معنى التفصيل بعد الامكان فان المعنى في التفصيل كالشيء
بالقياس لا غير فكلما في نفا قر يلايه من نفس فكر الشيء لا يقال اثبات كما لاكتشف في
ما ذكر في المفتاح انه لا يمكن ادراك وجه الاعجاز بحقيقة بناء على ان ذكر الامكان يوجب
الادراك لان ادراكه بالحقيقة انما نفي عن الامتناع احاطنا بعلم البلاغة فلا ينافي
كما العليين في الكشف هذا وبقا يورد على تجريدا كشف عن معنى التفصيل بان قد ذكر
بعض المحققين من النجاة لانه يرد ام التفصيل عن معنى التفصيل انما يجوز اذا لم يكن
مع شيء من الامور الثلاثة من والام والامانة كقوله ملوك عظام من ملوك اعظم
وعليه قوله في مواهون عليه اذ ليس شيء امون على اسد من شيء فينبغي لانه يجوز التجريد
هنا لانه الاقتران بين واعلم لانه بيان المفتاح هكذا العلم في باب التفسير بعد علم الاصول
اقراء من العليين على المراد اسد من كلامه الزفال ولا الكشف للقناع عن وجه الاعجاز
فيمكن لانه يقال الطرف اعني بعد علم الاصول متعلق باقراء فهو متأخر عنه تقييما ويكون قوله
ولا الكشف من غير تقييد بالطرف معطوفا على اقراء معيذ به ويكون تقييد الكلام هكذا
لا علم اقراء بعد علم الاصول من العليين ولا علم الكشف للقناع منها فاعلم هذا السكالي
لانه ما يشعر بكون علم الاصول الكشف منها فاعلم هذا السكالي عبارة ما يشعر بكون علم الاصول
الكشف منها فسقط السؤال فكل لا سا وما نقل دعم اسد فانما هو نقل المعنى على اعتبار
عطف ولا الكشف على اقراء وجعل الطرف المتقدم مقولنا بكلاما **قوله** نعم لتضيق الخرج ان

13

ومعونة لا علم الكشف من العلمين ولما كان هذا مظهره لشيء واحد والسماع انما هو يمكن لوحد
 من ان يدرك به اللغز الحقيقي لهما في العلمين فاورد بطريق الاستيفان مبنيا ان لا يمكن
 ذلك اما لان العلمين لا يكفيان في ذلك اما لان الاعطاء انما يحقها لا ينسب الا للعلمين
 كما سذكره وان افترضنا على الثاني وقبلنا لما سذكره في دفع التوهم وهو قريب من جهة
 المعنى لكن لا على الوجه والاعتبار وقيل ان جواب الاستفهام المحذوف هو على ذلك الا ان ذكر
 الا ان لم ينفى الجملة بعد ذلك لان المحذوف بعده جاز لا وجه فاده ظاهرا نعم في الاستفهام
 لاثبات ما بعد ادائه فان قلت نعم في جوابه لتمام زيد في الجواب نعم زيد كان المعنى في الاول نعم
 قام وفي الثاني نعم لم يتم **قوله** وتبين وجه اللغز فيما ذكره كما ذكره على اصطلاح المصنف
 ومعونة تشبيه شيء بشيء في النفس فيكون عن ذكر اركان سوى المشبه ويثبت شيء من لوازم المشبه
 فذا التشبيه استعاره بالكناية وطنا لاثبات استعارة تشبيهية والايهام لزيد كلفظ
 محتملان قريب بعيد واد البعيد والشرح لزيد كشيء يلازم المشبه فالتشبيه هنا انما هو
 بين وجه الاعجاز والاشياء المحمودة او بين تعجز الاعجاز والصورة المحسنة وعلى الاول كونه
 التشبيه المحمودة النفس استعاره بالكناية واثبات الاستعارة للوجه تشبيها وذكر الوجه ايمانا
 اذا اذا اراد بالوجه معناه البعيد وطول الطريق وللفظ المقرب على العضو المحضو وعلى الثاني
 يحتمل التشبيه استعاره بالكناية واثبات الوجه للاعجاز تشبيها وذكر الاستعارة تشبيها لانه لا يلزم
 الصور المشبهة بها فان قلت سيجي في الشرح للاستعارة بالكناية فانه لا يذكر فيها المشبه باملا
 فبذلك لا يقتضي شيئا فلما لم يذكر ذكر الاستعارة تشبيها واثباته فذلك فكونه تشبيها او جزا لان
 لا شك في جواب تعدد التخييل كما في قوله واذا اتى في النفي كلامه المصقول فان كلامه مالم يلق

لهم في الاستعارة بالكناية
 فلهذا جاء بكلامها ان شاء
 الله تعالى قد جرى رده الله

بيان بقرينة لفظ المشبه به كان
 التخييل يلزم ان يقتصر على لفظ
 المشبه فكيف يجوز ان يشرح

والمصقول

والمصقول استعارة تشبيهية قلت لا شك لاثبات الوجه للاعجاز مجاز اصطلاح المصنف والتوضيح يكون
 للمجاز كلفي قوله الصلوة والصلوة اسير لكونها في كنفها انما هو كلفي لفظ المشبه به
 للمكنية وما ذكره من ان قرآن الترخ بلغة المشبه فطرا انما يقتضيه انما اعتبر تشبيها ولا تشبيها في التخييل
 من باب المصنف ولما قالوا بالشرح في الجاز لم يرد مع عدم اقراره بلغة المشبه لان عدم التشبيه وحديث
 تعدد التخييل خارجا بل لان التخييل اثبات امر من لوان المشبه بلغة المشبه ولم يثبت الاستعارة من اللغز الذي
 هو المشبه بل الوجه الذي اضيف الى الجاز فلا يلزم من اثباتها الوجه اثباتها ولا يجوز ان يكون تشبيها من جهة
 اثباتها للوجه لان المشبه شيء بل لا يريد بها معناه القريب من العضو المحضو والاشياء ثابتة لا حقيقة فاما
 فتلك كونه تشبيها من هذه الجهة بل هو من وجه يجب ببيان اضاف الوجه الى الاعجاز على تشبيه الوجه
 الى الاعجاز تشبيها لانه لا ينفى الحقيقة فتستوفي تلك ما وضع لانه فلا استعارة وتبين ما يدعى المشبه به وعلى الجواب
 لا يصح عن ثوب اما اول فلان الامار انما يلزم نفس الوجه صلا ما اعتبر مشبه به من اعراض تشبيه الوجه الى
 في يلقى الاقران بما يدل عليها واما ثانيا فلان قولنا يجوز في الهيئة الترخيشة لم يقل باحد في المشهور وان سئله
 رحمة الله تعالى بعض مضامينه ونذكر وجه الترخيشة على اصطلاح السطحي والسف فتقول ايا اصطلاح
 السطحي فالمكنية ذكر وجه الاعجاز او نفس الاعجاز واداه ما ثبتت في او طوبى من الاشياء المحمودة
 الاستعارة والصورة المحسنة والتخييل على الاول لفظ الاستعارة للوضع للاستعارة المحسنة في الهيئة
 مجازا وعلى الثاني لفظ الوجه الموضوع للصورة المحسنة المراد به ذكر الاستعارة والوجه والتشبيه على ما
 هو اصطلاح المصنف والقرآن مصدر لفظ بلغة يقال قرآن الشيء قولنا اجمعته وبعث التلاوة يقال قرآن
 الكتاب فلهذا وقد انما نقل الى الجاهل على المشهور والنقل الى المصنف على ما هو عليه في جعل المصنف
 اوله في رده تشبيه الاول معارضتها في الجاز في الثاني المعقودة في الاول من غير ضرورة او قد ورد في الثاني
 كلفظ الترخيشة واللفظ الاستعارة وقوله فلان لفظ مفعول اسكن من الوجه الاول وقوله جعل احاد في الترخيشة

14

تأويل

لوجه الحقيقة المستوفى في الاول
 مجازا واما على اصطلاح السطحي فاما
 لفظ المحمودة تحت الاستعارة

اللفظ على الكلام استارة يعني نقل الكلام للشيء الذي هو عليه اللفظ وهو معروف مشهور فليس المقصد
منه ان يعرف بالمضائق بل يعرفه شارة القراءة ومنه السلاوة معكم وبنوه والاعايت ليس بوجه والاوجه
التي بان لا ادا انظر الى معناه في اللفظ وشارة القراءة وكذا منسوخ السلاوة لان بعض
المركوز من اللفظ الكوثر وان منسوخ السلاوة من اللفظ فان عرف انه لولا ان اخبرني ان اللفظ كذا ليس
منه للفت الشرح والشرح انما هو ما هو في المحقق **ف** فلذا اختار النظم لان النظم عبارة عن التلخيص
الذي هو النظم اثر لفظ النظم على اللفظ حين جعله في اللفظ لان النظم بان يعتبر النظم ولو ذكر اللفظ
لم يكن اشعارا بذلك بل بان يكون اشعارا بان اللفظ باعتبار مجرى اللفظ وهذا الوجه في اشار النظم متعلق بمخصوص
المقام واما الوجه الثاني فهو ان النظم لسهولة لطيفة فقام والاستعارة بحمل المصرد بان يعتبر ترتيب الكلمات
في الكلام بترتيب اللفظ في الكلام وبطلان النظم للشيء على الشبه ويجعل للكلمة في التمثيل بان يفهم تشبيه الكلام باللفظ
وبنت النظم لها في اللفظ وصف الاستعارة باللفظ ويجعل لفظها ما ذكرنا من الوجهين فتولد ان اللفظ
يكون له على فائدة واحدة كسوى لطافة الاستعارة ويجعل لفظها تشبيه تلك اللفظ باللفظ
فلا شارة يكون عبارة عن وجه اللطافة وبينا نأخذ على التقدير يكون وصف الاستعارة باللفظ وصفا مقيدا
ولا يبعد لفظها وصفها ماد حبا على في الاستعارة مطلقا من اللطافة باعتبار اعادة المبالغة ما هو في
الحقيقة والمجاز لللفظ ومقتضى هذا الوجه لئلا يكون لللفظ في اللفظ **ف** ولو هو موصول الموصول
كالذي وانها وتكون معروفة في كان ويعرف كما لو يلمن من اللفظ في موضع موصوفه على قول من تأخذ
بالمصدر الذي اريد اللفظ فيكون يفتي المصداقين وجب في ذلك ما اول المصدر في اللفظ
الموصول لا يجازي العايد بل لا يجوز ان يكون اللفظ لا يلد منه صيغة لئلا يكون جملة في اللفظ في قول كسيرة في اللفظ
ويذكر ذلك عند غير ما كان في الموصول الا في اللفظ مطلقا لا يتم عليه صيغة لا كلاما لبعضها لانها كثر في اللفظ لا في
التقدم لان الصلة تكونها مبنية للموصول يجب ان يفرع ما فيها كشيء واحد برب الاجزاء والترتيب انما يثبت بين الموصول واللفظ

اجزاها

15 اجزاها فيصح تقديم بعضها على بعض كمن مع تفصيل الموصول في اللفظ وهو موصول هذا المقدم
ان ادى الى الفصل بين الموصول وبين الفعل المتبع لانه ما بعده في تاويل المصدر فطلبت ايضا انما يتفصل
وان لم يود الا ذلك بان فامتنع اعجب اني زيارت وجه اعجب ان اعطيت درهما زيارتي تقدم في ما دام على اللفظ
لمحصوله بالما قبل ليس بوجه وكذلك ان اوجب في التقديم في اللفظ فصلها عما يفرع عليها من اللفظ المتبع والا
لانها بوزن دخولها على صورة اللفظ كلام السورة واتخذها صورة لفظ حكمها في اللفظ الفصل من دخولها
قولها اللفظ جابر قال الرمي وانا لا اري معناه من تقدم في الموصول اذ كان طرفا او شيئا عليه لا يلزم من تاويل
بان مع الفعل لئلا يكون حكمها من كونه بركن الشارة المعنوية وان لم يتم استعمالها على معنى الاستعارة فلو
عنه انه قد اقام على ما ادى من اللفظ شارة من التفسير بل قال او مثل هذا في التقدير بلفظ لكونه
الاصل لا ينبغي ان يتركب بلفظ وروى ان قال في المسمى لئلا يتركب مع كونه ولما شارة الشاهد الثاني
فلان اللفظ على النظم بالراف بالراي والرائة والوجه عليها وهذا اللفظ لا يحصل او يحسن على تقدير تعلق
اللفظ بالمصدر او شارة الا في اللفظ على انه بلغ مرتبة السعي مع ابراهيم في تقضية الواجب وكفا
للهم في الكشف لئلا يكون حين يشرى ابراهيم بغيره حليم قال هو اذن ذبح له فلما ولد وبلغ حد السعي
قبل او ففقد كرا لا شكر ان هذا اللفظ لا يحصل لوجوه اللفظ معولا للسعي ولو منع تقدم معول المصدر مطلقا
فاما ان يحمل اللفظ اعني مع جوابها للسؤال كان اذا قيل اذا بلغ السعي قبل مع من يفرح اسه او حاله من السعي
او من فاعل بلغ او لغوا معولا لبلغ في الاشارة اذ كان ينبغي لغيره الجواب عن تمام منشا السؤال في
الثاني انه لا معنى لمقارنة السعي لابراهيم اللهم الا ان يفهم من ان ابراهيم على ان ينبغي ان لا يجوز ذلك
بناء على ما ذكرناه اذ اذكر فاعل ومفعول وحال عن لغوا ولم يكن في ذلك معنى صاحب الجواب فلو سلمها
او تقدمت عليها يكون عن التقدم ولما فرغ منها يسعين المتأخر وفي الثالث انه لا فائدة بعد
في قوله مع في الرابع انه يقتضي لئلا يكون بلغ اللفظ والدراسة السعي معاني الزمان مع لفظي فاء فلما
بلغ الدلالة على تعقيب اللفظ لما بعد بلغ عنه وايضا كما لا يبلغ بل على الوقوع جراءة في حين اللفظ

15

وتظهر في كل ما مضى في الرواية وكثيرا ما يذكر الامثلة لقواعد لم يحولها شايته اثبات فان
قلت فاذ اثبت ان اخصية الشواهد ليست باعتبار ما في التعريف من الذكر لا بوضوح ولا بآثار
فاوجه ملك الحق من تعريف الاخصية على مجرد التعريفين قلت مولد المذكور للآثار بصلح
ان يذكر لا بوضوح من غير عكس لان صلاوح الاثبات يتوقف على كونه كلاما موثقا به دون صلاوح
الانضاح وقد سبق ان معنى الاخصية ان كل شاهد يصح ان يكون مثالا ولا عكس **ولو قد**
استعمل الاول وحقيقته تقتصر وقد عدل عنها في قولهم لا الوك نصحا لضرورة ان الاول يعبر
العصر لانهم وقد استعملوا معنى الى مفعولين فلا بد من تضمن معنى المنع او جعل الاول
مجازا عنه لكن لا ضرورة الى الصلح في عبارة المصنف لم آل جمل الجوان للتركيز على المعينة
ويكون جرد انضاح على التفسير اى لم اقتصر من جهة الاجتهاد او على الحال اى لم اقتصر حال
الاجتهاد ويظهر منه كون التقصير في الاجتهاد على انه لو لم يترجم ذلك ليعبر ايضا بان يعبر
الاول والجد متنازعين في قوله في حقيقة او على نوع الخاص اى لم اقتصر في الجهد او عن الجهد
في الاسكن ما اوت عن الجهد ولئن جاوزنا عن جمع ذلك فلم لا يجوز ان يواد معنى التركيب مجازا
او تخفنا فلا يحتاج اعتبار حذف المفعول اى لم انوك جردا وكانه رتم انه انما ذهب الى
ما ذهب لان العبارة المشهورة في هذا المقام لا الوك جردا فحسن ذكر ان
يجل عبارة للمصنف عليها وكانه اشار الى ذلك بقوله وقد استعمل
الاول في قولهم لم المفعول المحذوف هنا اما حجة المخاطب كما هو المصريح به في
قوله **واما اموعام نعه** وغيره كالا حد ونوعه وعلى
الاول يجوز ان يكون نكته المحذف ما ذكره روجه
والاشارة الى ان عدم صفة الاجتهاد لا يخص المخاطب

لا يخص المخاطب

لا يخص المخاطب وان لم يكن المقصد بالكتاب لو صرح به في الخطاب مع من لان اصل الخطا
ان يكون لمعين فلا اقل من ان يكون محظا وعلى التا فالتكفة بما ذكره ودموهم
الوجه من اقتصر عليه واولا انه ظاهر ان الخطاب في مثل هذا المقام لا يقتضيه **الاجتهاد**
فعل تقدير الزكرا لتعين المخاطب ايضا **واما** اضاف للمصدر ضم افعال المصدر
ما شعر به الكلام وهذا اضاف في الترتيب الى ما ذكره او افعال كمال الانضباط الكلام
الى معنى اذ تترتب عليه بما ذكره حال كونه اضاف في الظاهر على الاول انه يحتاج الى تقدير
فعل به لانه الكلام كما قدرنا ويوجد الاستغناء باستعداد الكلام من فعل قياسا
على ما ذكره به ان الناصب لصوت حاد وحررت به فاذا لم صوت صوت حاد
بمعنى الكلمة لا شعادهما معنى الفعل **واما** على التا فلا سجد ان تقتضي معنى الفعل الذي
يدل عليه ان المفسر لان اى كانه ظرف لا يضعف العامل الضعيف ان يعمل فيه
ولو اعمل فيها معنى صرف التسمية واسم **ههنا** كما في هذا المعنى شيئا وهذا اذ قد قام
بال تقدير معنى انه علم او اشبه به وان ثبت فقد الفعل بدل المفسر **والنفس**
تقر بما مفعول له ذكر فطمن اعني رتبته ترتيبا او رتبنا والاولم ابا لغز اخضا رفظ
ثم ذكر مضمونا ويصح تعليل كل منهما بكل منهما فبحر ان اجساد الى التوزيع اما على الترتيب
بان يعمل الاول بالاول والآخر بالآخر او على عكسه ترتيبا بالانضباط الاول
الآخرين باخر الاولين والفضل المتقدم وان تعمل كل منهما بكل منهما او اخرها بكل منهما
واما تعليل او اياها بكل منهما فلا يتم ان النظر الى ظاهر قوله تقر بما مفعول له لما تضمنه
وان كان يردى الى ان قصد مدح اما القسم الرابع ان جعل تسهلا او طلبا تسهلا فانه
على خلاف النسخ مثل تقر بما عليه **لما** كما يشبه اليه قوله ان المباعدة الاختصار
لم يكن للتفريد والتسهيل

اه انضباط الاخصية
وسمى الاخصية الاخصية
للتقدم انما تقدم
من الاولين

واما القسم الثالث ان جعل تسميلا على الاول لكن انما هو بمرسك ان يكون
 اقتضاه على بيان عليه تفرقا للثاني لانه موافق لما في الوجه والمحمول على بيان كسب
 وان كان علم الاول ايضا وكون المناسب ان جعل تسميلا مثل تفرقا على العلمين
 وهو القسم الثالث كلامه في كمال فهم السام السليم وقوله معنى لم بالغ بادراج المعنى
 اشارة الى ان تركت لم بالغ ليس عين معنى لم بالغ لوجوب تخيار المتضمن والمتضمن
 ولو لم يذكر المعنى لكان الكلام على ذكر المعنى **قوله** ولو لم يزل الفعل المنفرد على الملك
 فليس ظاهرة جواز حمل الكلام على تقييد مع عدم التاويل بالثبت كانه لم يثبت افراد
 لا في التقييد ونقص بان توجه النفي الى التقييد لما كان احتمالا راجحيا وعكسه مرجوحا اما لفظا
 فلان العامل القوي اعني الفعل اوله بان جعل عاطفة المفعول المنفرد على الضعيف
 ومعنى حرف النفي واما معنى فلان المتبادر فيما اذا اجتمع النفي مع التقييد انصرف
 النفي الى التقييد لا العكس جعل المرجوح كعدم واستغنى عن نظر الاعتبار وجبر على الراجح
 بالتقييد انجزم ويمكن ان يقال ان التاويل بالثبت علامة ظاهرة لتوجه التقييد الى النفي وكالات
 له اذا قصد التقييد ببل موبان لمعناه فحسب به عنه **قوله** وهذا مبني على اصل ذكره
 الشيخ ان الاثبات كالتنفي مرجح الى التقييد لئلا يفتقر اليك راجحا فاطم بالاختيار
 كونه راجحا في الجملة لا في النفس المحيية **قوله** انه اذا كان في الكلام قيد فكيف اما توجه الاثبات
 او التنفي اليه ويكون هناك اثبات التقييد او تنفيه وقد لا توجه ويكون هناك قيد للاثبات
 او التنفي وذكر في مواضع كثيرة ان في الاول يعتبر التقييد او لا ثم الاثبات
 او التنفي وفي الثاني يعتبر في كلام الشيخ اشارة الى ذكر حيث قال اذا دخل النفي على كلام
 فيه تقييد فاعتبر التقييد او لا ولا ريب في ان ذكره وذكره ولو كان قول الشيخ هكذا

النفي

لو كان

في السبق

لو كان في الكلام قيد ونفي او اذا اجتمعا فيه كان ما ذكره اكثر بالاطمئنان ويجعل القيد
 متاخرا على كل حال الى جهة المعنى كما انه متاخر من جهة اللفظ فقال القيد اما للنفي
 او للتنفي فذكر الاثبات والاعتبار السابق سابق في الاعتبار ولانه اكشف عن وجه
 المقصود **قوله** ولقد اوجب حمل معنيين الاول ان المصنف توضع فتنسب اليه
 الى خصايصه دون اقوال الائمة والاشارة الى حسن نسبة الزمان الى مختار خاطرة
 لا يحدوا به فربما وسعت منه في ان المراد هو **قوله** ولا للتقوى ربنا ياتس
 فيه بانه لما افترط وصف كتابه بالوصف المرتبة والصفات المنبئة عن كمال نفعه
 كان منطوقه ان يتوهم انه مستغنى به التبعة من غير حاجة الى ان يقال ان نفعه
 فقال وانا اسأل الله ثانيا لانه يسأل ذكر التبعة ولا يتكفل على التبعة على كتابه على الصفات
 المذكورة وما ذكر من قصد جعل التاويل كما في فقيه انه اتى واعني كونه **قوله** وجعل الداعي انه اذا علم
 المستد اليه يكون معطوفا على مستقيمة عطفا للمضارع على الماضي كحسنات اوصل
 الفصلين في المضارع والمضارع هو رضى بان الحدول الى المضارع يجوز ان يكون لقصد
 الالتزام بالمناسب للقيام جدا وقوله وعلى هذا كان الانسب مبني على ان قوله انه ولو ذكر
 وجوب تعليل لما فهم من قوله وانا اسأل الله فلما افاد التعليل معنى مقصودا مستدعي
 المقام كان المناسب ان يستعمل المحلل عليه ايضا فسقط انه اذا افاد قوله وجوب ما يفيد
 تقديم المفعول استغنى عنه **قوله** عطفا اما على حله وجوبى الى مبني ما ذكره على ان قوله
 ونعم التوكيد على انشائه والواو فيه للعطف والمعطوف عليه قوله وجوبى وهو جملة اخبارية
 او قوله وجوبى وان عطفا على المفرد غير جاز الا باعتبار تقييد المفرد معنى الفصل
 وان عطفا على انشائه على حدى باعتبار هذا التقييد يسائر المعطوف المنتمى وكذا

انما يثبت

لا يجوز

اللفظة

وقد توجه المنع على كل من هذه المقدمات فيقال لا نعم ان نعم الوكيل الواقع معطوفا على
 انشائه لم لا يجوز ان يحمل على حذف المستند مقدم ما ي وهو نعم الوكيل فيكون المخصوص
 مقدما او موقرا ان نعم الوكيل موقوف على المخصوص المتأخر مستند ما على ما هو احد المذهبين
 وعلى التقديرين يكون الخبر ما ولا بقوله حقيقة ذكر ويكون المعطوف هو الجملة الكبرى هو علم
 اسمية اخبارية متعلق خبرها جملة انشائه لا فعلية انشائه كما ذكره **توسم** فلا نسلم
 ان الواو المعطوف لا يجوز ان يكون اعتراضية على مذهب من يجوز الاعتراضية آخر
 الكلام والنسبة التي غيب في تفويض الامر الى الله **توسم** ان المعطوف عليه هو محسبي
 او محسب لا يجوز ان يكون وانا استأنا الله على انما جملة انشائه لا اخبارية حاله وعطف
 الانشاء على الاخبار جاز فيها حمل من الاعراض **توسم** ان المعطوف عليه قول محسبي
 فلم لا يجوز ان يكون هو علم انشائه او اخبارية حاله **توسم** ان المعطوف عليه قول محسبي
 فلا نسلم ان جواز عطف الجملة على المفرد موقوف على نظامين المفرد معنى الفعل بل يجوز مطلقا
 سيما اذا اشتمل على نكرة وهي بمنزلة ان المبالغة في المدح بالعدول الى الفعلية الدالة
 على المدح العام على انه قد ذكر الرضى ان نعم الرجل محسب المفرد وتقدره ان رجل جدير
 فهو نعم عطف المفرد على المفرد وايضا لما كانت النشأة معطوفة على محسبي وهو خبر
 فيكون انشائه ايضا خبرا فلا بد من التاويل بقوله حقيقة نعم الوكيل فيرجع من عطف
 المفرد على المفرد **توسم** ان المعطوف على محسبي باعتبار النفي من المذكور فلا نسلم ان هذا
 العطف متاخر عطف الانشاء على الاخبار والمنع كونه دائما محسب من الاعراض **توسم**
 ان تعال انظاره الاصل في الجملة الاخبار فما لم يمنع عنه ما يحل لا يعدل الى انشائه سيما الاستية
 فان تعلما الى انشائه اقل قليل والظاهر ان الاستية التي خبرها جملة انشائه على القول
 بالاستغناء

فمرص

المستأنز

انتم

بالاستغناء عن التاويل كما اخذ به في حكم الجملة الانشائية كان التي خبرها مفرد فمن
 الاستغناء عن التاويل فيكون عطفه على النشأة كذا ذكر وان الاستية التي خبرها فعلية حكم
 الفعلية والال في الواو المعطوف فما لم يصر عنه صار لا يعدل الى الاعتراضية
 اذا لم يستقم الاعتراض على مذهبهم بورد الانشائية لانهم ان يقع حاله لا يصح ان عطف
 على حاله ايضا واذا وقعت خبرا فعلى ما اخذ به من عدم التاويل يكون حكمه كسائر
 الجملة الواقعة خبرا لا مفردا وبهذا يندفع جميع ما اورد على ما اخذ به من عدم التاويل
 على جملة محسبي بل شى ما اورد على ما ذكره العطف على محسبي ايضا وقد ينقل عنه في هذا
 تحقيق لوجه العطف وتبيين لطرق التركيب لا اعتراض وهذا ان كان وجه استينا
 متكشفنا عنه استناد الانظار لكن بآية قوله ثم عطف الجملة على المفرد وان مع نكرة في الحقيقة
 من عطف الانشاء على الاخبار رفعه عن النظر ووع على كمال الخبر **توسم** صاحب
 المختار اما اخراج المذكور الى الف ظاهر كلامهم ان في المخصوص مطلقا مذهبين
 احدهما انه مستند او انشائية خبر مقدم عليه والآخر انه خبر متبدا **توسم** على راي
 انشائه الا قول من جعل وجعل الليل عطف على فالتق الاصابع منقضة معنى فلق واحترز
 على قول من جعله لا استقدا او عطف على فالتق الاصابع لانه سقدا وهو فالتق الاصابع
 او احترز عن قوله من جعل عطف على فالتق الاصابع من غير نفي معنى الفعل فليس احترز
 عن قراءة وجعل الليل سقدا وقراءة فالتق الاصابع وجعل الليل سقدا ولا يفي شيئا
 وان كان الغرض من الاحترز الى الاول ان يذكر فيها معنى للاختر از عن التعقيب
 المعنوي لان هذا التعقيب كسبائة توجب خلافا للاستقدا في اللفظ الى المعنى وكفى
 خطأ وكانه اكتفى في ذكره للاختر از عن هذا التعقيب في متعلقه واما قال واللاهو
 انه نادى المعنى المراد به

او نفي

متعلق به على ما في نسخة
 من نسخة نسخة
 حاشية حاشية

دون والاداء الفن الثالث كان في الغنيب الاول في التفسير على قوله الفن الثالث
وليعرف منه تعاريف الاقسام **كتاب** يتبين هناك حيث ذكر في الفن الثالث في آخر
المحسنات ان المصنف قال بعد ذكر المحسنات هذا ما يتيسر في اذن اتمم مجمع ويحيز
من اصول الفن الثالث وتبينت شيئا يذكر في علم البديع بعض المصنفين وقسمان
احدهما ما يتبعان ما له والآخر ما لا بأس بذكره وهذا مثل القول في السقاة الشعرية وما
بها ما ذكر في الخاتمة فقد صرح بان الخاتمة بعض الاشياء التي تقيت من الفن الثالث
كتاب صادر كل منها معهودا فترقب تعريف العهد بشان الما ذكره سابقا في المذكور
سابقا انما هو المعاد والبيان والبدع فكيف يجعل الفن الاول والفن الثاني
اشارة اليها ولو جاز ذكر باعتبار ان الفن الاول هو عين علم المعاد وذكر الباقي
في يكون معنى الفن الاول باعتبار العهد علم المعاد فيلحقه علم المعاد عليه وكذا الكلام
في اخره ويظهر ان **كتاب** الفن الاول اشارة الى ما ذكره اوله وهو الذي يحترق به
عن الخطا في ناديه المعنى المراد والفن الثاني الى ما ذكره انما هو الذي يحترق به على التعقيب
المعنى والفن الثالث الى ما يعرفه ووجه التحسين فيظهر فانه حمل العلوم الثلاثة على الفنون
لانها هي الغايات قد حصلت حيث يتبين ان الذين يحترق به عن الخطا هو علم المعاد
وكذا في البيان والبدع لاننا نقول **كتاب** في الفن الثالث والاشارة الى العلمين عليهما
بعد العهد اجمري الفن الاول هما اجمرا والفنون الثلاثة على اجم واحد **كتاب** ما هو
من مقدمه الجيئس الى منقوله منها المستنبط ظاهرة بينهما فيكون لفظ المقدمة حقيقة
في مقدمه الكتاب ومقدم العلم او اريد ان لفظ المقدمة التي هي وضعت المقدمة الجيئس
استعيرت لمقدم الكتاب فيكون لفظ المقدمة مجازا فيها ويجوز ان يقال المقدمة والاصل
صفه صنف

صفه صنف موصوفها اطلقت على الطائفة المستفيدة من الكلام وانما انما النقل من الوصفية
الى الاصحية او لتقدير موصوفها موصفا كما قالوا في لفظ الحقيقة فعلى هذا الحاجة الى النقل
من مقدمه الجيئس الى كل منها منقوله من الوصفية الى الاصحية فيها اشتركان في اصل المعنى
ولا بعد ان يغيب الاخذ منها بهذا الظاهر ان او باسنا ولم وغيره كما سبق في الوجهين
فتحمل طلاس الوجه **الثالث** **كتاب** من قدم معنى تقدم معنى من قدم اللازم وقد جعل من قدم
المتقدم لان هذه الطائفة هي التي لها على سبب التقدم كما تقدم نفسها اولها في انما
الشروع على وجه البصيرة تقدم من عرفها من الشارعي على من لم يعرفها وقد روي في الدلالة
في المقدمة وهو وان لم يكن بعيدا لفظا ومعنى لكن ذكر في الغايين انه **كتاب** مقدم
الكتاب الطائفة الى آخره ارباب التصانيف كثيرة اما تقدمون فيها اجمام المقصود طائفة
من الكلام ينفع الطائفة في اركانها فيذكر المقصود ويسمونها بالمقدمة كما تستعمل طائفة
من كلامهم فيها فتا او قسا او بابا او فصلا ويجعلون كتبهم متصلة على هذه الامور لئلا
الكل على الجزء ومراد في مقدم الكتاب هذه المقدمة معنى انها مقدم جعلت في الكتاب
فاطلاقها عليها كما طلاق فن الكتاب وقسمه وفصله على ما جعلت في الكتاب من هذه
الامور لا كما في قطعها الى اصطلاح جديد ولا الى نقل عليها كلامهم ومن هذا العلم ان حمل
المقدمة التي جعلت في الكتاب على مقدم العلم التي هي معناه جزئيا ولا يتصور كونها
من اجزاء ليس كما ينبغي ثم انه لم يلزم التعريف المذكور لمقدم الكتاب ان يكون حصول
الارتباط والاستفاد من معنى مقتضيا لكونه مقدم الكتاب بسبب الابد وان يكون قد قدم
المؤلف امام المقصود فلم يقدم وان حصل فيه الارتباط والاستفاد لا يصدق عليه التعريف
فالعرف يكون ما نعلم مقدم الكتاب كونه طائفة من الكلام لم يكن الا لفظا **كتاب**

ما كان من الكتاب
من كتابه
ما كان من الكتاب
من كتابه

ومقدم العلم اما تصور وتصور في خصوص او تصورات وتصورات في خصوص في المقترنين
 تبين كل قسم يجوز ان يكون تخاير مقدم الكتاب كلما او بعضها مقدم العلم كلما
 او بعضها ولذا قال في شرح الرسالة مقدم الكتاب هي من الامور التي هي سائر
 القوم مقدم العلم وما نقل ان عبارة في شرح الرسالة مقدم الكتاب امور التي هي
 فيما راينا من النسخ ولين كان في نسخة فيجعل على ما ذكرنا لا في النسخ بل في الكلام
 محكم في اقل انما الفاظ قطعا فيجعل المحتمل على المحكم ومن هذا يتبين ان قولهم المقدمة
 في هذا العلم وغاية موضوعه اذا حمل المقدمة على مقدم الكتاب بعيد عن سائر الشئ
 لنفسه بل اصل ولا حاجة فيه قطعا الى كلف لرفع هذا الاشكال بل لا يتوجه عليه تأليف كلف
 وذكر لان النظر في المعاني والمفرد هو اللفظ **قوله** واستفاد بها بالبار وهو
 الواقع في اكثر النسخ المصحح وهو الوجه وفي بعضها باللام فاما ان يكون اللام محض اللفظ
 او الاستفاد بمعنى النفع على قس **قوله** وقد ذكر صاحب المفتاح في آخر المعاني وقد
 من السكاك ما ينافي التوقف في التكلف اما لبيان التوقف فقط او للتوفيق بين القول
 بالتوقف وذكر السكاك في الآخر او لما ساء هذا الوجه **قوله** فانهم على انهم
 اسان الى استقاء العينية وذكر لان مقدم الكتاب الفاظ لا امور السكتة معان
 وقيل لك المقدمة اعم من السكتة وفيه انه مبني على ان المراد مقدم العلم فلا ينافي
 في تفسير كلام **قوله** بوصف بها المفرد والكلام ان اجزاءها على ظاهرها يخرج بعضها
 اللفظ اعني المركب الناقص كمن الفصاحه صفة عامة لا يخص بعض اللفظ فلا بد من قول
 في المفرد والكلام مني تبين ان هذا المركب يقال البعض بان في الكلام على ما ليس مفرد
 بقرينة مقابلة بالمفرد وذهب في هذا المختار الى الاول محتمل المفرد على ما ليس بكلام
 بقرينة

مغايرة

فان قيل لا بد من ان يكون المقدم في المقترنين
 فيكون المقدم في المقترنين

فان قيل لا بد من ان يكون المقدم في المقترنين
 فيكون المقدم في المقترنين

بقرينة وقوع الكلام في مقابلة وقد كثر في المفرد اطلاقه على ما يتقابل ما يتقابل فاذا قيل
 بالمركب او المشي او المجموع او المضاف يراد به ما ليس متقابلا ولم يعمد في الكلام ذكر
 وتحقق الامر الى انهم يطلقون على هذا المركب الكلام الفصح او المفرد الفصح فان تحقق
 الاول ما تحقق هو الاول او الثاني فان كان الاول لا يفي بالاعتبار ولاحق نظر اوله الانظار
 وذكر ان يجوز ان يحقق هذا المركب ثانيا في الكلمات وضعفنا ليعرف التعقيب لفظيا
 ومعنى ما قلنا نظم هذا سلك المفرد وكان خالصا عما ذكرنا من اسباب اللغلا ايضا
 المفرد لزم ان ينصف بالفصاحه مع احتوايه على ما ذكرنا من اسباب اللغلا ايضا
 الكلام والعاقلة لا تقدم على التزامه كيف ولو كان مركب من الموصوف والصفة مستتملا
 على ما تضمنه فصاحه الكلام من اسباب اللغلا لكانت في الكلمات كان فصاحه على هذا التقدير
 واذا اعتبر من الموصوف والصفة لكان بان يجعل مبتدأ وخبر حتى صار كل واحد منهما انقلاب
 غير فصيح مع انه لم يزد ولم ينقص منه حركة فضلا عن حرف ولا في شاعته والزام الضم
 والتعقيب لا يوجد ان في المركب الناقص ثانيا على انها كون الكلام كذا شنيع جدا للقطع
 بتحقيقها في هذا المركب فالكلام لا يعرف ما سنعني ان يحمل على المركب مطلقا واللام بان جابجا
 وليس ان يكتب في كذا ريب في تحقيق ثانيا في الكلمات في هذا المركب انه كاف فيما نحن بصدده
 هذا وتقال انهم فسروا المفرد بالابدل في اللفظ على من معناه فيقول الاعلام
 المركبة مثل عبد الله ونا بطر شرا ودرى جبا ولا شك ان يجوز ان يسميها على ثانيا في الكلمات
 مثل ان سمي بامرهم فيبني ان يبين في فصاحه المفرد الخالص من ثانيا في الكلمات
 او يلتزم فصاحه مثل ذكرنا في اخلص مما حمل بفصاحه المفرد والى فاسد من ثانيا في الكلمات
 ان يقال المراد بالمفرد الكلمة وهي مفسرة باللفظ على ما ذكرنا في الفصل في اللفظ فيخرج
 الاعلام المركبة عن هذا الكلام

ان كان كقولنا وهو
 الخلاق المفرد عليه

فان قيل لا بد من ان يكون المقدم في المقترنين
 فيكون المقدم في المقترنين

وهذا وان كان موالا وفق لقواعد النحو كما ذكره في بعض حواشيه لكن المذكور في اكثر كتب
النحو انما كانت او قال هذا الكلام مركبة في الاصل والمعبر عنه انما هي الفضايا ما هو الاصل
و لم يسمع كلام بلغة كما ارادوا بكلام ما فسر المفرد به وهو ما ليس بكلام والافلواد
بالكلام معناها الظاهر لم يتناول المركب انما فسر فلا يزم ما ذكر من عدم سماع وصف الكلام
بالبلاغة عدم سماع وصفه بما فسر في الديل على الوجود وهو ان المفرد بالمعنى المذكور
المشتا ول هذا المركب لا ينصف كما لا يخفى ان في اطلاق الكلام على هذا المعنى من البعد
ما ليس في اطلاق المفرد عليه فالوجه ان يفسر الكلام باليسين بكلام المفرد بالكلمة فيتم الاستدلال
وفي المختصر والتعليل بان البلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي لا تحقق في المفرد وتتم
لان ذكر انما هو بلاغة الكلام والاعتكاف او له عليه ان يولد المعنى ان البلاغة عند العرب
ليست الا بالاعتبار والمذكور رفيع التعليل لانها في المفرد باسناد الاعتبار فيه
كما صرح ما ذكر من التعليل بعدم سماع وصف المفرد بالبلاغة وبما ان يرفع بان يكون
ابلاغة بهذا الاعتبار انما عرفنا في اكثر كتب من اخذ هذا الاعتبار في تعريف البلاغة
دون تعريف البلاغة مطلقا ولم ينقل عن العرب في هذا الاعتبار في تعريف البلاغة
و لما كانت الفضايا عند من يقال لها هذه المقولة هي التي هي عليها ما بين
من اياكم بالنسبة في تفسير الفضايا بالخالوص فان صحت وجوب ان الخالوص انما
بالمعنى اللغوي لا بقدر في فيها اذ وجود الخالوص لزوم الجواب على القوابل وكثرة
الدور يكفي فيما نقرر عند من من اعتبار المعنى اللغوي في الاصطلاح ووجه بناء التسامح
على تلك المقدمة ان الفضايا لما كانت هي التي المذكور ولا شك ان الخالوص ليس عين
ولا محمول عليه كما ذكره بالنسبة الى الفضايا ضروري فلم يصح تنسبه اليه وصدق الخالوص

هذا هو المعنى الذي
يقتضيه قوله في
الاصول انما كانت
او قال هذا الكلام
مركبة في الاصل

هذا هو المعنى الذي
يقتضيه قوله في
الاصول انما كانت
او قال هذا الكلام
مركبة في الاصل

هذا هو المعنى الذي
يقتضيه قوله في
الاصول انما كانت
او قال هذا الكلام
مركبة في الاصل

هذا هو المعنى الذي
يقتضيه قوله في
الاصول انما كانت
او قال هذا الكلام
مركبة في الاصل

وصدق الخالوص على الجواب على القوابل وعكسه لا يوجب صدق الخالوص على الكون
وعكسه لان صدق المشتق على المشتق لا يوجب صدق الماخذ على الماخذ اصله وان كان
قد يجمع معينا على ان النسبة بين الماخذين بوجوب صدق احد ما على الآخر كما لما في التحرك
والجاسق المختلف فان كان الصدق في المشتق على المشتق يصدق الماخذ على الماخذ فان المشتق
تحرك مخصوص للاختصاص جالوس فاصدق عليه ما يطابق التحرك والجالوس انما حكم
بالنسبة مع ان عدم محمولها المقر بوجوب بطلان التوفيق ان اللاذبا وكثيرا ما ينساقون
في التوفيق فيكتفون بمردكون المقر ومفيدة انصون تصور المقر ولا يظنون
على الدقيق المنطقي الذي كلفه لا بد من صحة الحمل في المقر وما نقل عنه في ان وجه
الاستقفا في الجملة مع عدم حكم الحمل المطابقة وادعاء كون الخالوص نفس لفضايا في
تصحيح مسئلة ما يتسامح به في تعريفات اللاذبا وقد بنى التسامح على ان الفضايا وجوده
والخالوص عدمه وان الخالوص لازم حالها غيبها ولا تخفى عليك بعد تسليم وجوبية الفضايا
انه يجوز ان يكون هذا سما الفضايا ولا يربط صحة رسم الوجود بالعدم في الرسم
باللازم من غير تسامح **و** لكونه لازما لتعليل التفسير وتسهيل علم التسامح
يعني ان هذا التسامح في التوفيق ليس بمسألة لانه تعالى في معرفة كون اللفظ جاريا على
القوابل كثير الدور والمالا على ما بينه في معرفة الخالوص من الاستدلال المتعسر جدا
وقية تاحل لان الظاهر ان معرفة الخالوص عن الغاية وضعف التاليف ومعرفة كثير الدور
واجرايان على القوابل سنان في الاصطلاح **و** كما انها حقيقان محققان في الظاهر
على معنى التشبيه بناء على القطع بانها ليسا حقيقين مختلفين بل هما حقيقة واحدة
من كون اللفظ جاريا على السنة العربية الموثوق بعرضهم او الخالوص عن اللفظ المذكور
كما ذكره في شرح المقتضا

هذا هو المعنى الذي
يقتضيه قوله في
الاصول انما كانت
او قال هذا الكلام
مركبة في الاصل

وان جملة على التردد في ذكرنا ان لا قطع بانها حقيقة ما وانها احد الامرين
المذكورين فلم وجه **و** لتعذر جمع الكفاين المختلفة لا ينافي ما سبق من انهم بعد
اختلاف الحقيقة او التردد في ان الكلام سابقا كان في فصاح المفرد والكلام
وهنا في الفصاح باقسامها الثلاثة وفي البلاغ بتقسيمها والاشكال في اختلاف
الحقيقة بين فصاح المتكلم وبين كل من القسمين الاخرين وكذا بين قسمي البلاغ وكذا
بينها وبين اقسام الفصاح وليس سلم عدم اختلاف الحقيقة فالمعنى لما تعذر جمع الكفاين
المختلفة اجري مجازا في عدم الجمع ما جرى مجازا في الاختلاف لا ينافي الوجه الاول
فصودر منه ان هذا التعليل لا افراد كل الاقسام فيتناول افراد فصاح المفرد وفصاح
الكلام فلم يخلو من اختلاف حقيقتها لم يطبق التعليل على المعلن لانها **ف** قد مر انها
كالحقيقة في المحققين فكما حكمها فلا يصح في عدم تناول التعليل اياها **نظرا**
الى ان ظاهر متعلق يكون اطلاق الفصاح على اقسامها من اطلاق المشترك في بعض الاطلاق
لفظ الفصاح على فصاح المفرد والكلام من اطلاق المتناول على اطلاقه كما في قوله
من اطلاق المشترك لكثرة الاختلاف بين الفصاحين حتى كان لا يجوز ان يكون الفصاح
موضوعه لا ينافي **ل** الاشكال في اشتراك الفصاح بين فصاح المتكلم ومن الفصاح خيال الاخيرين
في اشتراكه واقوع قطعا لان الظاهر المتبادر من قول اطلاق الفصاح على الاقسام
الثلاثة من اطلاق اللفظ المشترك على معانيه ان يكون مشتركها باعتبار اطلاقها
على كل من الاقسام بان يكون موضوعه مخصوصا بكل منها كما هو حال المشترك بالنسبة
الى معانيه **و** فالفصاح الكائنه ظاهر يشعربانه جعل الطرف منه وقد متعلقه
معرف بوجه عليه ان الطرف الاول لا على تعرف متعلقه فتقديره معرقا تقدير ايراد دليل عليه
وايضاح

هذا هو الوجه في
تقسيم الفصاح
الى اقسامها
التي هي
الاشكال في
اختلاف
الحقيقة
بين فصاح
المتكلم
وبين كل
من القسمين
الاخرين
وكذا بين
قسمي البلاغ
وكذا بينها
وبين اقسام
الفصاح
وليس سلم
عدم اختلاف
الحقيقة
فالمعنى لما
تعذر جمع
الكفاين
المختلفة
اجري مجازا
في عدم الجمع
ما جرى مجازا
في الاختلاف
لا ينافي
الوجه الاول
فصودر منه
ان هذا
التعليل
لا افراد
كل الاقسام
فيتناول
افراد
فصاح
المفرد
وفصاح
الكلام
فلم يخلو
من اختلاف
حقيقتها
لم يطبق
التعليل
على
المعلن
لانها قد
مر انها
كالحقيقة
في
المحققين
فكما
حكمها
فلا يصح
في عدم
تناول
التعليل
اياها
نظرا
الى ان
ظاهر
متعلق
يكون
اطلاق
الفصاح
على
اقسامها
من اطلاق
المشترك
في بعض
الاطلاق
لفظ
الفصاح
على
فصاح
المفرد
والكلام
من اطلاق
المتناول
على اطلاقه
كما في
قوله
من اطلاق
المشترك
لكثرة
الاختلاف
بين
الفصاحين
حتى كان
لا يجوز
ان يكون
الفصاح
موضوعه
لا ينافي
الاشكال
في
اشتراك
الفصاح
بين
فصاح
المتكلم
ومن
الفصاح
خيال
الاخيرين
في
اشتراكه
واقوع
قطعا
لان
الظاهر
المتبادر
من قول
اطلاق
الفصاح
على
الاقسام
الثلاثة
من اطلاق
اللفظ
المشترك
على
معانيه
ان يكون
مشتركا
باعتبار
اطلاقها
على
كل من
الاقسام
بان يكون
موضوعه
مخصوصا
بكل منها
كما هو
حال
المشترك
بالنسبة
الى
معانيه
و
فالفصاح
الكائنه
ظاهر
يشعربانه
جعل
الطرف
منه وقد
متعلقه
معرف
بوجه
عليه ان
الطرف
الاول لا
على تعرف
متعلقه
فتقديره
معرقا
تقدير
ايراد
دليل
عليه
وايضاح

23 وايضا في بزم حذف الموصول مع بعض الصلوة السقف فاجاب **ر** في ان كواشي بان الطرف
حال عن الجنبه اكل ما جوزه بعض النجاة وقوله الكائنه ليس بتقدير اللفظ فبيانا لوجه
الاعراب بل بتقدير المعنى واسان الى ان الطرف ليس لغوا وان اكل عن المتبذره في حكم
الصنف ولم يذهب الى حذف الموصول اه الفصاحه التي في المفرد كما قيل في قوله لعمرو
مع الرضا وانما لتلطف الى النادر التي تلطف لان الصحيح انه متنع صذر الموصول
في السهم ونحوه او اخر الكتاب ان تلطف الى النادر ولم تلطف الى جعل لغوا
الفصاحه للبعد الذهني من يكون في حكم المنكر فيصح وصفه بالطرف مع تقدير متعلقه
بكرة لان العهد النجاري هو الاصل وقد امكن ههنا على ان مقام التعريف ياتي عن العهد
الذهني لانه انما يكون للحقيقة فاللام في المعرف عن ان يحمل على الجنس والحقيقة فلم يصح
الوصف بالطرف لا يتغير متعلقه مع العلم **ل** الا ان يقال قد ذكر في شرح
المفصل ان المعرف بلام الجنس كحقيقة ايضا في حكم التامة كالمعروف الذهني
فلا بعد تجوز وصفه بالشارة وقد يخطر بالبال وجه مطرد يجري في جميع مواضعه التي
سواء تضمن احد طرفي الجملة معنى الموصول والكون كما في ما نحن فيه او لا وهو ان يكون
الطرف متعلقا بمعنى النسبة التي تشمل عليها الجملة وهو معنى فعل وان كان فراجها جازية
ولنا قال ان ما كرهوا خصال الرضى ان العاقل في اكل الموكب مضمون الجملة فالمعنى هنا
ان كون الفصاحه من الموصوف المذكور وانما فيها به انما هو في المفرد لانها في الكلام
والمتكلم عيان على معنى اخرين والعاقل في الطرف هو المكون والافصاح الذي تتضمنه
الجملة وقد ذكر في شرح قول صاحب المفصل من الاخره عند انه ان قوله عند انه
متعلق بقوله من الاخره فكان العاقل فيه ما شعره لمضمون الجملة وقال سلم انه ان قوله
عند انه طرف لمضمون الجملة

هنا

ولا بد ان يذكر
ان الفصاح

اولى من المتصنف بالافرة عند انه وكذا انقفا في قول السكاكوت وهو عند السلف كذا
 الخ في عند السلف في ثبوت الخبر المتبادر وعلم سلكه اظهر من جعله حاله
 عن المتبادر وهذا مطابق لما نحن فيه **قوله** حتى لو وجد في الكلام شيء من هذه السبله
 اشارة الى ان المعنى على السلب الكلي ان خلوهم من كل واحد منها لا دفع الا بامر الكلي
 ان خلوهم من مجموعها فلو اعمد من في المعطوفين لكان احسن كما نقل عنه في اذا اكل لم
 في يكون نقاء المقصود والماضي بكسر الهمزة وفتح الحاء وكسرها نبت اسود سمعت
 بعض من اتقوا ان صاحب المذهب لم يورد في هذا المكسور في المقصود فلو كان
 الخ في مقصود لزم بناء على ما هو عند الفلاس لو كانت مكسورة لزم بناء على الظاهر
 في كلامهم **قوله** في الفرع في البدي الساتر وهو فرع من المثنى اسود فام
 اثبت كقولنا الخلة المتعكل الفرع الشعر انما وانما هم الشدي السوله كالنجم
 والاثني الكسبي والقنوم ما شتم على قطع كل منها بسبب كونه لا وبعكالا وهو الخ
 بنزله العنقود في الكرم والمتعكل صنف للفقنوم معناه ما له عشا كبل **قوله**
 او مرفوعات ان روى بالفتح في بعض الشرع ان المعنى على هذه الرواية مفتوحة
 شتر اذا ان على غير هذه لكثيرا وجمع العقاص مع افراد المثنى والمرسل الطيفه من
 الاشارة الى ان العقاص مع كثيرها تغيب مثنى واحده وموسى واحده من شعرها فبدل
 على كمال كثرة الشعر فتوهم ان العقاص انما هو مع عقيصه والعقيصه جمع على عقايق
 قال الخ في ان العقاص جمع عقيصه بفتح العين وسكون القاف وهو فاسد لان هذا
 التوهم ان نشاذ من علم ان فعله انما جمع على عقايق لا فاعال فسهولان المذكور
 في الكتب انما جمع عليها كقبايح وصبايح في جمع صبيح وان نشاذ من فهم ان هذا
 اللفظ

منه جرت

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

اللفظ بخصوصه اعني العقيصه لا جمع على عقايق بل على عقايق فكذا ذكر في الصالح
 ان كل فصل عقيصه وجمع عقاص في عقايق ذكر ايضا في الصالح ان العقاص يكون
 ايضا جمع العقيصه كبسر العين على مثال ريمه وريهام وقبل العقاص يكون على المذاكر
 ان ستر المذاكر في الشعر ويروي في البيت تغزل المذاكر في مثنى وموسى
 الرضوخ الحروف المهموس من حروف تشبه في خصفه والمجهول ما عداها والشديه
 حروف آخذت قطبت الرضوخ ما عداها وما عدا حروف لم يرد وما عدا هذه
 الحروف سبيل المعتمد في الرضوخ والشديين والبعض الزايم هو الخ لانه ولو لم يكن
 قوله ولو قال تنشر في زوال ذكر الشغل كما وقع في بعض الشرع لا يرد عليه لما اوله
 ظاهر الكسبي نوجهه عليه بانه تغييرا يقال لو كان ما ذكر من التوسط موجبا
 للتنازل لزم ان يكون تنشر في انما مشافرا وليس فليس المهم الا ان يمنع عدم
 تناوله **قوله** لا يوجب استفاء الكل هذا هو الموجود في النسخ وقد وقع في بعضها
 استفاء وصف الكل وهو ان كان مكسوف الوجه كذا ذكره في الرقيده حيث قال
 لا وصف جزئها وذكر لانه على هذه النسخ ليس في الكلام الموبدان فصاحه الكلام وصف
 جزئ فصاحه الكلام بل انها وصف جزئ الكلام واما النسخ الاولى فهي وان كان الورد
 ناظر اليها تعيان القبول لكن التزام ما بالزهايم كون فصاحه الكلام وصف جزئ فصاحه
 الكلام لا يلحق بذي العقول وسمي ان يكون مقصودا الموبدان استفاء وصف جزئ
 لا يوجب استفاء وصف الكل كما سقط لفظ الوصف عن قلم او عن قلم النسخ للنسخ
 التي وقعت في نظره في ذكره الرقيده ما ذكره لو اردنا ان نذكر على وفق مقصود قلنا
 ان اردنا ان استفاء وصف جزئ لا يوجب استفاء وصف الكل طبعيا فمما هو لواز ان يكون
 وصف جزئ بحيث يوقف وصف الكل عليه

كثير

فيوجب اسفا الموقوف عليه انتفاء الموقوف وان اراد ذكره في ثانيا فاسم واحد
 نفعا وان اراد ان الانتفاء لا يوجب الاسفاء حيث ان هذا وصف الجزء وذكر
 وصف اكل فاسم كل لا ينافي ان يكون الانتفاء موجبا للانتفاء في حبيته اخرى مثل
 كون وصف الجزء جزءا من مفهوم وصف الكل وان اراد ان الانتفاء يوجب الاسفاء
 مطلقا من آية حبيته كانت ظاهرا **والقياس على وقوع مفرد غير علة**
 يعني ان القرآن مثلا علة وقد وقع فيه كلمات غير عربية اما قاسية كسبيرة وق السجدة
 او رومية كالنفس كس او هندية كالشكاة فكما ان وقوع هذه الكلمات غير العربية
 في القرآن لا ينافي كونه عربيا فكذا وقع كل غير فصيح في القرآن او بعض جاني منه كسورة
 يس مثلا لا ينافي كونه فصحا وهذا القياس فاسد لان وقوع غير العربية في العلة ممتنع
 بناء على منع كون الكلمات المذكورة غير عربية طوارا ان يكون قد حلت عربية ايضا لمسلخ
 توافق اللغتين كالحابون والسنود او على منع كون القرآن عربيا والضمير في قوله تعالى
 انا انزلناه قرانا عربيا عايد الى السورة لا الى القرآن كما قيل واطلاق القرآن على بعض
 ما يقع شايع ولما راي في المنع من الضعف لانه روي عن ابن عباس وعاصم وعلي بن ابي طالب وغيرهم
 وقوع العجم في القرآن واتفاق النحاة على وجود العجم في قوله وقد ردت الادلة
 ووقوع الاجماع على كون القرآن عربيا قال **لو سلم ان وقوع غير العربية في القرآن لمعنى**
عربا انه علة النظم والاسلوب فلا ينافي وقوع الكلمات غير عربية هذا ويقال الذي
 علم من كلامهم ان شدة طرفة فصاحه الكلام بمعنى المركب التام او المركب مطلقا فصاحه كلامه
 اما ان كان علم من افراد الكلام سماء باسم كالسورة والقرآن مثلا فيشترط ان
 هذه العلة بالفصاحه كل كلام وكل كلمة منها فلا نقول ان الم عهد سوا ذلك ان اعتبر مفردا
 انتفاء التفسير

ان

والطابق

ان الم عهد سوا ذلك ان اعتبر مفردا
 انتفاء التفسير

25

بان يعتبر الم عهد سوا ذلك ان اعتبر مفردا علة او كلاهما بان يعتبر
 مع ما فيه من الضمير ففي اشترط فصاحه في فصاحه السورة والقرآن والاشترط لال عليه
 باسنته فصاحه الكلمات في الكلام كحسب لا يقال اذا لم يصف بعض من العلة
 بالفصاحه مع ان الم عهد لم يصفه كما في شدة طرفة انتفاء الم عهد انتفاء كل بعض منه
 لا ان يقول يصح انتفاء الم عهد بوصف وان لم يصفه كل بعض منه كما قولت
 دانت البيت وان لم تزل البعض فجلت البيت ثانيا بروية بعضه ولكن الجواب
 بان الوصف في ذكر على نوعين احدهما لا يحتاج الى انتفاء الم عهد الى انتفاء
 كل بعض منه والثاني ما يحتاج الى انتفاء الم عهد في كل شيء وهو ان الفصاحه كالعرب
 فان كانت الفصاحه في فصل انتفاء العرب وقد جوز في انتفاء الكلام بالغة باعتبار
 اعم اجزاء بناء على عدم اشترط العرب الكلمات في عربيه الكلام فينبغي ان يجوز انتفاء
 مجموع افراد الكلام كالسورة مثلا بالفصاحه باعتبار الاصل الا ان لم يمتنع
 دليل على اشترط فصاحه هذه الافراد في فصاحه الم عهد وكان في لفظ ما ذكر في المنة
 فقال وعلى تقدير تسليم انه يجوز السورة على الفصاحه بان لا يشترط على كلام غير فصيح
 اما اذا اعتبر كلاما وهو الظاهر فظاهر واما اذا اعتبر مجردا عن الضمير فلا بد من انتفاء
 ستار من عدم فصاحه معتبرا فيه الضمير لا اشترط فصاحه الكلمة في فصاحه الكلام
 ما يفهم الى نسبة احوال او العجز لان اشتماله على غير الفصح اما لعدم علمه بوجوه فصاحه
 او يكون الفصح اولى بالاعتبار فيلزم الاول واما لعدم قدرته على ايراد الفصح بدلا
 عن غير الفصح فيلزم الثاني **الاشترط** القسم الثالث محتمل وهو ان يكون عالما وقارعا
 لكن لم يورد الفصح ككلمة لا توجد في فساكن بان الظاهر انه سقم منقصة
 ان وجب - بحسب ترتيبه - عنهما

كان المناسب ان نقول ان نسبة الجمل او العجز او السقم لا تانقول السقم نتيجة
 الجمل فنسبته بد حاله نسبت فان ابيت لظهور السقم لزم وما وفساد اذهني على القول
 واما ان نقول ان نسبة الجمل او العجز او السقم لا تانقول السقم نتيجة
 كان ذلك واما ان نقول ان نسبة الجمل او العجز او السقم لا تانقول السقم نتيجة
 له ووقد لم يمنع صدور هذا الفعل عنه ووقد لم يمنع صدور هذا الفعل عنه
 سببا لان نسبة الجمل او العجز او السقم لا تانقول السقم نتيجة
 عيسى عليه السلام لا يلزم من خلقه تعالى اياه بل لا بد ان يكون له في الكثرة
 محض الجمل او كمال القوام واما نسبة احد الامور السقم اليه فلا يلزم من غير ايراد
 الفصح في الكلام ولا ان نفس خلق عيسى عليه السلام لا يانقص في اصله بل انما
 كما لا يكون غير واما ان نقول ان نسبة الجمل او العجز او السقم لا تانقول السقم نتيجة
 بالبعد عن سبب اللغز لا بالقصاه فلا يخفى انه منقصة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
 ودرع هذا القياس ان الاقرب ان يقال قد انقصد للاجاء على ان مقدار انقصد
 من القرآن مع والاعجاز انما هو بالبلاغة على الاصح فالوجود وجود كلمة غير فصيح والاعجاز
 لزم ان يكون ما اشتمل عليه من المقدار المعجز غير فصيح فلا يكون بليغا فلا يكون معجزا
 فان قيل خبير بان فصاح المقدار المعجز انما هو بوجوب فصاحه اجزاءه او كان كلاما واحدا
 حتى يتوقف فصاحته على فصاحه كلماته لكنه غير لازم بل يجوز ان يكون مجموعا من افراد
 الكلام وقد سبق انه لا بد لبل على اشراط فصاحه هذه الافراد في فصاحه هذا المجموع
 وان مقتضاها لا كذا في بعض الشرع وفيه الاساس الترتيب في قوله كما يجب
 واستقواسه وحاجبه ان في وزججت المرأة حاجسيها ودرجستد على اعتبار
 معنى

في الترتيب

معنى الاستقواس في الترتيب يقولون ان في مدح النبي عليه السلام ووجها ووجه
 من تحت حاجبه اذ في مقتضى الترتيب في مقتضى الترتيب في مقتضى الترتيب
 باعتبار معنى الاستقواس في الترتيب في مقتضى الترتيب في مقتضى الترتيب
 الترتيب في مقتضى الترتيب في مقتضى الترتيب في مقتضى الترتيب
 نحو مقتضى الترتيب في مقتضى الترتيب في مقتضى الترتيب في مقتضى الترتيب
 او السراج في الترتيب في مقتضى الترتيب في مقتضى الترتيب في مقتضى الترتيب
 وقد تخيل وجهه اذ في مقتضى الترتيب في مقتضى الترتيب في مقتضى الترتيب
 كالقوس في الترتيب في مقتضى الترتيب في مقتضى الترتيب في مقتضى الترتيب
 مثله ولا يفرق بينهما في الترتيب في مقتضى الترتيب في مقتضى الترتيب في مقتضى الترتيب
 الاصول الا ترى ان كونه في مقتضى الترتيب في مقتضى الترتيب في مقتضى الترتيب
 واذ صياح وقيل ان فعل معنى صيرورة فاعله اصله كونه في مقتضى الترتيب في مقتضى الترتيب
 اي صار محموزا وعوانا فاستخرج معنى الصاير سر كذا او سر اجا على معنى الترتيب
 اي مثله وقيل ان فعل معنى صيرورة فاعله اصله كونه في مقتضى الترتيب في مقتضى الترتيب
 فالمراد بمعنى الصاير في الترتيب في مقتضى الترتيب في مقتضى الترتيب في مقتضى الترتيب
 ان يكون في الترتيب في مقتضى الترتيب في مقتضى الترتيب في مقتضى الترتيب
 الاستعمال وان يكون هذا امورا كمال ان يكون ذكر وجهين وان يكون وجه واحد
 بيان الاول انه انما لم يجعل اسم مفعول من ترفع لوجهين احدهما انه تعالى انهم لم يطلعوا
 على استعمال ترفع هذا المعنى في كلامه بالسر جاسم مفعول منه وان كان هذا
 الاستعمال موجودا وفيه ان الحكم بالترتيب في عدم الاطلاع على حقيقة الحال
 فلا حسن

في الترتيب

في الترتيب

في الترتيب

في الترتيب

مجلس علمیه و تربیتی
مدرسه عالی علمیه و تربیتی

الحسين

واما يكره لو انتم كنتم كذا **فانما** **استعمل** **اللفظ** **التي** **لم** **يكن** **استعمالها** **فانما** **استعمل**
 لا يكره منه الا ان الوحي يطلق على لفظ لم يكره استعماله وانه لا يوجب تقاضا لوجوبه
 وعدم التمسك بغيره حتى تعرف احد ما بالاف والاطلاق يجوز ان يكون باعتبارها في غير
 الموضع **فانما** **استعمل** **اللفظ** **التي** **لم** **يكن** **استعمالها** **فانما** **استعمل** **اللفظ** **التي** **لم** **يكن** **استعمالها** **فانما** **استعمل**
 اللفظ التي لم يكره لان اللفظ عليها باعتبار هذا المفهوم اعني عدم التمسك بغيره
 ثم اللزم من قولهم الوحي فسان انا هو صدق الوحي على الغرضين ضرورة صدق المقسم
 على اقسامه لكن لا يكره ان يكون الصدق ذاتيا فلا يكره ان يكون الغرض من الوحي
 اصلا وليس **فانما** **استعمل** **اللفظ** **التي** **لم** **يكن** **استعمالها** **فانما** **استعمل** **اللفظ** **التي** **لم** **يكن** **استعمالها** **فانما** **استعمل**
 بالفضاء انا هو غرض القبح فتفسير الغرضية المختلة بالوجوب تفسيره **فانما** **استعمل** **اللفظ** **التي** **لم** **يكن** **استعمالها** **فانما** **استعمل**
 المساواة فقد اعتبر مفهوم غرضية القبح الشغل على السمع والارادة على الدوافع
 وما جعله في تفسير الوحي **فانما** **استعمل** **اللفظ** **التي** **لم** **يكن** **استعمالها** **فانما** **استعمل** **اللفظ** **التي** **لم** **يكن** **استعمالها** **فانما** **استعمل**
 المكونة لغرضية المختلة ولا يبعد ان يجعل مطلق الغرضية مختلا بالفضاء في الجملة
 وغرضية الحسن مختلة بالنسبة اليها واما لا تخل بالنسبة الى العيوب لان لم يكن غرضها عدم
 واما عندنا فهو غرضية ان وحشي عندنا لا عندهم ولذا قال لم يكن حوبا عند
 وقد ذكرنا وتعلم في السؤال ان الغرضية في مقابل المعنى وهي حسب قوم
 دون قوم فالغرضية تختلف الاقوام لكن جعل غرضية الحسن مختلة ولو بالنسبة اليها
 حتى يكره عدم فصاحتها عندنا لان غرضية الغرضية **فانما** **استعمل** **اللفظ** **التي** **لم** **يكن** **استعمالها** **فانما** **استعمل**
 الا ان يتركب عدم فصاحتها غرضية بالنسبة اليها بانها على ان المعنى هو الفصاحة عند
 وهي ثابتة وان المختل وانشاء الفصاحة بالكلية وهو منتف عن وجود الفصاحة في الجملة
 بقى شيء

بقى شيء ومما لم يعلم ما تعلمه في اعتبار عدم ظهور المعنى الوحيية فكيف يصح جعل
 جزءا من تفسير الوحيية الا ان يكره ان اخذ من تفسيرها ليس ما خود اما نقله واما الجواب
 بان ما لم يكره استعماله يكون غير ظاهر المعنى ففهم انه لو سلم فاللزام استلزام عدم التمسك
 لعدم ظهور المعنى ولا يكره من اعتبارها لما ذكره في مفهوم اعتبار اللزام فيقولون ان اعتبار
 عدم ظهور المعنى لا يكره في مفهوم الوحيية الا ان يقال ما ذكره في من التفسير لا يكره ان يكون
 حذرا فيجوز ان يكون رسا فلا يضر في ان يكره في التعرف للزم لما اعتبره في مفهوم المعروف
 وان لم يكره **فانما** **استعمل** **اللفظ** **التي** **لم** **يكن** **استعمالها** **فانما** **استعمل** **اللفظ** **التي** **لم** **يكن** **استعمالها** **فانما** **استعمل**
 كيف لم يكره في تفسير الوحيية ما يكره عليها ولا يكره من استلزام الارادة في السمع عدم التمسك
 وعدم ظهور المعنى يكره ان يكون اعتبارا عما في مفهوم الوحيية موجبا للاعتبار بها في
 وان اراد ان كل شيء على السمع فهو غرضية لان الظاهر انهم لا يستطيعون او فاعلموا انهم لا يستطيعون
 ما نوس الاستعمال فلا يكون ظاهر المعنى في ذكر الغرضية بغيره في ذكر الارادة في السمع لا يكون
 من الغرضية بوجوب الخلو من الارادة لان الخلو من اللزوم بوجوب الخلو من اللزوم واللازم
 وجوده لما ذكره بدون اللزوم فبهذا الاعتبار يدخل الارادة تحت الغرضية ففانما **استعمل** **اللفظ** **التي** **لم** **يكن** **استعمالها** **فانما** **استعمل**
 العقل ان يقول لو سلم فالحل هو من الارادة داخل في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من تعريفها
 من ذكره بمصفا للمصنف كاذب الخلو من التناقض لذكره والافلاخا فان الخلو من الغرضية
 سيكره الخلو من التناقض لان كل متناقض غرضية لان الظاهر من شأنهم عدم استعمال
 او قلته لا اقل ولو منع ذلك منع ايضا ان كل كرية غرضية وكذا ذكره في القياس لذكره
 والا فالحل هو من الغرضية سيكره الخلو منها ايضا لثباتها في هذا ولو منع دخول الارادة
 في مفهوم فصاحة المفرد ووجوب الذكر على تقدير الدخول لكان وجه العمل ان يوجه النظر

فيما لا يعارض
 فيما لا يعارض

بانه ان ادله دخول الكراهة الى الخلو من مضمون الفضاة المذكون فهو وجوب
 المذكورين عن كونه حاداً تاماً وموهماً وان ادله ان الخلو من مضمونها لم يذكر في تعريف الفضاة
 بل في مضمون الكراهة التي هي عا ذكر في التعريف فهو وجوب الكراهة لا يجمع الخلو من
 كما ذكرنا وكان في ذلك لا حظ ظهور فساد ادلة الدخول في المفهوم ولو لم يذكر في تعريف
 الدخول فلم تعرض لذكر ما ذكر من الترديد بقوله اما في قبل كما كان في تعريف فمضمون
 ان الجرح في المثال على عدم ظهور المعنى وعدم انشغال العقل فقط واما على ذلك
 مع الثقل على السمع والكراهة على الزوق كما في ارجس الغليظ وكذا في الوجه ان يقطع
 عن قرب بوجود الكراهة في السمع في الجرح في قبل كمن الترديد واللام فيه سهل فلا
 الثالث ان الكراهة في السمع واجبة الى انتم حصل كلام الخلق في هذا ان الكراهة في السمع
 اما ان يرجع الى انتم لا انتم في اللفظ واما ان يرجع الى نفس اللفظ الغريبة فاما ان يرجع
 الى نفسه كاستماله على تركيب تنفر الطبع عنه فعلى الاول لا فائدة في كراهة زنا في الكراهة
 وكذا على الثاني لان فيه الغريبة ينفى عنها واما على الثالث فلا بد من زيادة الكراهة لان المثال
 المذكور اعم من ان يذكر في تعريف الفضاة الخلو من مضمون معلوم انه لا يجمع على ذلك مذكور
 لكن في غير ما يفي الخلق في كلامه على ما زعم ان الوحيية بمعنى المثال المذكور في تعريف الفضاة
 المفرد في تعريف الشئ المذكون في تعريفها واجبة لذكرها في وفيه ايضا
 هذا البحث يجمع على المص وعلية في ايضا اما الاول فهو انه عرف الفضاة بالخلو من
 عن اسباب الاطلاق فيكون ان يكون سبب منها قد عرفت ما منع سببية فاللفظ لا
 مع شئ ما عليه يكون فصيحاً فلا يكون تعريفها معاً فان دفع بانه اذا منع سببية فكان
 ليس بسبب فدفع هذا البحث به ايضا واما الثاني فهو انه في ذكر ان قرب المخرج
 ليس بها

لا يبعد

الشيء
 في سبب
 المعلقة

ليس فيها للتشابه في وقوعه في التفسير في نوال الم عهد وكذا ذكر في مجمع بين الكلام والحد
 لوقوعه في القرآن في سبب وان كلمة التكرار وتتابع الاضافات لا يخلو في الفضاة
 لوقوعها من قبل ونفس ما سواها فاما لهما في جودها ونقودها وذكر في تعريف سببية
 عليه ان الوقوع في التفسير لا ينافي كونه سبباً للاحلال لجواز ان يعرف ما منع سببية
 ولا يخلو في الابان بين انه قد عرفت في ضري ودر ما منع سببية ولم يعرف في الصور
 المذكون كما بين الشيخ ابن كاجب في في اما في الكافية فقال ان الشيء قد يكون غير فصيح
 في الجرح في امر ففصل فصيحاً كقولنا لم نرو كيف بدأ الله الخلق ثم يعيده فان الفصح
 بدأ في البداية بل لا يبعد سبباً في اما في الله تو كما بدأكم فتودون لكن فيهم في هذا ما
 من تناسب مع قول يعيده **و** كما سجي في الخاتمة كما في سبب الى ما ذكر في خانها
 ان لكل متخام مثلاً لا كمن فيه غيره ولا فيقوم مقامه ونوع ما يلقى انفس كل ام
 للاختلاف ان كاجب في وفي نهاية الا كما قد يصير كلمة حسنة في موضع بعد ان كانت ركيكة
 في غيره **وقال** الخلق لا يعلم ان كل امر يخرج به المفرد في الفضاة قد يصير فصيحاً
 مع وجود ذكر الاعراض بالحق في بعض جرح التي بين كما قد يكون دغوا او كسنة
 ما ودعوه وانزل التركة ما نركوكم فان ودع ماضي يدع غريبتا في في المثال
 لكن انقلب فصيحاً في الحديث في الله في من التفسير في في العج على الصدر وعلية في السمع
 وذكر في مواضع اخرى ان من ينافر الكلمات في اللفظ على تكرار الحروف كقول
 وقد عرفت ان كاجب في بعض شأ و **و** مثل شأول شأول شأول وكقول
 واذا البلاء ان فصحت بلغاتها فان البلاء في احتساب البلاء واما قوله تو
 وعلى امن من معك ففيه ما يحجب ثقل التكرار وهو ما في صفتي الميم والنون في الزلافة سزبان
 والغنة وتوسطها بين الضعف والقوة في كل من البينين

في تعريف الفضاة المذكون
 في تعريف الفضاة المذكون
 في تعريف الفضاة المذكون

المصدر في اللغة
والفقه في اللغة
والفقه في اللغة

من الغلق والضعف

لأن البين في طرفي الضعف طافيه من المهمزة والرخاء والبيان في طرفي الألفاظ
من القوة لما فيه من الغلبة ومن التنازع في كذا فعل استتبعه كذا فعل أو كذا فعل
أجل عال سئل أعجز وأما قوله فاذ الاستيعاب الأشهر المحرم فاقبلوا المشركين
حيث وجدتمهم وخزومهم وأحضرهم واقعدوا لهم كل موعدة فقد هب بعد
نوسيطه ولو العطف وتخلل المفاعيل **نوسيط** حال من الضمير في قوله وهو على
المصدر فيكون الحال ما تالاه في المفاعيل وعامها المصدر في قوله المقيد بها والحق
أنه نفس النفي فهمنا تعبير النفي فسقط ما توهم أن الخاوص عدم الكون فيهم عدم
وكون لم لا يجوز أن يكون الحال قيد المنفي حتى يكون الكلام على نفي التعقيب
فتوهم أنه يجوز أن يكون الحال قيد المنفي حتى يكون الكلام على نفي التعقيب
عليه ما وجهه في حاله من الكلمات بعينه **نوسيط** إذا جعل حاله من الضمير
بأنه ان يكون مثل زيد اجل وشعر مستشرف فصيح الله كلام له حاله من الضمير
كما في زيد اجل وشعر مستشرف **نوسيط** حاله من الضمير كما في زيد اجل وشعر مستشرف
نوضع موضع فيصدر على هذا الكلام عند عدم فصاحته كلامه أنه فالضغ حاله من الضمير
كلماته كما بقوله الكريم من سفيوفه طال كنهه فيصدر على الفقيه الذي لا كنهه له كان كنهه
أما حصل له كنهه سفيوفه **نوسيط** هذا التام استقيم إذا كان ما ذكرته كلاما واحدا
حالا لا ليس كذلك بل كلامان لا أحدهما حال الآخر فلا يصدر على أحدهما
أنه كذا في حال يكون الكلام الآخر لا في الحال ليست طال الذكر الآخر مثل لا يصدر على زيد اجل
أنه فالضغ حاله من الضمير الكلمات لأن فصاحته كلمات ليست طال بل بقوله زيد اجل
وبهذا الخلاف ما ذكرته في المثال فان الفقيه طال عدم كنهه والمكته شخص واحد قوله

ما ذكرتم

ولا يجوز أن يكون طال من الكلمات لأنه لا يكون قيد النفي وهو العاقل
في الكلمات وانتفاء المقيد يكون باحد الوجهين التامين بانتفاء المقيد فقط أو القيد
فقط أو كليهما فانتفاء المقيد بانتفاء الكلمات ما بانتفاء المقيد فقط أو وجه
قيد بان يكون الكلمات فصيح غير متنافرة أو بانتفاء قيد مع وجه بان يكون هن
متنافرة غير فصيح أو بانتفاء كليهما بان لا يكون متنافرة ولا فصيح فإذا جعل حاله
من الكلمات يصدر كذا على الأمور التامة مع أن المدح لا يصدر إلا على أفعالها والرائح
هو الوجه التام لأن الغالب في نفي المقيد رجوع النفي إلى قيد فاحتمل التعرف أو جهها
لأنه ليس المقصود إلا واحد منها ولا خفاء في فسار كذا في المقصود شيئا
أما تعدد شيئا فإمكانه في شيئا مقام التعرف وما يقال إذا علم من التعرف
أن التنافر مع فصاحته الكلمات محل علم منه اخلال التنافر مع عدم فصاحته بطريق
الأول وكذا اخلال عدم الفصاحه مع عدم التنافر مع الفسار فباطل أما قوله فساقت
فلان ما ذكر من الأولوية التام استقيم في الاطلاق الأول لأنه ان لا يسمع دعوى
أولوية اخلال عدم فصاحته الكلمات مع عدم التنافر من اخلال التنافر مع الفصاحه
أذ في كليهما وجه شرط فقط بشرط فصاحه الكلام فديرة الأولوية إنما يرفع أحد الأقسام
الفاسدين وهو انتفاء القيد فقط والآخر هو انتفاء المقيد والمقيد جميعا
باق على حاله وأما ثانيا فلان صدق التعرف على غير المعرف مفقود للتعريف مطلقا وإن كان
بأنه من التعرف بطريق الأولوية فوجهه فإما أن لا يكون له مفعول أو لا يكون له مفعول
وبهذا الترفع ما يوقيل أن لا يسمع دعوى الأولوية المكون خلا سلكه دعوى الأولوية
فإنه إذا اخل التنافر مع الفصاحه لزم اخلال عدم الفصاحه مع عدم التنافر كنهه
في فقد أحد شرط الفصاحه

الشعر

وذكر لان اذا لم ينفك الاولوية فلان لا ينفك الاولوية بطريق الاول وهذا
 ونقل عنه في احوال ان ما ذكر من الاولوية وكسب فيها اذا كانت الكلمات متنافرة
 احرى واما اذا كانت الكلمات غير متنافرة ولا متنافرة في احرى وفيه تفرق التفرقة وقد ظهر
 بما ذكرنا وجه اشارة الى منع الاولوية مما وجد في سبيلها فيما اذا كانت الكلمات
 متنافرة احرى وفيه تفرق في حقيقة صون عدم متنافر الكلمات مع عدم فصاحتها متنافرة احرى
 مع عدم الفصاحة اذا اخل المتنافر وادخل مع عدم الفصاحة بطريق الاول والفرق
 بان احد متنافر احرى وفيه تفرق الكلمات لا تفرد في ذكر وقد حكا اشارة الى
 من منع الاولوية على منع اولوية اخلال المتنافر مع عدم الفصاحة من الال المتنافر معها
 بناء على ان توافر غير الفصاحة ليس اقوى في معنى المتنافر والنقل من توافر الفصاحة كما
 او لم يكن عدم فصاحة الكلمات باعتبار متنافر احرى وفيه تفرق احرى وفيه تفرق باعتبار
 المتنافر ان في فصاحة نقل في سلم الاولوية في احوال ان من المتنافر وعدم الفصاحة
 تناسبا وتعارفا ومن المتنافر والفصاحة تخالفا وتباعدا اخل لا بعد ان يخل اجماع
 الاخير من دون الاولين ولا يكتفي بما فيها هذا ولا علينا التمسك بالكلام بعض السط
 ونقول ما ذكره الحكيم في ادعاء الاولوية في السؤال اما ان يجعل ساطع القسامين
 اعني اخلال المتنافر مع عدم الفصاحة واخلال عدم الفصاحة مع عدم المتنافر واما ان
 على القسم الاول واما ان يكون ان قد كتب هذه الحكيم في بعض نسخ المختصر منقول عنه
 وقد اقتصر المختصر على القسم الاول فنقول على الوجه الاول كتمل ان بوجهما اشار اليه
 من منع الاولوية وتسلمها في الصون المذكور بما ذكر اوله وهو ان القسم الاول في القسم
 الثاني ولو سلمت في صون متنافر احرى وفيه تفرق اجماع المتنافر مع عدم الفصاحة اذا كان
 لكن يتج

لكن يتج على وجه التسليم ان في صورت الصون المذكور ما اذا كان عدم فصاحة الكلمات
 متنافر واما في القول باجماع المتنافر مع عدم الفصاحة في كل من الفصاحة
 اذا الواقع في احوال عدم الفصاحة بسبب المتنافر ان صورت ما اذا كان عدم الفصاحة
 بسبب آخر كالتفرقة مثلا استقام في سلم الاولوية لانه في جميع التفرقة والمتنافر
 اوله بالاضلال الى مجرد المتنافر كذا لا يكتفي ان ذلك لا يخلو من وجه عليه غاية الصعوبة
 وغاية ما يمكن ان يقال في تفرق الصون الاول وتوحيه التسليم في الصون المذكور وبسبب
 على المساهلة ولد خاد العنان يعني سلم الاولوية في سلم التسليم الذي ذكره في
 ولين المختصر من وجه لا يرتفع فيه التفرقة وهذا النوع من التفرقة لا يبعد ان نقل
 في مقام الرد بالقبول او يقال المنوع وان كان هو الاولوية لكنه سلم مجرد الاولوية
 باعتبار ما نقل المتنافر في احوال ان يخل بالاضلال على جعله لزوما بطريق الاولوية على سبيل
 المساهلة وادخا العنان يعني الاولوية في التحقيق اصله وان توافر المتنافر المساهلة
 وتثبت العنان ادخا العنان فاقمنا مجرد الاولوية مقام الاولوية بطريق الاولوية
 فليس التسليم الذي الصون المذكور ومتى صور احرى كفي لانه فيها نفسا التفرقة
 وكنتم ان يوجه المنع والتسليم بما ذكرنا من احوال الوجهان وهو ان الاولوية في القسم الاول
 منه في لو سلمت في الصون المذكور باعتبار اجماع المتنافر فيهما فظهر من ذلك ان
 وهو ان لا يخل في وجهان فيقال في سلم الاولوية في شي من القسمين اجماع الاول
 فلما ذكرنا ان بناء اما في ذلك فلما ذكرنا الاول وعلى الوجه الثاني وهو تخصيصه في الاولوية
 بالقسم الاول فليس الوجه الا ما ذكرنا من احوال او قد نقل الحكيم في بعض النسخ باسقاط
 لفظ احرى وفيه تفرق في الموضوعين وعلى هذا ابرم نعيم ادعاء الاولوية في القسمين

الشرع

مختصر

و يتعين التوجه فيما ذكرنا اوله ولا يكون وجه التسليم في وادى جهة استغنيا عما ذكرنا
 من **تقطيع** **س** اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به لا حفا وان المراد
 ما اذا قدم الفاعل على المفعول به اذ لو افر الفاعل عنه لم يكن من صوته الاضمار قبل
 الذكر مع انه ظاهر ان الكلام فيه على ان قوله مثل هذه الصوت انسان الى قوله ضرب
 غلامه نبيد ان يسمع ذكر التقييد مع ان الاصل تقدم الفاعل فعدم ذكر ما ينبغي في قوله
 ذكره فانه في ما قبله لا يبرى فيه آخره و هو تقدم الفاعل على المفعول به **قوله** اذ
 اليه الكليل صاعا يصاح افره الضمير اليه مع ان المخرج اصحابه قصد الى ما كان اقدم
 في جميع الامثال تعالى فراء كليل الصاع يصاح اذ كافيا واحدا في قوله واستا ثمة
 بثلاثها فاعني انه كافاه عصيان كل واحد اصحابه بجزئنا سب غير زائد ولا نقص **قوله**
 سنا ركا رينا راجلا روميا بنى انور نق الذي ظهر الكوفة للثمان بن امر الغيس
 فاما اتم الغاه النحان من اعلاب فخر تبتا واما فعل ذكر ليل ليس مثلا لغيره ففرب
 العرب يذكرون مثل ذلك في الحسان بالاشارة **قوله** الشاعر في بنو سعد
 فحان بن اسنار وما كان ذا ذنب **قوله** هو الذي بنى اظم لأجبة بن
 اكلاد في فاما فرب بنه قال له اجبة لقد احكمت قال انه لا عرف فيه مجر الوتر في
 لتقوى من عند آخره فساد له من الحرف اراه موضع فدفعه اصحة من الاظم فخر
 متينا كذا في جميع الامثال **قوله** هل يلو من قوم لا يبعد ان يرجع الضمير الى اللوم
 المدلول عليه بالفعل كارجع ضمير اصحابه الى العصيان وقيل للضمير للشاعر
 على سائر الالتفات **قوله** اذ كان مقصود الشاعر قوم زهير والشاعر في
 و امر احام كصم كال **قوله** والوادى كمال لم يجعلها للعطف على المرفوع المستحسن
 في امد

في قوله سنا ركا رينا راجلا روميا بنى انور نق الذي ظهر الكوفة للثمان بن امر الغيس
 فاما اتم الغاه النحان من اعلاب فخر تبتا واما فعل ذكر ليل ليس مثلا لغيره ففرب
 العرب يذكرون مثل ذلك في الحسان بالاشارة
 فحان بن اسنار وما كان ذا ذنب
 هو الذي بنى اظم لأجبة بن
 اكلاد في فاما فرب بنه قال له اجبة لقد احكمت قال انه لا عرف فيه مجر الوتر في
 لتقوى من عند آخره فساد له من الحرف اراه موضع فدفعه اصحة من الاظم فخر
 متينا كذا في جميع الامثال
 هل يلو من قوم لا يبعد ان يرجع الضمير الى اللوم
 المدلول عليه بالفعل كارجع ضمير اصحابه الى العصيان وقيل للضمير للشاعر
 على سائر الالتفات
 اذ كان مقصود الشاعر قوم زهير والشاعر في
 و امر احام كصم كال
 والوادى كمال لم يجعلها للعطف على المرفوع المستحسن
 في امد

في امد مع لكان الفصل لانه في بصير المعنى على سببية مدح الشاعر عن مدح مدح الورد
 اياه و توقف مدحهم على مدحهم وفيه ضرب تصوير في شأن المدح فالكناية ارفع حالا خلاصا
 عن الدلالة على ذكر بل ابايد على ثبوت مدح الورد و واهم وايضا على تقدير العطف
 للابقي لقوله معنى فان بعد تحاو ايضا العطف يودي الى تحال الشرط والجزاء لانه في
 يكون كل من المعطوفين في جزاء الجزاء على حياله فيكون مدح الشاعر مدح المدح كان مدح
 الورد جزاء ايضا **قوله** على تقدير الكناية فاجرا مدح الشاعر مقيدا بذكر الكناية
 والشرط مدح مطلقا والاشارة في الاخير حال واما في المدح بد لوم اشعارها بان فيه
 لا ينبغي ان يخطر بالاعاقل ولو كان الشرط فالتعلق بلود عاه وادع فاما يفرض لوم
 دون فته وقد اورد على البنت ان يستعمل اذا والفعل الماضي مع اللوم بدل على قطعية قوع
 مقام **قوله** وانه تقصير المدح فاما مناسب من الاستعمال ان والفعل المضارع فالاول رواية نهائ
 الايجاز جميعا ومما يدل معنى واذا ما اشارت الى الجواب بقوله وفي استعمال اذا
 الخ وفي اختيار مست في المدح وهو سور الاتصال الكلي واذا في اللوم ومن انما تقدير الجزاء
 لطاف لا يكفي ولو ذكر ما يفيد الكليم لم يكل ايضا عن لطاف لا فالكثرة توفيه بالملاءمة على عمن
 تقادير لوم كنه اخذ اللطاف الاول لان تعلق نوحه باليوم على لوم المستمع
 بعلة اللوم للتوضيح نغنا ما يفيد الكليم في اذان اللطاف الثانية وباد ذكره بكل دفع
 تحطية الرخمي لصد الرمن حسان في قوله اذا من حشة على الكبرية مصاحا وان تكت
 بشرط اطاعها حبش قال لقد اعطاه عبد الرحمن باذا وان في المرفوع ولو عكس الاصاب
 ووجه الرفع مكشوف اما وجه دفع الك فهو انه وان ان بان في جانب الشرط المقطوع
 بالوقوف في اللامه جزئيه هذا النقصان بزبان لفظ الهم شأن الى ان المقطوع بالوقوف

تقدير المدح والورد
 اياه و توقف مدحهم على مدحهم وفيه ضرب تصوير في شأن المدح فالكناية ارفع حالا خلاصا
 عن الدلالة على ذكر بل ابايد على ثبوت مدح الورد و واهم وايضا على تقدير العطف
 للابقي لقوله معنى فان بعد تحاو ايضا العطف يودي الى تحال الشرط والجزاء لانه في
 يكون كل من المعطوفين في جزاء الجزاء على حياله فيكون مدح الشاعر مدح المدح كان مدح
 الورد جزاء ايضا
 على تقدير الكناية فاجرا مدح الشاعر مقيدا بذكر الكناية
 والشرط مدح مطلقا والاشارة في الاخير حال واما في المدح بد لوم اشعارها بان فيه
 لا ينبغي ان يخطر بالاعاقل ولو كان الشرط فالتعلق بلود عاه وادع فاما يفرض لوم
 دون فته وقد اورد على البنت ان يستعمل اذا والفعل الماضي مع اللوم بدل على قطعية قوع
 مقام
 وانه تقصير المدح فاما مناسب من الاستعمال ان والفعل المضارع فالاول رواية نهائ
 الايجاز جميعا ومما يدل معنى واذا ما اشارت الى الجواب بقوله وفي استعمال اذا
 الخ وفي اختيار مست في المدح وهو سور الاتصال الكلي واذا في اللوم ومن انما تقدير الجزاء
 لطاف لا يكفي ولو ذكر ما يفيد الكليم لم يكل ايضا عن لطاف لا فالكثرة توفيه بالملاءمة على عمن
 تقادير لوم كنه اخذ اللطاف الاول لان تعلق نوحه باليوم على لوم المستمع
 بعلة اللوم للتوضيح نغنا ما يفيد الكليم في اذان اللطاف الثانية وباد ذكره بكل دفع
 تحطية الرخمي لصد الرمن حسان في قوله اذا من حشة على الكبرية مصاحا وان تكت
 بشرط اطاعها حبش قال لقد اعطاه عبد الرحمن باذا وان في المرفوع ولو عكس الاصاب
 ووجه الرفع مكشوف اما وجه دفع الك فهو انه وان ان بان في جانب الشرط المقطوع
 بالوقوف في اللامه جزئيه هذا النقصان بزبان لفظ الهم شأن الى ان المقطوع بالوقوف

وقد يوجه معنى البيت بوجهين أحدهما ان الاستثناء منقطع وابوام حتى يتبداه
 وخبره وابوع خبر خبره ووجه وصف ابراهيم بالخبر اشارة الى صدائه بغيره بناء على العاقل
 بمعنى انه بلغ هذه المرتبة من الكمال في صفته ويكون قوله بفاربه ان يكون ثبوتها منه ولا يبلغ مرتبة
 حالته خبر المستثنى على ما قالوا في قوله بالاقوم بونس لما استوفينا عنهم ان قوله
 لما استوفينا خبر للمستثنى المنقطع فيكون المعنى هناك لكن ملكا موصوفا بان اياه حتى وابوع
 بفاربه وان لم يات له وانك ان الاستثناء منقطع ونفسه بناء على قوله بونس في اللغة
 العاطلة اذ يجوز افعال ما بعده نفي النفي ويكون قوله ابوام حتى ابوع منه اذ وخبره وابوع
 خبر خبره واجمل صفة ملكا وقوله بفاربه صفة اخرى والمفاد ان كان معنى الماملة
 يكون تعويها بما يفهم من الاستثناء ففيه ثبوت وان كانت معنى اقرب في عدم بلوغ مرتبة
 الماملة يكون ذكره وجوها عن الاستثناء اذ انما يانه لا مسئلة التسمي ولا بعد ان بعد
 مثل ذكر نوعا من تأكيد المدح بما يشبه الذم فانه لا يستثنى المكثر ثبت للذم في مثل ما رجع
 الى نفسه يفتن بانه غلظ في الاستثناء فوجهه فاللانه بفاربه وهذا وجه شغل على عذر
 في الاستثناء وهو ان لفظة منه ظنة مثل ان في باوي الراء والبيت يحذف الوجهين
 هل يخرج عن دائرة التقيد ام لا في قوله وادع اظهر تخلل في استغال الذهن
 ان اوله تخلل الواو في التكملة استغال ذهني فلا يبع ان يعطل بارله اللوازم اذ لا محذور
 بالعكس وان اوله تخلل الواو في التكملة استغال ذهني فلا يبع ان يعطل بارله اللوازم اذ لا محذور
 في الاستثناء او لا في قوله بالعكس ويكن ان يقال اوله الاول تناسب في استغال التكملة الواو في
 اوله في التكملة وتعليله بالابرله باعتبار معنى العلم والظهور ان يعرف تخلل ونظر بالابرله
 او اوله الثاني ويصح تعليل عدم ظهور الدلالة به باعتبار معنى العلم والظهور ثم انه

محل تجزئة عن دائرة التقيد
 ان اوله تخلل الواو في التكملة
 بالعكس وان اوله تخلل الواو في التكملة

في الاستثناء او لا في قوله بالعكس
 في الاستثناء او لا في قوله بالعكس
 في الاستثناء او لا في قوله بالعكس

ثم انه ربا يفهم من قصر الذكر في سبب التقيد المعنوي على الابرله المذكور انحصار سببه فيه
 فتوجه بانه اذا كان التقيد بسبب انه قصد باللفظ ما ليس له في الابرله بوجه فيمتنع
 اذ لفته منه كان ذكره اخل في ضعف التاثير ويتوجه عليه انه لو سلم الملائمة يكون
 التقيد المعنوي كاللفظي في انه يكون سبب ضعف التاثير في غيره فكما اجر اللفظ
 على نحوه فيتناول ما يكون بسبب الضعف وما يكون بغيره معني ان يجري المعنوي
 ايضا فيتناول سببه وكانه خص الابرله المذكور بالذكر لان القسم الاخر وهو ان يبرله
 باللفظ ما ليس من لوازمه اقل قليل سيما في كلامه بعد به في الجمل ثم في الجمع في قوله
 اللوازم والوسايط ان حملت على معنى الجنس على ما يقول ايم الاصول ان الامم الجنس
 يبطل الجمعية فالامر ظاهر وان حملت على معنى الجمعية فلا خفاء انه لا يجمع اعتبارها بالنظر
 الى كل ما في وان اعتبرنا باعتبار المولود وتقدر جمعها على من مقابلها بالجمع بالجمع كما قيل
 سبب ابرله اللوازم المختلفة الى الوساطة في المولود بالزم بوحده اللازم في كل ما في
 ولا ريب ان غير لازم وتوحد الوسط وموافقا غير لازم وانصاف الوسط الواو احد
 بالكثره وانما غير مستقيم ولا يبعد ان يقال لا ينفي ما ذكره ان مقابلته الجمع بالجمع
 نقضي انقسام الاصل على الاصل انما يارزم في كل مقابلته فيقارن الواو احد لان انقسام
 الاصل على الاصل كما يجوز ان يكون على السواء يجوز ان يكون على الاختلاف في التفاضل
 مثلا اذ قيل باع القوم دوابهم يفهم منه ان كل واحد منهم باع ما له من الدواب ويجوز
 ان يتعد دوابه البعض كما قيل في قوله توفوا غنسلوا ووجهكم وايركم ان غنسل يربى كل شخص
 ما ثبت ما كتب على مقضي مقابلته بالجمع بالجمع ويكن هنا منع لزوم توحد اللازم والواو
 في كل ما في واذا لم يارزم انما الوسط لم يارزم انصاف الوسط الواو احد بالكثره لا نقول
 يارزم في تكبير الوسط في كل ما في وانما غير لازم

في قوله فانما غنسلوا ووجهكم
 في قوله فانما غنسلوا ووجهكم
 في قوله فانما غنسلوا ووجهكم

حال ما ذكرناه

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
الوفاة لا تكون بالوفاة بل بالعدم

لأننا نقول انما يارزم ذلك لو لم يكن وصف الوسايط بالكثرة باعتبار تعددها وكثرة ما لازم
من كثر المولدة لها باعتبار تعددها في كل ما كان سلفا فذكر كثر ما كان سلفا في كل ما كان
على ان يكون المراد بالكثرة ان يكون فوق الواحد فذكر انه وصف اللوازم بالافتقار الى
الوسايط الكثرة وصفها بالبعد والاصل في الوصف هو التفسير فبان انفسا فكل
لازم بعينه بالافتقار الى الوسايط او اكثر وبذلك الكلام على نبوت لازم بعينه في كل ما كان
فبان ان كثر الوسايط بالمعنى الذي ذكرنا فيها اللهم الله ان يكتب ان وصف اللوازم بالافتقار
المذكور بالنظر الى تعدد المولدة فاللازم الكثرة في المولدة في كل ما كان ويكون وصف اللوازم
البعيدة بالافتقار المذكور للكشف والبيان هذا ان اعتبرنا المقابلة بين جميع اللوازم
والوسايط تحقفا وبان جميع المولدة تقدر اولها بعد ان تعتبر في اللوازم والوسايط تعدد
المولدة فيجعلنا ذكر من غير اعتبار المقابلة وما يقتضيه التفسير الا على الاصل فينتفيج في
اعتبار المقابلة بين جميع اللوازم وجميع الوسايط **قوله** سا طلب بعد الادراك في حسن
السين ولطف اضاف بعد الادراك مع اضاف القرب الى ذات الخاطي في صياغة اشارة
بالقول الى ان طلب البعد وان كان يتوصل به الى القرب الذي هو المطلوب الا بان المقصد
لكن في الحساف كثر لما كان في نفس طلب البعد الذي هو كثر الاضوال ومفرق جميع
البيان وجامع فرق البسائط افرادها وشوق الافتحام في وطء التزام هذا ان حمل
السين على الظاهر وان حملت على مجرد التاكيد فالجواب باعتبار اختيار العباد والالامة
وضعا على الاستقبال وتوخ بالالى الى انه ان تعلق غرض طلب البعد بالمحبة لا يطلب
بعد ذاته لا قلبا ولا قابلا بل انما يطلب بعد مكانه وامر القرب على تكسر البعد ثم انما ذكر
من كون الرفع من الوفاة الصحيحة والنصيب نوما على ان يكون قد بناه على ما ثبت عند
من النقل الصحيح

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان
الوفاة لا تكون بالوفاة بل بالعدم

هذا هو الوجه الرابع في بيان ان
الوفاة لا تكون بالوفاة بل بالعدم

35 من النقل الصحيح وتعمل ان يكون قد بناه كمالا في كلامه عن نوع استعاده على ان المعنى الذي
ذكره الشيخ مبني على الرفع وهذا المعنى هو الصحيح عنده في معنى البيت **قوله** ولكن افطاء
في العناية والاصول نورا خطا لان جعله من استعمال المقيدة المطلق بعضها كاذب ووجه لثقة
الا ان يريد باخطا ما بعد من علمه عند البقاء وهو تعقيد الكلام وكل الشرائع **قوله**
ما ذكره البيت من التعقيد انما هو على تقدير ان يكون مراد الشاعر احرى ليحصل السرور
واما ان كان مراد البكاء ليحصل عدم فلا اضلال وذلك بعضهم قائل ان الجود حقيقة
عدم جريان المانع لكيفية برقية عرضة وكان ان سكب الرفع سبب عن احرى لما ان
الاساس بالماضي فيبقى حركة الروح الى الباطن فيستحق القلب ويتصدق البخارات
وتصير ما عندها الى الدماغ وتجرى من طريق العين كذا يكون محمود العين سبب السرور
لان الاساس بالبلاد ثم يوجب حركة الروح الى الظاهر فيفيد للقلب نور ووهو ولهذا الوصف
بشع الصدر يحصل السرور ويحصل المطيع من سبب ذكر للرفع كيفية ما نفع عن الجريان
فان اراد بالسكب معناه الحقيقي فكذا بالجود وان اراد بالسكب الفراق او احرى
فبان الجود الوصال او السرور ليحصل المطابقة فلا تعقيد في البيت اما قول الشيخ في
انه لا يمكن بالجود عن السرور لانه خلقوا العين على البكاء وحال اراد البكاء ومن حال الحرب
ولذا يستعمل الجود في مقام المذمة ونسبة العين الى البخل كانه قول كاسر الى ان عينا لم يجد
يوم ولا طع عليك بخاري معها لجود ولا بد من الرجل فلا يقال لانا لا نستعمل جادة
فبني على ان النقل شرط في احوال المجاز والكتابة فانه لم يجد استعمال الجود في عدم جريان الرفع
مطلقا لم يجد استعماله فيه وادراك الكتابة تختلف باختلاف الفرائض فبان قول الجود
يراد به البخل كانه قول كاسر وكذا ان استعماله في مقام بره في السبلان كانه في كونه حاد
لا مظهرها فانه جار لا يلى لها

وفي البتة محل على المعنى كقضي او الوصال او السور وعلى حسب اربعة المعنى من السكب
والصحيح انه لا حاجة الى النقل في افراد المجاز والكتابة فيه بحث اما اوله فلان الظاهر
ان حقيقة الجود العماد المانع لعارض البرد ووجوده في الوجود معلوم بالعدم فلا يلزم القول
بعدمه اذ لا حقيقة في الوجود مع ان المذكور هنا جود العاين لا جود الوجود ولا شك
ان العاين ليس له تعارض مع النفي او عدمه بل ان سبب البرد فان جعل جود العاين مجازا
عن جود الوجود مع وجود الوجود على عدمه جازمه ويجعل ممكنة في السور او الوصال فان ظاهر
انه لا يخرج الكلام عن التعقيد واما ثانيا فلان معنى التعقيد على ان السور عند من يستعمل
جود العاين في حال الخزن بل لم يوجد في كلامهم استعماله في حال السور واصل فادلة السور
منه توجب صعوبة في الفهم وان كان لها وجه جواز نقض القواعد وكذا ذكر دفع عدم البقاء
مطلقا بوجوب تعقيد الوجود استعمل في كلامهم مجازا عن عدم البقاء حال ادله
ويجوز استعمال المقيدة المطلق لا يخرج عن التعقيد كما ذكره في الثاني الاول ان ادله
بالاضلال التعقيد كلام ظاهر الاضلال وان ادله الخطا وعدم الصحة في توجع عليه انه
لا اضلال ايضا على تقدير اربعة السور او كتابته في عدم البقاء المطلق
عن السور وقد اثبت في قصده على هذا التفسير ثم كثر على المسئلة الاولى ابراهي
المسئلة بالسور وان امكن ان يكتلف بانها مصدر مجهول او بان المعنى ان جود العاين كتابة
عن مسئلة شئ لم يقام به هذا الجود ولا يخرج عن التعقيد المعنوي لان الواقع في كلامهم
انما هو استعمال الجود في حال الخزن استعماله في السور بوجوب صعوبة الفهم وليس لانه كتابة
تفرقت عن مجاز وفيه ان يلزم وجود التعقيد في كتابة نفوت عن مجاز وموسم كل
وقد اعترف هنا بان لا شك في صعوبة الفهم في الابهام مع انه قد من الحسنات ومن العقب
بعد كفي

ان حقيقة

بعد كفي البلاغة فلو استلزم صعوبة الفهم التعقيد لزم ان لا يجمع الابهام البلاغة فلا يجوز
من تواجدها واجيب بان الابهام انما قد تحسنا عند وجوده في ظاهرة ظاهرة للمرا
وتجلا صعوبة في الفهم **وليس** ولا يفي ما فيه من الكلف والتعسف بان يوجب بان عاين الرب
والاخر ان الاتيان بما هو نقيض المطر في الواقع لا بما هو نقيض ما يظهر من مطلوبه والمطلة
وبان ارجاع السكب تحت الطلب حتى يات في اتيان الوجود فلو كان في موضع السكب
والصحيح دفعه ولكن جواز ارجاع تحت الطلب على تقدير الرفع بان محل حذف ان كان في
الايجاز اللابل اصغروا الرغز فلا خفاء في بعده مع الغيبة عنه بالوجه الصحيح الذي ذكره
الشيوخ ويتوجه على الاول ان من طرافه السور انهم يظنون طلب شئ قصد الالحصول خلافا
بناء على ما تقرر ان حال الزمان الاتيان بخلاف المطر وهذه الخطا بيانه التي يات بها السور
تظن فلو ليس ابرها نيا حتى يعود امثالا هذه المناقشات فيه بطايل وقد اتم بذكر
صريحنا لو احسن البافري في قوله وانكم تفتيت الفراق مغالطا واضلعت في استناده
الوداد وطعته منه في الوصال لانها ليس الا مورد على خلاف المراد وما كان ملازمة
السكب المداومة عليه على ما يفيد صيغة المضارع يقوم مقام طلبه في اقل ما ذكره
من المقصود كما يتبينه بقولهم كنهه كتب عليه ولازم ملازمة الاجر المطر حتى يظهر الوجود
فيما بعده **وليس** وهو ذكر السور مرة بعد اخرى وقد يتوهم هنا من ان تكرار
ذكر السور مرتين فهو مجموع الزكرين ولا يخفى بتبليغ الذكر تعدد فضلا عن كثرة اذ لا بد
لتعد من توبيح الذكر فليس في البيت كثرة تكرار ولكن جعل التكرار والذكر الاخير
بتبليغ الذكر وان كفي تعدد لكل الظاهر انه لا يكتفي بمجرد التعدد في وجود الظاهرة بل لابد
من بيان على مجرد التعدد بتبليغ او توبيح فاستاد الى الرفع بان التكرار انما هو التكرار
بعد اخرى فهو الذكر الاخر

36

طلباء

جاور

والكثرة تقابل الوحد فيحقق كراه التكرار فيجوز تعدده وان حاصل تثليث الذكر وقد يرفع
بانه كوسم من ان المراد بالكثرة ما يطلق عليه لفظ الكثرة في العرف على سبيل الكثرة وهو انما تحقق
بالزيادة على مجرد التعدد فيمكن دعوى ثبوت هذه الكثرة تثليث الذكر بناء على ان الذكر
لما يتكرر اذ وثا تكرر اذ ان احدهما بالنسبة الى الاول والاخر بالنسبة الى الثاني وقد جعل قوله
كثرة التكرار من اضافة السبب الى السبب في كثرة الذكر بسبب كثر التكرار وذلك في
حصول كثرة الذكر بتثليثه على ان معنى كل الكثرة والفضل المتقدم **د** من السبع ومثقف
عقد والفرس يشير بظاهره ان السبع مشتق من السبع واطلاقه على الفرس بطريق كقوله على ما هو
ظاهر الصحاح حيث قال في سبع الفرس وقرينه وهو فرس سابع لكن قوله كانها تجري في الماء
وبما يشير الى التحويز على ما ذكر في الاساس من المجاز فرس سابع وهو وجه مشتق من السبع
في الماء فاما ان يشبه سير الفرس في البر سباحة في البحر وسرعه في البحر لا انتحار راكبها
كما يشير به قوله كانها تجري في الماء فاطلاق السبع على الفرس استعانة ببقية واما ان يشبه
سير الفرس سباحه سابع مطلقا فاطلاق السبع على الفرس على الوجه المذكور في البيت
استعانة ببقية ان اعتبر موصوف الفرس وان اعتبر غيرهما كاستعانة اصلية مصرحة
بمعنى قال شبيه الفرس بشخص سابع في الماء اما اذا قلت هذا الفرس سابع فان اعتبر
موصوف غير الفرس كان تشبيها بليغا عند المتقنين واستعانة اصلية مصرحة عند غيرهم
وان اعتبر تشبيها لا ضمير الفرس فيكون هو الموصوف في استعانة ببقية ولا كفي لطف
ذكر الاستعانة في الغمرة مع السبع في الغمرة في الاصل ما سعى في الماء ثم استعمل في السبع
مطلقا **د** وهي ارض ذات حجان مخالفا في العجا ح الجندل يسكنون النون
وقد ازال الحجان واكتفى بفتح النون وكسر الال موضع الذي فيها حجان ويكثر

ويمكن التوفيق بينهما بان ما ذكره في بيان المراد اطلاق الاسم بحرف على موضع واما ان يقال
اكتفى له البيت بكسر الال ويكون تسكين النون للفرق بناء على ان اصله جندل بفتح الج
فليس يراى **د** كذا في الصحاح ذكره لان البعض عكس معنى هذا الكلام فقال معنى قوله
فانت تراءى من سعاد وسمع انك توضع فرب من سعاد وتسمعون كلامها وذكره المختصر
ان العقل والنقل يشهدان بفساد اما النقل فانقل من الصحاح واما العقل فلان الظاهر
ان ما بنا سبيل ان يكون داعيا للامر بالتصوير انما هو سماع غير المصوت لهذا الصوت
لا سماع المصوت للصوت الغير وقد فصح بان سماع الصوت الغير سماع سماع الغير لصوته
تكلف على مخالفة النقل وعنه من عدم تفسير الكلام على وفق المنقول اضافة الى ثبوت
التكلف واما بنا فثبت في ذكره ان اذا كان الغرض من التصويت سماع الصوت كان الال
على ما ذكره واما اذا كان الغرض منه اظهار الفرق والسرور كالبلابل فيقرتم بانها لم يسمعون
الورق فلا يؤيد ذلك انه لم يقتصر في سبيل الامر بالتصويت على السماع بل ضم الرواية
اليه بل قد ما عليه ولا سعدان يقال معنى شهادة للعقل بفساد ان حكم العقل بفساد توجيه
بروز النقل ولا يدعي اليه حاجة فضلا عن ضرورة وفيه تأمل **د** والافلاجل بالفضاضة
وهذا بخلاف فضاضة يعني ليس اخلا لها الا لاسمهما ما يارهما من النقل والافهام حسنة
لا جهة للاختلاف لهما بالفضاضة وهذا بخلاف الكراهة على السمع لانها معنى مناسب للاختلاف
من غير ملاخطة لما يارهما من النقل لان الفضا لا يجتنبون عن استعمال النقل على اللسان
فكذلك نقل على السمع فلا يراى من عدم افضاها الى النقل عدم اخلا لها فان رفع الال
قد استضعف قوله من وجه النظر على القبل الاول في فضاضة المفرد مثل هذا الكلام فيقول
هذا مع ذكر ليس يراى **د** ورسم القدماء ان الال تقرأ عند من ان لا سبيل للصنف منها

في قوله كانها تجري في الماء
فانما هو تشبيه سير الفرس
بسير شخص سابع في الماء

يقولون

الجملة فاعلم انه قد

المصنف منها

موجہ

[illegible]

الغفران

و قدما يؤيد بانه يصح الانقضا في تحليل الحكم على علم واحد مع ان يكون لها علم في نفس الامر
 غاية الامر ان يكون ما ذكره اظهر لكنه لا يوجب كون الظاهر هو الفضل عن كونه سواء
 ظاهر **اد** ان يعتبر مع الكلام الذي يورث به اصل المعنى انما يفسر الحكم على وجه
 مخصوص بذكر نفسه على ان الواو الذي نحن بصدده انما يدعوا باكتفاءه الى اعتبار ذكر
 الوجه في الكلام لا الى نفس الكلام فان الواو الى امر آخر من قصد ان كان فائدة لا خبر
 اولادها او غير ما وقد اشار به له الى ذكره في شرحه المتعلق بخصيصه في المكانات
 المطابقة انما تحقق شكل الخصوصية وكان انقضا واصل الكلام ثابتا وانما اثره في
 في انقضا ذكر الخصوصية شاع اطلاق مقتضى الحال على كل الخصوصية انتهى كلامه و قد ذكر
 تحقق ان فكر الخصوصية او لا بالاسم مقتضى الحال وان مقتضى الحال في الحقيقة انما هو
 في فكر الخصوصية وبتلكسفة عليك حقيقة كالمقام وانما بانه بذكر التفسير على ان
 الوجه المخصوص انما يعتبر مقتضى الحال و معتد به في مطابق الكلام اياه كقول البلاغة
 او كان مقرونا بالقصد والاعتبار من لو اقتضى المقام التاكيد وقد وقع التاكيد
 في الكلام من غير قصد واعتبار لم يكن ذكر الكلام بليغا مطابقا لمقتضى الحال في شدة
 الى ذكر تحطيمه على كرم الله وجهه كلام الساب من المتن في حال لفظ اسم الفاعل على ما عرفت
 في موضع فبالنوع اشترط الاعتبار حتى جعل نفس اعتبار الخصوصية مقتضى الحال
 وان كان المقتضى في الحقيقة هو نفس الخصوصية اذا كانت عن قصد واعتبار وانما
 في هذا التفسير توطئة ونهي عن كسره ان الاعتبار المناسب هو مقتضى الحال
 وهذا لا وجه تسميته به وانما قال مع الكلام دون الكلام مع ان الخصوصية في الكلام
 لانه لما قيد الكلام بكونه مورويا لاصل المعنى لم يصلح نسبة مقتضى الحال اليه بكونه في ذاته خارجا
 البنية

البنية وانما هو داخل في المحمدي المركب من الكلام المقيد بما ذكره من الخصوصية وانما قيد بذكر
 حتى اضاع الى اعتبار كل مع قصد الى افتقار المقتضيات للاحوال والخصوصيات
 يجب ان يكون زائدا على اصل المعنى البنية ولولا ان يعتبر في الكلام خصوصية لم يفهم منه
 زائدا على خصوصية على اصل المعنى فالله قد تضمن المقام الانقضا وعلى اثار اصل
 المعنى قلنت هذا الانقضا راجعا الى ايد على اصل المعنى و قدما بوجه اختيار كل مع مقتضى
 الحال قد يكون من الامور العارضة للكلام الذي لا يكون له اجزاء تملأه من المولدات
 وايضا وانما به فلا يناسب كلمة في الظاهر فبعضه اذا كان انكساره ان امثاله
 ذكر صفات للكلام ويصح نسبة الصفة الى عينه في المسند اليه الى موصوفها بكونه في
 كما نقول الف في الضارب **ب** خصوصية ما الى مودا في الفاء في افع من ضمها
 كذا في المعالج وقد صح فيما راينا من نسخ الاساس لفظ الخصوصية بفتح الفاء وكان وجهه
 ان المخصوص بفتح الفاء صفة في قول اليباء المصدرية فيه يصير معنى المصدر و بضمها
 مصدر فلا يلحق كاق هن اليباء وانما صح في الحكم بناء على جعل المصدر بمعنى الصفة
 او جعل اليباء على المبالغة في ان شكل في وجود التاء والاسم الا ان جعل في ايضا
 للمبالغة كما في علته واما جعل المخصوص على صيغة الجمع فليس بذكر **د** فان مقامات
 الكلام غير عن مقتضى المقام في الدليل مع انه جبره بانه كالمادة على ان المقام
 انما اضاف الى المقتضى بالفتح لقول مقام الذكر مقام الحذف مقام التعريف
 مقام التنكير وظاهر ان تفاوتها بتفاوت ما اضيف اليه وهو المقتضى في كلام
 تفاوت المقام لتفاوت المقتضى في هذا المجرى فنقد المقامات ولا يلاحظ مجرد
 تفاوتها في التنكير بالمقام في مقام التثنية لانه على تفاوت المقتضى بالفتح
 بتفاوت المقتضى بالفتح

واما اكال فانما يضاف الى المقضي بالكسر بقول حال الانكار وحال التردد وحال خلوه
 الزهن والظاهر منه ان نفاؤه يستلزم نفاؤه المقضي بالكسر فلا بد من اقامة دليل
 على ان نفاؤه يستلزم نفاؤه المقضي بالفتح باعتبار توهم كونه مطلقا هذا
 كما فيما قصد من الفرق بين اكال والمقام لكن لا يصلح توجيها لاطلاق خصوصية لفظ
 المقام وايضا على لفظ المكان والمحل ونحوهما والوجه الصالح ان يقال المقام
 محل القيام وقيام السوي نفاؤه واما نفاؤه مقام التاكيد محل دلالة
 او ان المقام يقع تلك الخصوصية في قيام الرجل بمعنى النقص او في قيام العود
 بمعنى الاستقامة تبيينه شاع اطلاق معنى مقام التاكيد محل النقص او استقامة
 على ان يجعل حسن حال او باليسر التاكيد وكونه متساويا لاعتبار استقامة
 وقيل كانت عاكس العرك نوابقهم عند تناشد الشعار وعرض الخطب
 والرسائل فتناسب السهل الامر الداعي لهم الى اعتبار الخصوصية في الكلام مقامنا
 لانهم بلا حظونه يلتفتون اليه في محل قيامهم ولذا جعل الحري والحميدى كتابهما
 مقسومين على المقامات ومثل ذلك في بعض كلمات الوعاظ الجليلين المعروفة
 انهم جلسون في نفرها وادائها وما ذكر ان المقام باعتبار اضافته الى المشتق
 مو الغالب الكثير والاضافة الى المقضي في غاية القوة فلم يلبثت اليها ولم يقدحها
 وذكر كسبي مرقوم فصار المقام مقام ان يتردد المحاطب واضافة المقام
 الى المقضي ليست كاضافة اكال الى المقضي فان الثانية للبيان بخلاف الاولى
 فان الفاء في قوله فعند تفاوت المقامات اما ان يكون فاء فصيح ووجه ظاهر
 او لتفريع فيه ان تفريع الاختلاف المقضي عند تفاوت المقامات مستلزم لعلية ضرورية
 انه كونه بالتعرف

مقام
 استقامة

في قوله
 المقامات
 المقامات
 المقامات

هذا الوجه
 المقامات
 المقامات

بضرون ان الاعتبار باللائق بهذا المقام غير اللائق بذاك على ما سبق في سطر لوجه
 ويمكن توجيهه بتأويل في ادراج الضرورة في قوله ضرورية ان الاعتبار باللائق فابق
 اللوات الى ان تفاوت المقام يقتضي تفاوت المقضي بل لا حظ مقدم ضرورية
 فلا على المقام في ترك ذكرها **قوله** او غير مخصوص كالفعل على ما قال الرضي انهم لا يتركون
 في الفاعل التعرف والتخصيص **قوله** قول ابن ابي حبان ان الفاعل قد يخصر الحكم المتقدم
 ويجوز ان ينظم المنبذ في هذا السلك ايضا بناء على ما قاله ابن البرهان واستحسنه
 انه يجوز كون المحكوم عليه مطلقا نكرة غير مختصة اذا كان الحكم عليها مضى الا الحكم
 الحكم يتبع الافان والمراد من قوله كما ذكرنا سبق في المسند اليه من كونه محذوف الاخر
 تبدل المسند اليه بالمسند ولكن ان جعله لسان المحذوف لكون محذوف او نائبا عنه
 مذكور في ضمن ذكر كون المسند اليه كذا وجعل الكون مفردا فاعله او غيره يعني
 الاسم زيان بناء على ان المراد مفرد ينقسم الى قسمين فلا بد ان الكون مفردا غير فعل
 يكون في المسند اليه ايضا على انه لم يذكر في كتابي في موضع جعله زيانا على ما ذكرنا
 وان وجد في المسند اليه ايضا لكن الانسب جعل الزيان مما كثر المسند ادلا كسرها كحال
 المشتركة بينهما في احد ما الا ان يقال المسند اليه لا يكون الاسم فلا حاجة الى المقام
 لتخصيصه ولذا لم تعرض في هذا الفن لما يخص به ولم يحث عنه اصلا والمسند يكون فعلا
 واسما وكل منهما مقضي بحيث عنه وضع عند الاسم في المسند وكون المسند اليه وان
 لاحقة له ايضا والمراد من التقييد بالمتعلق تقييده بالمفعول ونحوه فليس في هذا الفن
 متعلقات الفعل فلا بناء على ما ذكرنا في المسند اليه من كونه محذوف بالوصف
 لانه ليس متعلقا في هذا الفن ولا يخفى عليك ان ما ذكرنا بناء على العلم الا غلب

القول في التخصيص

لهذا

417

والا فقد يكون المنسند اليه اذا كان اسما متصلا بالفعل باسم الفاعل واسم المفعول
وقومها متعلقان بفيد موهما كوا الضارب يد اذ الوار بالوسط ضربا شديدا عرو
ولا يبعد ان يقال ليس عرو في التفسير هذه المتعلقات هذه كلها هي حيث كونها
منسدا اليها والمنسوبة اليها الشئ بل هي حيث كونها منسدة ومنسوبة الى الشئ وتوضيحه
ان المتعلق في الحقيقة انما هو المصدر الذي تنقسمه الصفة وهو ليس منسدا اليه بل هو منسند
قال امثال ذكر ال احوال المنسدة **ول** ان مع كل كلمة اخرى صوبت معها العوارب صوبت
معها لان الفعل المجهول قد منسدة الى الجار والمجرور ولا يجوز ان ينسدة الى الفعل والبيان
اليه كما وقع في الكتاب لان صاحب انما استعمل متعديا بنفسه المفعول واحد نحو صاحب
زيد عرو او كذا لكر بعدى بكلمة مع المفعول واحد مع عرو فاذا بنى الفعل
بناء المجهول والمنسدة الى المفعول فان جعل ال الواقع في الكتاب من الاستعمال الاول فالبيان
نحو حيث فان جعل من الاستعمال الثاني فالبيان صوبت معها واتاما وقع من قوله صوبت
معها فلا نسفم الا ان يكون قد جاء وصوبت زيدا عرو واسم الجار كمن لم يجرده اما قوله عاكس
وصاحبها في الدنيا فهو معروف فاذا قلنا انك انزل قوله معروف فاصف مصدره كخوف
اي مصاحبا معروفا وعناية توجيهه ان يقال تفهيم من معنى التفسير والجعل ان جعلت الكلمة
الاخرى مصاحبا مع ذكر الكلمة الاخرى او جعل قوله مصاحبا ببيان اللفظ على المجرور متعلقا بالفعل
مخزوف على بناء المعلوم من المصاحبة بدلالة بناء المجهول منها عليه اي صوبت معها تفهيم
ان المصاحبة للكلمة الاخرى هو الكلمة الاولى او يكون جوابا عن سؤال كانه قوله تعالى يستجيب
فيها بالقدوة الاصل رجال على قراءة تقع البناء فان قوله رجال بيان اللفظ على المخزوف
متعلق بفعل مخزوف على بناء المعلوم من النسب بدلالة بناء المجهول منه عليه ثم الظاهر

في قوله صوبت

اي صاحبها

افصح

ثم الظاهر انه قد قصد من البيان التبيين على ان الفصحة الى المصاحبة التي هي السبب
في التفسير والى كسب المصاحبة اليها كسب الاصل من جهة الاتفاق او المعنى وهذا هو
في توجيه التوجيه الاول فان **ول** لا شك ان لكل كلمة مع صاحبها مقاما ليس لها مع كلمة فيها
اخرى سواء اشارت الى تلك المصاحبة في اصل المعنى او لا في وجه التفسير لقوله ليس لها مع ما
يشاد في تلك المصاحبة في اصل المعنى وقد اطلق وجه لسه في شرح المفتاح **ول** وجه ان هذا
القسم اوله بالتعريف وري يفهم منه القسم الاخر ايضا **ول** على ما ذكره وجه من المعنى
يكون قوله ولكل كلمة مع صاحبها في احوالها وان كان يراد من كل كلمة من المنسدة اليه المعرف
والمنسدة الى آخر اسم من المنسدة الفعل او الاسم الاخر اصنافه من متعلقه حاله او مفعوله
او غيرهما كلمة جعلت مصاحبة لكل كلمة اخرى وكل منها مع الاخرى مقام ومقتضى ليس لها مع غير الاخرى
فالوجه ما افان البعض قوله ولكل كلمة الى بيان ان المصاحبة البدعي كان قوله وكذا الخطر ان ذلك
ان في لسان الاساليب البيان وما تقدمه القول مقام كل من التنكير الى بيان ان المصاحبة
المعاني اما الاخر فظاهر واما المتوسط فلان البيان بحيث عوارب الى الدلالات
من صفة الموضوع والاختلاف وذكر باعتبار فهم المعنى طبق اما السابق فلان المحسنات
البدعية كالطباق والمقابلة والتخييل ما وما قصا وغيرها انما يتأخر بعمل كلمة مصاحبة
الاخرى فقال معنى قوله ولكل كلمة الى ان لكل كلمة مع صاحبها مقاما مقتضيا لا يراها لها
ليس هذا المقام لتلك الكلمة مع غير المصاحبة والمذكور سابقا انما هو بيان مقامات
عوارب التنكير واحد طرفه او متعلقه اعني ان مقام هذا العارض سابق مقام ذكر العارض
وظاهر ان هذا المعنى لا يدرج فيما ذكر من معنى قوله ولكل كلمة الى ولو كلف الاندراج بالمثل
ما يمتنع يرجع الى ان المقام المقصود هو المنسدة مع المنسدة اليه المعرف ببيان المقام المقصود
مع المنسدة اليه المنسدة وعلى هذا القياس يقال

في قوله صوبت

نقول لو سلم ان هذا التكلف في جميع ما سبق من جهة احوال الكمال والفصل والوصول والاكثار
 ومفاتيح فلا شك ان الاصل في نظم انشاء **نحو** في النظم السابق على ان يكون لان مع المضادة
 مقام ليس به الماضى واللفظ الواقع شرطاً مع ان مقام ليس به مع اذا الى غير ذلك
 مما لا يحصى كثيرة وقد عدهم له بعض منها قد ذكرنا في النظم فلا يكون اعلى ثم ما ذكر
 هذا القابل ان قوله وكل كلمة الى مكان الا صاحب البدع توجه عليه انه لا يطرد في كثير
 من المحسنات كما توجه به والابهام والمبالغة ونحوها ما لا يكون بين الكليات والافعال **وان**
 عن فكر فليزوم ان يكون المحسنات البدعية من مقتضيات الاحوال والمقام في تطبيق الكلام
 عليها يكون داخل في البلاغة موجبا الحسن الزائد وهو موضح وما ذكرنا من ان هذا تامل وموافق
 ان المحسنات احوالا ومقامات تقتضيها فتنطبق على الكلام عليها عند اقتضاء احوالها
 يكون داخل في البلاغة غير ان انما ليست الامتثال بقية الكلام الفصحى لمقتضى الحال غير تغيير
 لمقتضى الحال بما **نحو** في المحسنات فما ان يصار الى ما ذكره من جهة شرح المفتاح ان صاحب
 المحسنات من علم المعاني والليست علمها غير خارجا عنه ومع ذلك فلا بعد ان يكون الشيء
 داخل في علم البلاغة من جهة تعلقه بمطابق مقتضى الحال وايجابه الحسن الزائد وخارجا عنها
 من جهة ايجابه الحسن العرضي الزايد على حصول اصل البلاغة ويكون من جهة الاول من المعاني
 ومن جهة الثانية من البدع **فان** لم يشتهر من هذه من القول بان المحسنات بموجب
 الحسن الزائد بل قد اطلقوا القول بانها تابعة للبلاغة خارجة عنها بموجب حسنات عرضية
 وعلافا ذكر يكون ايجابها الحسن الزائد كايها الحسن العرضي فاذا اذ عامم الى الالتزام
 السكوت عن الاول واسا والنصر **بالقول** يمكن ان يقال ان اقتضاء الاحوال
 اياها لا **نحو** عن ندرن وخفا وكما سقطه عن رتبة الاعتبار فلم يطلقوا القول بايجابها
 الحسن الزائد

43 الحسن الزائد ولم يذكروا جعلها في المعاني بل ذكرنا اوجب منها ما يكون اقتضاء احوالها
 غير نادر كما لا يتفادى والاعتراض والتجاهل وكان ذكر منهم نوع تبيين على ان سائر المحسنات
 ايضا يجوز دخولها في البلاغة فذكرنا علم بافعالها ان كونه محسنا لا شافه الدخول في البلاغة
 وقد تقرر ان ما به يطابق اللفظ مقتضى الحال داخل في البلاغة ومن المعلوم ان الاحوال في مقتضى
 المحسنات واما ان يصار الى ما ذكره من جهة شرح المفتاح ان المحسنات ان اقتضيتها
 الاحوال في داخل في البلاغة وان لم تقتضيتها لمكان طرفا ايرادها في الكلام على السواء
 اوجبت الكلام حسنات عرضية والمراد بالفعل قوله الفعل الذي قصد اقراره بالشرط
 ان كان هو الفعل الواقع جزا فوجه ظاهره ان كان هو الفعل الواقع شرطاً فيه تسامح
 لان الفعل عين الشرط لا المقنون فينبغي ان يراد ان الشرط على خلاف المضاد او يراد
 بالشرط معنى الشرطية واقا تحققت ما ذكرنا وقعت على حسن مقام قوله هكذا ينبغي ان يفهم
 هذا المقام مع ما فيه من لطف الابهام **وان** ارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول
 لا ضفاء وان الارتفاع في الحسن بموجب الزايد على اصل الحسن والاختلاف في الحسن بموجب
 اصل الحسن ولما ارادوا بحسن الحسن الزائد ظهر اختلاف المقدمتين اما في الاول فلا في نفس المطابقة
 انما بموجب نفس الحسن الزائد لا الزايد عليه واما في الثانية فلا ان عدم المطابقة في اصل الحسن
 فكلف تبيين في الاخطا الذي بموجب اصل الحسن ولما اقال رده له في شرح المفتاح لاجابة
 الى ان يجعل الاخطا بعدم المطابقة على الاصل ولا علينا ان يبسط الكلام بعض البسط
 لتسحية اني طرقت قوله ارتفاع شأن الكلام مصدر مضاف فينبغي العموم وكذا الاخطا
 فينبغي ان جميع الارتفاعات المطابقة وجميع الاخطاات بعد ما ونجم على الاول ان السائر
 نفس المطابقة نفس الحسن لا الارتفاع فيه ولين ثبت بها نفس الارتفاع فلا ضفاء وان جميع
 الارتفاعات لا تحصل بها

لا يتصور

محذوف كذا في المتن
 وقال الشيخ ان كذا في المتن
 والسبب

وعلى أن تعدر مطابقة احد المتساويين لا يكون بدون مطابقة الآخر فاما في الارتفاع
 حاصله عند احد المطابقين كان حاصله عند الاخرى ضرورياً فسيبته يصح باعتبارهما
 سببتيه الاخرى لا فاعول السببتيه مجرد حصول السببتيه عند حصول السببتيه يكون
 السببتيه موثوقا بالسببتيه او مفضيا اليه **فصل** في ان مقتضى كون الارتفاع مطابقة
 للاعتبار حصول الارتفاع عند غيرهما ثم التعليل على هذا الوجه **وأما** على خصتيه المقتضى
 فلا بد من أن يكون كلام مطابق للاعتبار دون المقتضى فلم يثبت ارتفاع هذا الكلام
 مع وجود مطابق للاعتبار ولا مع الارتفاع على مطابق المقتضى فلا يكون مطابق للاعتبار
 مطلقا سببا للارتفاع **فصل** في ان مقتضى السببتيه مطابقة للاعتبار في الحكم لا مطابق
 كل اعتبار **وأما** على خصتيه الاعتبار فلا بد من أن يكون كلام موثوقا بمطابقة المقتضى
 دون الاعتبار فلا يكون هذا الارتفاع مطابق للاعتبار **و** دعوى ذلك **فصل** في ان مقتضى
 مع اعمتيه المقتضى ان فسر المطابقة بالصدق فقط فانه العنصران للصدق للامع في شيء
 ان يستلزم صدق الاخر عليه كانه متساويين **و** ان فسر المطابقة بالاعتبار فاما ان يكون
 مستلزما لاعتبار المطابقة على الامع لاعتبار المطابقة على الاخر طوار لا لازم للاعتراف بالصدق كسبب
 وهو الظاهر **و** لا يجوز ان لا يكون زلا غفلة في كمال الفهم **و** كذا ان يجوز ان لا يكون
 في سببتيه الماكوم سببتيه اللازم مع انه في كان الوجه ان يتعرض لهذا الاستلزام لان مجرد
 كون الاعتبار اخص من المقتضى لا يصلح لتعليل ما لم يفهم اليه فذكر الاستلزام بل هو كاف
 في غير ذكر الخصتيه فاستلزم ترك ما ينبغي وذكر ما لا ينبغي **فصل** في ان مقتضى الارتفاع ان الحكم
 بالارتفاع مطابق للاعتبار مدخل في التفرع وان غير كاف ان يفهم اليه امر معلوم
 او مذكور في سابق وقد جمع بينهما في الامور اما المعلوم فهو ان الارتفاع انما هو
 بالبلاغه

هذا هو الوجه في سببتيه المطابقة

بالبلاغه **وأما** المذكور فهو تعريف البلاغه وظاهرها ان ما فعله السببتيه الاكتفاء بمعلومية
 ان الارتفاع انما هو مطابق لمقتضى كمال ثم ان التفرع لا يتم سواء اراد بالمتفرع
 الانكاسه المنهوم او احد القصرين اما الانكاسه فلا بد ان فسر المطابقة بالصدق في اللازم
 من اخصر من ليس الا في التباين الكلي فالعموم مطلقا او من وجه والمساواة في حق الاحتمال
 ومع احتمال واحد منها لا يثبت الانكاسه **فصل** في ان مقتضى سببتيه المطابقة لا يارم من اخصر من لفي التباين
 ايضا طوار ان يكون بين التباينين صدقا ملازما في الوجود فالاكتفاء على كل منهما مستلزم
 سببتيه المطابقة على الاخر فصح اخصر ان مقتضى الاعتبار في الانكاسه لا يارم اصله
 وفيه شغوب يثبت عليه وموانه لا يكتفي بلامر **فصل** في ان مقتضى سببتيه المطابقة لا يارم من اخصر من لفي التباين
 انما لاني او صدق احد ما على الاخر في الجملة ووجود مع تباين المقتضى لاني معلوم لعدم
وأما احد اخصر من فلا بد من استقامته بتوقف على مساواتها او اعمتيه احد ما مطلقا في
 منها لم يارم من اخصر من لفي التباين مع العموم من وجه ومع التباين ايضا ان فسر المطابقة
 بالاعتبار **فصل** في ان مقتضى الاعتبار في الانكاسه لا يارم اصله **فصل** في ان مقتضى الاعتبار في الانكاسه لا يارم اصله
 سببتيه الارتفاع ومطابقة المقتضى كذا في فسر التباين فيهما او الانكاسه لا يارم من اخصر من لفي التباين
 احد ما اعم مطلقا او من وجه لم يكن مطابقا فسر سببتيه المطابقة بالاعتبار في الانكاسه لا يارم اصله
 بناء على ان مقتضى سببتيه المطابقة للاعتبار من حيث هي مطابق للاعتبار وسببتيه
 مطابق المقتضى من حيث هي مطابق المقتضى **فصل** في ان مقتضى الاعتبار في الانكاسه لا يارم اصله
 اخصر تعالى **فصل** في ان مقتضى الاعتبار في الانكاسه لا يارم اصله **فصل** في ان مقتضى الاعتبار في الانكاسه لا يارم اصله
 قد يفيد اخصر كانه ضرورة في اقباطا فانه يارم من كون جميع الضربات في حال القباط كذا
 اخصر في هذا كانه وقد لا يفيد كانه في كون جميع الضربات بسببتيه كذا فانه يجوز ان يكون
 جميعها او بعضها حاصله بسببتيه فربما ايضا

45

لان الشئ قد تعدد بلبابه ويثبت بغير شئ واما نحن فمضى هذا القبول فبحر زان يكون
 كل من المطالبين كسباً لجميع الارتفاعات وكونه هو لها بكل منها فلا يلزم الكثرة من كون
 جميعها بسبب مطابقة الاعتبار ويمكن دفعه بان ليس المعنى هنا ان جميعها يجوز له كسر
 سبب مطابقة الاعتبار بل ان جميعها حاصل ويحصل سببها البتة فلا يجوز ان يحصل
 ارتفاع بغيرها اصلاً ولا لم يكن هو حاصلها او يحصل بها اذ لا يتعد ذلك القول الشئ
 لأن اول المراد من السبب العلم الشاكلة وانما لا يتعد ذلك **فوجب** ان يكون المراد بهما
 واحد اظهره بشعر باننا في المفهوم على ما نقل عنه وهو انه في كونه في قبضه المتساوية
 بقوله والا يشمل النسب الاربع من التباين المساواة والعموم مطلقاً ومن وجه فان بين
 بطلان الكثرة من اواحد ما ذكرنا ان معنى الكثرة ان مطابقة الاعتبار من حيث هي
 السبب للارتفاع وكذا ان مطابقة المقضي تم بيان الذي لا من غير توجه نظر عليه لانها
 لو لم يحد مفهومها مستحال اجتماع الكثرة من صدقها ما ان يكون احدها او كلاهما وان بين
 بالمشتملة اذ اذا كان بينهما تباين او عموم من وجه بطل الكثرة او عموم مطلقاً بطل الكثرة
 في الاضطرار كمن لا يدعي هو الاشارة المفهوم ولم يعرض في الوبيل لنفي المساواة
 اصلاً ومع اضمائها لا يثبت الاشارة قطعاً وان بين ما ذكرنا ان معنى الكثرة من المطابقة
 الاعتبار من حيث هي سبب للارتفاع وكذا ان مطابقة المقضي تم بيان الانحاء
 من غير توجه نظر عليه الا انه لا يحسن في ذكر بطلان كلاً الكثرة من كلاً الكلام لا يخفى شئ
 الا ان يقال ان يكون المراد بهما واحداً متساوياً والمساواة او يلزم انه يجوز
 ان يكون عدم نزوم عدم المساواة من وجه النظر على ما نقل عنه وهو انه في كونه في
 فيكون حاصله ان لا يلزم من الكثرة في الاعم تناول الحكم جميع افراد الاعم حتى بطل الكثرة
 والاولى من النظر

الكلام
 عن

في تعريف الكثرة
 في تعريف الكثرة
 في تعريف الكثرة

46
 والذين لم ينجحوا ان يكون منها مساواة ولا بطل الكثرة ولا يثبت ما هو المدعى من الاكاد
فوجب توفيق معاذ النسخ لا يخفى ان معرفتها لا يتوقف على معرفة علم النسخ واصطلاحاً
 حتى يلزم ان يكون تركيب الفضايا والكثرة التي لا معرفة لهم باصطلاحات النسخة
 عاطلة من عملية النظم وتوهم التوقف بنسب من الغفول عن معنى معاذ النسخة ان
 سببها لعل ان المراد بالشيء بالنظم الذي فسر بالتوقف المذكور وهو معنى النسخة بان
 قد حصر في مواضع معنى النظم في وضع الكلام موضعاً يقتضيه علم النسخ والعمل على موجب
 قوانينه وهذا يصلح تفسيراً للتوقف المذكور فلا وجه كعلم معنى النسخ وجعل مشتركاً
 بينهما مع ان الكثرة اختلفت في الاصل وذكر الكثرة **فوجب** وذكرها من انما هي ان
 على مطابقة الكلام بغير تركيز الا وجه محل اللفظ او المعنى في كلام المقام على المعنى الاول
 حتى يرفع عنه ما ذكره ومعلوم من الاعتراض ان يكون حاصل الاول ان البلاغة يرجع
 الى المعنى الاول باعتبار افكاره المعنى الثاني باعتبار ترتيبه الذي هو منشا افكاره
 وحاصل الثاني انما يرجع الى اللفظ باعتبار افكاره المعنى الاول الذي يتوصل الى المعنى
 الثالث فان الفضيلة انما هي حسن ترتيبه وادبته الى المعنى الثالث وانما قلنا ان يظهر
 في كونه ووجه تفرع هذا الكلام على ما قبله بان البلاغة لما كانت من مطابقة الكلام
 المقضي كالوجه من صفه اللفظ باعتبار افكاره المعنى الثالث كانت البلاغة صفه اللفظ
 بهذا الاعتبار وعملان الالباح هكذا او كمال كلام حيث نفى انما هي صفات اللفظ
 على نفى انما هي صفات المفردات من غير اعتبار التركيب وحيث اثبت انما هي صفات
 على انما هي صفات باعتبار افكاره المعنى عند التركيب والوصوف بالافراد والتركيب
 صفة انما هو الالفاظ المنطوقه لا المعاني فتفرع مع هذا الكلام على ما قدم من تعريف البلاغة
 وذكر التركيب من هنا ومع ذكر الافراد في الالباح **فوجب** ان المراد باللفظ هو المنطوق والمعنى
 الاول

وأيضاً الظاهر أنه إذا لم يوجد لها ما يخصها من الصفات لا يكون في الالفاظ وجعلها صفة للمعنى
 الأول فالظاهر العسائر وكذا التفرع يدل على أنه لا وجه حمل المعنى على المعنى الأول
 لأن المطابقة لا تحصل بمجرد إفاضة الكلام للمعنى الأول بل لا بد من إفاضة المعنى الثاني
 وصن ما يؤيد المعنى الأول إلى المعنى الأول أما باعتبار كونه وسيلة إلى المعنى الثاني الذي
 حصل باعتبار إفاضة المطابقة وبالحمل فالمعنى الثاني وظلنا في المطابقة فجعل الأول من جملة
 ترجع البلاغة دون ذلك في التفرع على كون البلاغة من المطابقة ليس بموجب وفيه تأمل
 وحمل التركيب على التركيب المختص وهو المستعمل على ترتيب هو منسب والغضيل على
 ضمير مع حمل المعنى على المعنى الأول فكيف يابى برقع عبان الالفاظ بل يابى عليم الجمع الطابع
و وأما ذلك فلا بد من العسائر قد استنبه ذكر على أكثر المناظر حتى توهموا أن معنى
 قوله على أن الحق بناء على كذا وذكر أنهم لم يوافقوا في الفساد في جعل نوع الالفاظ على حسب
 النوع غاية الأمر أن المعنى غير من هذا النوع بأفاده ومن نهاية الالفاظ والمرتبة
 القريبة منها **ف** القريب من النهاية إنما يطلق على ما يكون أقرب إليها من الوسط
 فلا يتناول ما وليا ثنا ولم فلا يتناول ما لم يبدأ به ما لم وما هو أقرب إليه من الوسط
 أيضاً والتعبير عن النوع بأفاده أن مع جميعها لا بعضها على أنكر لو كفت والتعبير
 عن النوع بالأفاده الأحكام التي تخص طبع النوع لا بعض أصله كما إذا قلنا ذئب
 وعمرو وبارك الله آخر قوله الإنسان نوع أو النوع زيد وعمرو والآخر ذكر الإنسان
 والفرس إذ آخر أفراد الجنس أو الجنس من الأنواع وما نحن فيه من هذا القبيل
 فإن الكون طرفي عال إنما يصلح لطبيعته لا عجزاً لا لا فلهذا لا كل فرد منها سوى نهايته
 ليستعمل البلاغة لا تخالفاً وقد أخذ عدم المجازاة في مفهوم النظر في الالفاظ

قوله يرون

قوله يرون قول من حيث كلف وجه الشايد أنه اثبت مجرد القصور على طر لا عجزاً
 إمكان المعارضة حيث قال وبعض قاصراً عنه يمكن معارضة ولو كان حد الالفاظ
 بمعنى نهايته لم يثبت مجرد القصور عنه إمكان المعارضة وإنما ثبت إمكانها بقصور
 عن جميع أفراد الالفاظ كما ثبت بالقصور عن نفسه فكانت الإضافات للبيان
 وانت تعرف أن معنى الثاني على رجع ضمير عنه الحد الالفاظ وإن قوله على معارضة
 صفة كما سبق فلو اختلف أن منع الأول منه الجواز رجع الضمير إلى الالفاظ مع أنه أقرب
 وأبسط سام فصح أن استند الجواز أن يكون مضمين مع أن الضمير هو الأصل في الضمير
 أن قاصراً عن حد الالفاظ على وجه يكون قاصراً عن طبع أفراد أو عن نفسه فيكون معارضة
 وربما يدعى أن المقصود من التركيب الإضافية هو المضاف فراجع الضمير إلى الالفاظ مع أن
 أن يتجه متعلق البلوغ والقصور وجعل الصفة مضميناً بوجوبها مما لم يربطه بالوسط
 وهو أن يكون قاصراً عن نهاية الالفاظ وإفاده مرتبة مع أن المقام يقتضي تنقيصاً
 مراتب الاختلاف هذا وقد اعترض على قول من حيث كلف به من أحد ما أن الكثرة
 في النظم صفة الاختلاف والاختلاف صفة الكثرة وقد جعل الكثرة صفة المصنف والاختلاف
 صفة الكثير وهو عدول عن ظاهر النظم من غير ضرورة وأما أن قوله فكان بعضه بالغا
 حد الالفاظ فيفيد نبوت قدر غير الله على الكلام المحجوز وموظف الفسار ويكفر تعالى
 أن الآية على شكل قياس يستلزم بقصد فيه إبطال المازوم بإبطال اللازم فمن كان
 اللازم أظهر لزوماً وأوضح بطلاناً كان هذا القياس محسناً ولا خفاء أن المراد
 من الاختلاف ما يكون بحسب الفضاة والبلاغة ولا يكون في القرآن فلا يكون الاختلاف
 بوقوعه مراتب الالفاظ بأن يكون البعض واقعاً على مراتبه والبعض في أوطأ البعض

نارجوع

سبني

نارجوع

نارجوع

لان هذا ليس باطلا بل هو واقع في القرآن وايضا شتر اكل الكثرة الايمان او شتر قصورا
في معنى الاختلاف ولا يوقعه في مراتب ما دون الاعجاز فانه وان كان ظاهر السطو
لكن ليس واضح لزوم طوار ان يكون الكثرة واقعا في مرتبة منها مع ان في الواقع
في مراتب نوع انفاق فلا كس في تفسير مطلق الاختلاف الموصوف بالكثرة بالاختلاف
حسبها وباجلها فلا يكفي ان الاختلاف بالاعجاز وعدمه في اظهر اللوازم ولو كان السطر
وارقاء العنان ففسر الاختلاف به ولا شك ان ليس لهذا الاختلاف كثره بمعنى التعدد
اذ هو اختلاف واحد فغير كثره في المختلف فان كثره نوع من كثره الاختلاف وكان
هذا ايضا بالمعنى كثره الاختلاف هنا وبذلك ناسن لنزل وادعاء العنان اندفع الظاهر
التي ايضا وبما انه لو كان القرآن من غير الله كان الكثر قاصرا عن الاعجاز لكنه جعل
اللازم قصورا لبعض منه على سبيل النزل ان لو سلم انه لا يلزم كون الكثر غير معجز فلا شك
في لزوم كون البعض كذا وشمل هذا يكون اثباتا لاطلاق بلوغ وجهه وادركه وبذلك ايضا
يمكن دفع الاول بان يقال حمل نسبة كثره الاختلاف الى الكثر في ظاهر النظم على معنى اختلاف
الكثير لانه اظهر لزوما بعد عن المناقشة من معناه الظاهر وهو اختلاف الكثر اختلاف
كثير الى لو سلم انه لا يلزم كون الكثر مختلفا اختلافا كثيرا فلا يخفى في لزوم كون الكثير
مختلفا واختلاف القليل وان كان اظهر لزوما بعد عن المناقشة من اختلاف الكثير لكنه
يوجب امساك الكثير المذكور في النظم كذا في بطلان من هو لان ما دون القدر المعجز
وموقر تلك آيات قاصرا عن الاعجاز وبذلك معارضة فينوجه مناقشة في توجهه
بان ما ذكر من الاختلاف يكون البعض واقعا في مرتبة الاعجاز والبعض قاصرا عنها بوجه
في القرآن ايضا فلا يكون صحيح الا بطلان فلا يجوز جعله لازما في القياس المذكور الا انكار

انما يكون في القرآن

انما يقال وهذا انما رآه
بعض المتقدمين
48

الا ان يقال ان الله سبحانه مقتدر وهو القدر المعجز فما فوقه وبما يشعر به ان المقصود
الاختلاف الذي ليس في القرآن وتكون بعض قليل من القرآن اعني ما دون القدر المعجز معجز
مشهور كقصة شهره مؤنة تفسيد البعض بالزيادة عليه ولا يبعد ان يقال دفعا للاعتراض
ان المقصود ان يكون القرآن من غير الله كلا وبعضا يعني ليس القرآن من غير الله اذ لو كان
فلا اقل من ان يكون بعضه منه يلزم الاختلاف المذكور ان يكون بعضه الذي من الله
بالعاجز الاعجاز وبعضه الذي من غير الله قاصرا عنه **وله** فانه وما يقرب منه كلاما واحدا
الاعجاز ههنا عيان شرح العلالة نقلها لان عيان المفتاح احتمل للاختلاف المقصود
وان كان بعيدا وهو ان يعطف قوله وما يقرب منه على ما يوجبهم دمج كلام المص
فبعد ان حد الاعجاز وما يقرب منه هو الطرف الاعلى وليس في كلام الشرح ذكر
الاختلاف وما وقع في الفوائد الغيبية ان الطرف الاعلى هو المعجز فتوجه انه اخذ
الطرف الاعلى نوعا ان نوع الاعجاز المستعمل على مراتب بعضها اعلى من بعض وقد يوجه
بانه اقل من الطرف الاعلى المعجز فلا ينافي كون ما يقرب من الطرف الاعلى معجزا ايضا
ووجه في شرحه بان المراد صرح بالاعجاز في الطرف الاعلى كانه حاتم اكوله قوله
ولا يخفى ان بعض الآيات التي تليها كانه كذا من الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه
فان جميع الآيات واقعة في مرتبة الاعجاز وواشباع المعارضة مع ان بعضها اعلى
الا ان في عموم الاعجاز جميع الآيات مناقشة لان ما دون القدر المعجز ليس معجز
ويمكن دفعها بانه لما كان اختصاص الاعجاز بتلك آيات فما فوقها اظهر اشهرها
فكلما حكموا على القرآن وآياته بالاعجاز والله وهذا القدر ولا يقدح فيما ذكر ان بعض
الآيات اعلى طبقها المشهور من قولهم القرآن في اعلى طبقات السبل فلهذا ان لم يحل الاعجاز
على الطرف وهو الظاهر فظاهر

لان الكلام الواقع في مرتبة الاعجاز يمنع ولا يقدّر عليه ولا ينقضي بغيره بل هو كماله
 مكمّل بلوغه الا ان يكون فوقه يمنع لان الابلغ قد راعى كلام بلوغه لا يقدّر عليه بل يمنع بلوغ
 وفيه تبيين **وتبين** وفيه تبيين بغيره بلوغه لا يقدّر عليه بل يمنع بلوغ المتكلم
 في تأويل المعاني صدام اختصار يتوفيه خواص التركيب حقا واير له انواع التبيين
 والكتابة والمجاز على وجهها ولا يخفى وان ذكر الاستنساخ الفصاحه وما ذكره المصنف
 ما خوذ من كلام ابن الاثير في المثال **البيان** ان البلاغ فيها فضل الفصاحه كالان
 واكيوان وكل بلوغ فصيح وليس كل فصيح بلوغا وكلام الراغب في الزرع الامكارم
 الشريعه على ما نقله العلامة شعر ايضا بان البلاغ اختصار من الفصاحه وان تجري الصدق
 والحوار ما خوذ في البلاغ دون الفصاحه وهذا بان على المصنف ثم قد انظر السكاك
 البلاغ ما ذكر من غير اخر للفصاحه اختصار جميعا عنده في المعاني والبيان فان توفيه
 اكثر من مرجعها المعاني واير له انواع التبيين واحده مرجعها البيان واما عند المصنف
 فمرجعها امور اخرى ايضا كما ذكره الاخر الفصاحه منها وقيل ان قول السكاك لان البلاغ
 كالمنوع للبلوغ بها يتميز عن غيره ويحصل انما ان المختص به وظاهر ان ما كتبه هو التوفيه
 والابر له المذكور ان لا رعاية الفصله او يشترك فيها للبلوغ وغيره لان مرجعها التبيين
 او اللغز او الفخ او الصرف وليس كالبلاغ حيث هو بلوغ والام سفل عنه واما حصل
 ان البلاغ حصل للبلوغ ولا يعبر في ما هيته الفصل ما يشتر فيه النوع وغيره
 وما يجب ان يحصل الظاهر ان قصد بغيره المرجع كمن ينبغي ان يعلم ان المرجع يطابق على امر
 احد ما موضع الرجوع والمرجع اليه بناء على ان اسم مكان او مصدر بمعنى المفعول
 ان الرجوع بمعنى المرجع مع بعض الرجوع اليه على كذا في الابلغ والى نفس الرجوع على انه

بغيره
 مرجعها

م

تفسير

على انه مصدر يستعمل في معناه ويغرق بينهما بان اذا حمل المرجع على الشيء المرجوع اليه بالاعتبار
 على ان المراد هو الاول كقولك مرجع النور هو النور او الغنى مرجع واداسنوب المرجع
 الى هذا الشيء كالمعلم ان المراد هو الثاني كقولك مرجع النور هو النور او الغنى ان رجوعه اليه
 وما نحن فيه من هذا القبيل فالمرجع رجوع البلاغ الى الاحتراز وما ذكره من التفسير
 انما يصلح تفسير المرجع بالمعنى الاول دون الثاني ولو قال **المرجع** مرجعها الاحتراز لم يأت
 لكن الامر قد سهل لو منوع المخصوص وما ذكره من مكان الحصول بله بما يفهم من الامكان
 في المتعارفين هو الامكان الوقوع في الذي سفل الاسماع بالذات للامكان في الذات
 حتى ير له ان الامكان للمكان لا يوقف على شيء لان ذكر انما هو الامكان الذات ثم لا يخطئ
 ان الخطأ في تأويل المعنى المراد يتناول التعقيد المعنوي وهذا لا يناسب مقصود
 وموان البلاغ مرجع الامر من احد ما حصل بعلم المعاني والاخر امور حصل بعضها بآتي
 او اللغز او الفخ او الصرف وبعضها بالبيان فالتسبب ان يعبر عن الاول بالذات اول
 هذا المعنى الذي حصل بالبيان وايضا لا حسن قوله وما كثر به من الاول علم المعاني
 على اطلاقه اذ لا يكثر به من التعقيد المعنوي وسوى علم الاول **تقسم** بآتي توجيه
 بان المراد بالخطأ ما لا يكون سبب التعقيد المعنوي بقرينه انه جعل من علم الثاني
 كمن الاول ان يعبر عنه بعبارة لا يتناول اصل الاحتراز عن الخطأ في تطبيق الكلام
 على مقصود الحال وقد يقال ان الموجود في التعقيد انما هو الخلل ومولود من الخطأ
 فلا يتناول ولم وليس بذاك ثم انه ان ار له بالاحتراز عن الخطأ ان لا يخطأ فلا وجه
 لا ير له رتبة قوله والا لربما لقي المعنى المراد اذ على تقدير انتفاء عدم الخطأ او
 تقدير وجود الخطأ يكون قد لقي بكلام غير مطابق التبع وان ار له في مقام نفسه
 على خطأ

الخطأ في التاديب

فاما ان يشترط فيها عدم الخطأ او لا يتوجه على الاول انه كفى عدم الخطأ
 في بلاغة الكلام من غير حاجة الى المحقق كلف وقد عرفت ان المصنف مع الفصاحة
 كان هناك محققا من جهة المتكلم او لا وعلى ذلك ان البلاغة لا يرجع الى مجرد المحقق
 ولو كان مع الخطأ بل البلاغة تنفك عنها وجودا او عدمها ويكفي ان يكون اختيار الشق
 الاول وهو ان المراد بالاخترا من عدم الخطأ فاما عدم هذا لعدم أغنى الخطأ المتكلم
 انما كونه بكلام غير مطابق للاخترا ولا يلزم ان يكون بغيره انما كونه بل كونه ان يكون
 بامور اخرى ان لا تكون اللفظ والاعمال المعنى المراد من ذلك صحة ونحو ذلك وقد كسب
 بوجه من اخر من احد ما باختيار الشق الاول ايضا بناء على ان المفهوم من كون مرجع
 البلاغة هو الاخترا وان الاخترا لا يلزم في البلاغة فعني قوله والاخر ان لم يكن الاخترا
 لازما لم يكن معدوما ان كان الخطأ متحققا والى باختيار الشق الثاني واختيار
 الشق الاول عدم الخطأ في الاخترا فان لا غير بل مجرد عدم الخطأ اذا لم يكن مع محقق
 وقصد فعني قوله واللام بوجود عدم الخطأ وقصد فاقاوية بكلام غير مطابق ليس لازما
 البتة بل قد وفظنا قال وباقى شيء وهو ان المطابقة لا عن قصد اما ان يوجد بلا غير
 وعلى الاول فاجابه المناقشة ظاهر وعلى الثاني ينبغي ان يقتضيه المطابقة في تعريف البلاغة
 بما يكون عن قصد ولا يلزم استدراك قوله وباقى شيء المطابقة المذكورة في حيزه بالقصد كما هو
 انما هو من قوله فلا يكون بغير ما حصر في تعريف البلاغة وان لم يقتضيه بالقصد لم يكن الريب
 مستتبا لجميع المدعى وهو انه لا يبرر عدم الخطأ عن قصد والريب انما هو على الخبر والاول
 دون الثاني مع انه اولى باقية الريب ويكفي وقعه بان حاصل الكلام انه اذا ادعى بكلام مطابقة
 لا يكون مطابقا اصلا لا يكون بغير ما حصر في تعريف البلاغة المستعبر من المطابقة
 عن قصد

عن قصد لان هذا الشرط ينبغي بعد المطابقة اساسا كما ينبغي المطابقة لا عن قصد او تحقق
 ما ذكرناه فلهذا عليك دفع ما لو توهم ان البلاغة في الكلام لا يتوقف على غير الفصح عن غير
 بل يكفي وجود الفصح سواء كان المتكلم بمنزلة الفصح وغيره او لا هذا او نقول انما هو
 الى بعيد البلاغة بقوله في الكلام مع ما ذكر من الامر من يصلح مرجعا للبلاغة المتكلم
 بل كما يكون انسب بجهان بلاغة الكلام وكما بان من ذلك مقتضى ذكر كلام الابطاح
 فانه جعلها مرجعا لبلاغة الكلام فينبغي ان يثبت عليه ويكفي دفعها بان كلامه مرجع لبلاغة
 الكلام فهو مرجع لبلاغة المتكلم ضرورة جعلها مرجعا لبلاغة الكلام في حكم جعلها مرجعا
 لبلاغة المتكلم نعم لو كان توقف بلاغة المتكلم على شيء من جهة امر اخر لزم منه بلاغة الكلام
 كما هو مرجع لبلاغة المتكلم لا بلاغة الكلام لكن الواقع بالنسبة الى الامر من عكس كمرجع لبلاغة الكلام
 فبذلك مرجع لبلاغة الكلام نظر الى التحقيق وبيان ان مرجعية لبلاغة المتكلم باعتبار
 مرجعية لبلاغة الكلام **وب** الى غير الكلام الفصح عن غير انما قد يكون موصوف
 الفصح الكلام فاضاح ان قال ويدخل في غير الكلام الفصح فبغيره الفصح
 اقتضاء لكلام المص في الابطاح والافلاوا غير موصوف اللفظ يتناول الكلام والكلمة
 ولم يخف الى قوله ويدخل في واما توجيه كلام المص في ان بلاغة الكلام انما يتوقف
 بالذات على غير الكلام الفصح وتوقف على غير الكلام الفصح من جهة توقف غير
 الكلام الفصح عليه فبغيره الكلام الفصح مرجع بالذات لبلاغة الكلام واما ما ذكر
 ان بلاغة المتكلم بغيره هذين الامرين او يتوقف عليها فقد عرفت انما يتوقف عليه
 الشق الثاني ان يكون مستغلا من والا كان التوقف بالاعتبار والذين جاز ذكر يكون المتحقق
 مثلا المذكورين اعني التوقف والا فان فاعني ارجاع كلمة او بينهما وكما بان يجوز ان يكون
 بالاخترا والتميز نفس الفعلين فالمتحقق هو اللافق

51

مرجع لبلاغة الكلام
توقف عليه

وان اراد التمكن منها فالظاهر ان المتفوق هو التوقف ولم يجرأ جمع بينهما في اللفظ
 حتى يتفق التوقف والافان على تقدير واحد وموافق الجمع بين الفعل والتكلم فاللذلك
 ولكن يجوز فالافان السابق وموافق اراد نفس الفعلين فقط او التمكن منها فقط
 كاف يجوز اذ راجح استيما اذ كان هو الظاهر **ف** ما كان الظاهر ان الفن من افراد
 الكثرة ولذا قال سابقا رتب المختص على مقدمه ولعله فون فلا بد لعل علم المعاد عليه
 من اولا والظاهر ان تعريف الفن جدي كما ذكره وهو في المختص لكن المهم هو سابقا انما هو
 علم المعاد ولين جوزه هذا النوع من العهد باعتبار ان تلك الذات التي بلغها علم المعاد
 عليه لان الفن اذا جعل عهدا او مشارة الى علم المعاد يكون كقولكم علم المعاد فيلحق علم
 المعاد عليه ضروري ثم انما هي انما اذا كان في الشيء صفتان من صفات التعريف يعرف
 اسامع اتصاف الذات باحد بهما ووزن الاخرى فاقية صفة يعرف اسامع اتصاف الذات
 بها بحسب ان يقدم اللفظ الال عليها ويجعل مبتدأ فينبغي ان يحمل الفن الاول على علم المعاد
 ويمكن ان يرفع بالعناية ثم ان بحر دلا فخط كون البيان علما يعرف به اهل المعنى الواحد
 في تراجم مختلفة بعد رعاية المطابقة كفي وجه التقديم المعاد لولا انه صرح بما على ان يرفع
 البيان عن مقاصد المعاد لانه هو الذي يثبت على المطابقة الاله انما ان يرفع كما ذكره
 انما كذا فلو اعتبدا ما توجب على ذكر كون المعاد والبيان كما ذكره **ف** فعله ان يعرفها
 بشكل انما كان ادله الوجوه العرفية وما له الا لا ولويه والافليس هو اوجب بالتحقيق على الطالب
 الا المطلوب بخصوصه بوجه ما يجب متنازعا عداه لان الطالب فعل اختيارى لا يمكن
 بدون ادلة متعلق بخصوص المطلوب وموافق ان كان احدا او اقله بداهة متصور بخصوصه
 اذ لو لم يتصوره اصلا امتنع طلبه ولو تصور بوجه شامل لم يغيره لم يتميز عند المطلوب
 عن غيره

الفن الاول علم المعاد

فانما كان كذا في تعريف الفن جدي كما ذكره وهو في المختص لكن المهم هو سابقا انما هو علم المعاد

تصوره

فانما كان كذا في تعريف الفن جدي كما ذكره وهو في المختص لكن المهم هو سابقا انما هو علم المعاد

عن غيره. ولين ان دفع الى طلبه من حيث انه جرى ذكر الامارات على نفس ان يقتضي الطلب
 الى غيره فنفوته ما يعينه ويضيق وقته فيما لا يعينه وان كان كثيرا فاما تضيقها فموافق
 يجعلها امرا واحدا او لا ولا حكم الله حكم الامر الواحد فعليه ان يتصور كلا من اهل الكثرة بخصوصه
 وعلى الاول فالاول ان يعرفها بشكل انما اذ لو توجه الى معرفة كل منها بخصوصه يقتضي علمه
 او تعذر فليس اللازم هو التعذر البتة حتى يصح الوجوب الحقيقي ويمكن ان يقال اذ لم يكن
 الكثرة مضمون كان تصور كل واحد واحد متعذرا البتة وما نحن فيه من هذا القبيل لا يجوز
 ان يعيد الكثرة لمثل ما نحن فيه وحمل قوله عليه على الوجوب الحقيقي وينبغي ان يعلم ان المراد
 بعرفتها بشكل انما معرفتها بخصوصها كما فاستغناها اما باسفار المعرفة اصلا او باسفا
 المعرفة بخصوصها بان يعرفها باسما لها ولا غيرها او باسفا من المعرفة بشكل انما
 بان يعرف كل واحد واحد منها بخصوصه والاول ظاهر السطو لان وعلى ذلك لم يتصور طلبها
 بخصوصها ولين ان دفع الى طلبها من حيث انها جرت في ذكر الامارات على فربا يورد الطلب
 الى غيره فنفوته ما يعينه ويضيق وقته فيما لا يعينه وعلى الثالث يلزم التعذر او التفتت
 فالافتصا في تعليل ان عليه معرفتها بشكل انما لجزء من الفوات والاضاع كاهل الكثرة
 غير مناسبت لان ذكره باسطل القسم الثاني من الافام المناسبت لتلك المعرفة والمناسبت
 اما ان يذكر ما يبطل جميع الافام او يقتصر على ما يبطل القسم الثاني وهو التعذر
 والتفتت لان السفي والاثبات يتوجه الى القيد وهذا قوله بجهة الوجه ويمكن ان يهلك
 على تقدير تصور كل بخصوصه كمثل الفوات والاضاع ايضا اما اذا كان متعذرا فلا بد في
 يعرفه او فانه لا يحصل شرط الطلب وهو تصور المطور لا يحصل فكيف يعرفه فيحصل
 المطور فينفوته المطور ويضيق وقته الى غير المطور اما اذا كان متعذرا فلا بد له من كثر

الطلب بدون المعرفة اصلا

فان قلت مقتضى هذا الاستعمال كون متعلق المعرفة اعني المدرك جزءا لان كون الادر اك حريا
على ما قال ادر كات فريته فلا يارم من فريته المدرك فريته الادر اك لان ادر اك انخرس
يكون كذا فريته ادر اك بالكنه وبالوجوه **قال** كذا انه تعار عالم بالجزئيات على الوجه
الكل فلي **فريته** المدرك استارم فريته الادر اك بالاضافة الى ادر اك الكل لان ادر اك
الكل لكل ادر اك انخرس فيكون المدرك ضارجات للاحوال استارم كون ادر اك انها
فريته ومعنى جريتها فريته المدرك كات كات من معرف كل فرد فرد من جريته الاحوال
وقوله بعض ان ات فردا في اشعار بان الماضي على الاستغراق العرف لا فردا الاحوال
وان المراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل **قوله** او البعض الغير المعابر
لم يرد به البعض المطلق لانه ليس مجهول فلا يارم التعرف بالمجهول لما لا لازم في حصول
هذا العلم كما ان عرف مستلزم بل الاله البعض المجهول كالتعريف والتعريف او الأكثر
مثلا فكل الاحوال لما كان مجهولا جعلت اكتسوبا والمضاف اليها وكذا أكثرها وادله
بالبعض المعابر البعض المعلوم بان التعرف والتعريف والتاكيد والتعريف والتعريف
المعابر بافتراضه غير المعابر استلزام الاخر غير المعابر بقى شيء وعوانه على تفسيره المعابر
بما ذكرناه لا يكون في التعرف ولا عليها ايضا كانه المعابر وقد خص عدم الدلالة بالمعابر
وامر سهل **قوله** فلي قد ساء ما يصح وجها للنساج امور احدها هو
موجب المفتاح في تعريف المعابر تطبيقي الكلام على ما يقتضي كمال ذكره فان المدرك كذا
هو الكلام لا الاحوال واما قول المصنف الاحوال التي لها بطون اللفظ مقتضى فانه لو كان
مقتضى ان نفس كذا الاحوال لم يقع جعلها سببا في اللفظ مطابقة الكلام اياها وانما
ان المطابقة بعض الصدق على ما عليه اصطلاح المفسر والاحوال لا يصدق على الكلام
وبالعكس

श्री १०८

54 وبما تضمن الكلام الكلي بغير قيد على الجزئي تعالى كلامهم في أكثر المواضع مخرج من ان المقضي
 نفس تلك الاحوال وفي اقلها فمحملة والمحملة محل على المحكم سيما وان كان الغلب ايضا انقضاء
 احوال بالمقضيته انما هو بالنسبة الى تلك الاحوال لا الكلام المكتشف بها اما الاول فلا ينهم
 قائلوا انكار المتي طلب يقضي تأكيد الكلام وجوباً ورفقاً تأكيداً بحسبنا واخلو ذهنك بحسين
 وقال صاحب المفتاح احوال المقضية للذكر لا كذا وللغير لا للتنكير للتقدم للتأخير لا العكس
 وما ذكره في تعريف المعاني ما يشعر بكون المقضي المذكور افعالاً محتملة لنفس الاحوال بان جعله يكون
 باعتبار انما كلفيات اللفظ في زمان سطر في حكم المذكور كما نظم في كلامه
 الا التفتت في سلك الطرق والوافر في حوزة حكم المسيوئية فقال اني عرفت من سائر الانشآت
 على ان الكلام الكلي ايضا ليس بمذكور اخصه بل المذكور في زمانه ولما اتيح لنا اننا وبل ان التقدير
 فاختار التقدير الموافق للنسج في معظم المواضع اوجبه واما انك فلا ان كان انكار
 المتي طلب مثل المقضي تأكيد الكلام المتي طلب لا نفس الكلام المذكور لا المقضي الكلام شئ آخر
 موقضه الا فاني قد صرح في حوزة في المفتاح المذكور حيث قال كان انقضاء اصل الكلام
 ثانياً وانما اثر الانكاد في انقضاء تلك الخصوصية وقد ظهر كما ذكرنا في دفع اول الامور التي
 تصلح وجهاً للحكم بالتسامح وقد دفع ايضا بان بعض تلك الاحوال المذكور حقيقة كلام التعريف
 والمؤكد ان فيجوز ان يجعل الكل المذكور انما هو في نفسه انه قد لا يتم كون المقضي نفس الكلام
 والمؤكد بل هو التعريف باللام وانما يؤكد بل هو كونه ينبغي ان يكون الغلب محصوراً
 بزبان كظمه او كثره ونحوها وان لم ينس نظامه هنا وتكرر دفع ثانياً من هذه الامور
 بان هذه الاحوال كليمه كان تأكيد الكلي وجزئيه كان تأكيد الجزئي وانما كان لوجودها
 في الكلام بصير سبباً لمطابقه الكلام كلياً تماماً وموافقته اياها بتمامه عليها لا على المقص

ایں کتاب کا اہتمام
میر تقی میر

مثل ان كان المحاط به مقتضى تأكيد الكلام مطلقا والتأكيد الجزئي في ان زيد اقام صاد سببا
 كونهما لالكلام على مطلق التأكيد الذي هو مقتضى ايضا مقتضى كمال امر كل واحد من الاحوال
 جزئيا لا يقطع القول بانها امور يحاط بها في اللفظ مقتضى كمال ويرفع ثانيا لئلا يكون
 المطابق بمعنى الصدق اصطلاح المحقولة لا يارم مطابق اصطلاح هذا الفن ولم يفر
 في هذا الفن في المطابق اصطلاح فعمل على المعنى اللغوي الذي هو الاصل والمعتبر ما لم يوجد
 ويصل النقل ولم يوجد هنا وفي اللغة الموافقة ولا شك في صحة القول بانها اقوال الكلام
 لا حول بواسطتها لئلا يمتنع ان كل المطابق هنا على معنى الصدق يوجب تعكيس الاصطلاح
 المحقول كما اظهر في محله في المختصر **مثلا** يصير على ان زيد اقام كمالا موكر اطابق
 الكلام الموكر مع ان مقتضى كمال هنا كلام موكر حكم فيه بنبوت القيام لزيد ولذا قال
 في شرح المفتاح **مثلا** انكار المتي طلب انطلاق زيد مقتضى كلامه ان كان ذلك محتمل لغير مقتضى كمال
 ورد ان انكاره وتوكر ان زيد المطلق كذا في كتابه ان ان نفس كمال لا دخل لها في اقتضاء زيد
 حصول كمال لانها انما مقتضى خصوصية وكيفية في الكلام المشتمل على الحكم المنصوص عن الذي
 يقتضيه شئ اخر كما ذكرنا ان جعل مقتضى الكلام الموكر لا نفس التأكيد لا هو مقتضى كمال
 اليه كما ذكرناه توجيهه في الجمل ان التأكيد لا يكون الا في الكلام فاقصص التأكيد مقتضى
 الكلام مطلقا ايضا اما الكلام المنصوص كمال حكم فيه بنبوت القيام لزيد مثلا فلا يارم
 في اقتضاء التأكيد اقتضاء اصله لا تفكاك التأكيد عنه وكذا ان تقول قصدي قولك ان
 كلام موكر كلام حكم فيه بنبوت القيام لزيد الا انه انشئ بذكر الكلام الموكر طوعا
 المقصود به وظهور المنزلة **وما حال الانسان ايضا من احوال اللفظ لا تقع في مثل**
 انه ذكر في التعرف احوال اللفظ فلا يدرج فيها احوال الانسان لانه ليس لفظا ويرفع به

55 **وتدفع به ايضا ما قيل** ان موضوع العلم هو الكلام والاشياء جزئيا وموضوع المسائل يجب
 ان يكون نفس موضوع العلم او جزئيا من جزئياته كما تجبر والطلب او عرضا من عوارضه كما تجبر
 الاشياء والاستفهامية لا جزئيا من اجزاء لان البحث عن اجزاء الموضوع من مباركي العلم
 لا من مسأله **وجه الدفع** ان احوال الانسان لا يخط في سكر احوال الكلام لموضوع المسألة
 في اكتشف هو الكلام لكن باعتبار الاشياء وانما قول المصنف الاشياء منه حقيقة عقلية ومنه عفا
 فقد عدل فيه عن الواجب ليعتد التنبه على ان انتسابه حقيقة او مجازا ان العقل نفسه هو
 وانتساب الكلام الى العقل انما هو بسبب الاشياء الذي فيه واما الشيخ عبد القاهر
 وصاحب المغتفر فقد حافظ على الواجب جعله لا اكتشفه والمجاز المذكور من اوصاف
 الكلام ومنهم من قال في وجه الدفع ان الكلام هو الاشياء وانما الطرفان شرطه ولا ينبغي بعد
قوله وقد عرفنا كتابه سنان الى ان الدور الزاوي فلا يدرج بان يعرف البلاغة باعراف
 المعنى بناء على انه لا يتوقف على معرفة تراكميب اللفظ انما قد سبق الى الفهم ان الدور انما هو
 في تعرف البلاغة حيث يتوقف معرفتها على معرفة تراكميب اللفظ ومعرفة اللفظ معرفة البلاغة
 المتوقف على معرفة البلاغة ولا دور في تعريف المعاني اصل وكيف ولقطع النظر عنه كان لزوم
 الدور على حاله وايضا احد شق السؤال وهو لزوم التعريف بالمجهول انما هو في تعريف البلاغة
 جزءا بواسطه عدم تبين التراكميب لما خفي في تعريفها فينبغي ان يكون الشق الآخر وهو لزوم
 الدور في تعريفها ايضا والافرجح الكلام على النظام وفي الاستقراء ما ذكره محمد بن عبد الله
 ولا ما ذكره المصنف ايضا اما الاول فلان لزوم الدور او ذكر المجهول في تعريف البلاغة
 لا يكون سببا للعدول عن تعريف المعاني كما ذكره واما الثاني فلان ما ذكره ايضا في بيان لزوم
 الدور وهو ان قال في الكلام واعني بالتركييب لما يكون في تعريف المعاني تراكميب اللفظ

ان العلم يستفاد
 ما ذكره المصنف في الباب

يكون لغوا محضاً لأنه لا حاجة اليه أصلاً في بيان لزوم الدور في تعريف البلاغ مع ان لزوم
 الدور في تعريفها لا يصلح وجهاً للنظر في تعريف المعاني على ما ذكر في الايضاح يقال الدور
 لازم في كلا التعريفين أما في تعريف البلاغ فظاهر وأما في تعريف المعاني فلا فليس كذلك
 لما خفف فيه تركيب البلاغ ومعرفة ما يتوقف على معرفة البلاغ المتوقف على معرفة البلاغ
 ومعرفة ما يتوقف على تعريفها على ما علم في تعريف البلاغ فضلاً عن الدور في تعريف
 المعاني لكن لا على الوجه المشهور ومما كان يكون معنى المعاني وتوقف تعريفها
 عليها فان الدور هنا يعني خبراً تعريفياً وبان تعريف هذا البعض فان امره تعريف
 تركيب البلاغ ومعرفة ما يتوقف على تعريفها على ما علم في تعريف البلاغ على ما علم في تعريف
 البلاغ ولا شك ان هذا الدور يفسد التعريف كاللزام في تعريف الوجه المشهور ومعرفة ما
 ان التعريف بالمجهول لازم في تعريف المعاني أيضاً وأما ان الدور في تعريف المجهول لازم في تعريف
 البلاغ مع القطع بالنظر في تعريف المعاني وهذا يدل على ان شيئا منها لا يلزم في تعريف المعاني
 فيتعرف بان كل منهما لازم في كلا التعريفين كما عرفت واللازم في تعريف البلاغ مع قطع النظر
 على تعريف المعاني انما هو ما كان يلزم في تعريف البلاغ من الدور وذكر المجهول لا ما كان يلزم
 في تعريف المعاني منها فانه لا يلزم أصلاً عند قطع النظر في تعريفها ففرق آخر بين اللازم
 في التعريفين ومما ان اللازم في تعريف البلاغ كحتاج الى ملاحظة تعريف المعاني واللازم
 في تعريف المعاني كحتاج الى ملاحظة تعريف البلاغ فيبقى شيء ومما ان لزوم الدور او ذكر
 المجهول في التعريفين كما ان التزاما متبعا على تعريف السكك للبلاغ لا انما يتبعه في تعريف
 ولا على تعريف المصطلح فلا يصلح سبباً لعدول المصطلح عن تعريف المعاني **اللازم ان يقال**
 لما كان لزوم الدور في تعريف المعاني على تقدير معناه وموت تقدير تعريف البلاغ بما ذكره
 صاحب المنهاج

نوعه

صاحب المنهاج خبر في الحرص على الدور فقد علم **قوله** كما هو في كتابه حيث قال
 واذا قد كلفت ان علم المعاني والبيان معرفة خواص تركيب الكلام ومعرفة صناعات
 المعاني **قوله** اطلاقاً للملزم على اللازم **قوله** لا ينبغي انما يصح المجاز حيث
 يمنع ادله الكيفية ومنها الكيفية مراد لان المراد معرفة حاصله بالنتيجة بل ان كتابته
 عن المعرفة اريدت به مع ادله معناه الكيفية اطلاقاً لللازم يعني التابع والروية
 على الملزم وفيه كسب لان معنى امتناع ادله المعنى الكيفية في المجاز ان لا يصح ادله
 بلفظ المجاز كسب يكون هو معنى اللفظ وينسب اليه ما يكون معناه باللفظ مثلاً
 اذا قلنا رغبنا الغيب يكون الغيب مجازاً عن التبع كاصل بالغيب لانه يستغنى
 ادله النبات بالغيب بحيث يكون الوصل واقعا على الغيب يكون والمدعى اما ان
 ادله الغيب بالكلية حتى لا يصلح التبريز بالغيب عن النبات كاصل فكلما ومعلوم
 انه لا يصلح هنا ادله المعنى الكيفية للنتيجة كسب يكون مجازاً على علم فيحقق شرط حاجته
 التبريز واما ادله التبع على ان يكون فمد المعنى المعنى كاصل بالنتيجة
 فلا سائر التبريز **قوله** ينبغي انما معرفة حاصله بالنتيجة يعني على انه او قبل رغبنا
 الغيب يكون المراد هو النبات كاصل بالغيب لا مطلق النبات لكنه مدلوله في
 في التبريز بانه مراد مطلق النبات وكفى لعلامة المجاز كون النبات حاصله في الغيب
 في الحكم وان لم يكن النبات المراد بالغيب حاصله **قوله** بعد تسليم ذلك كلام الحكم
 بشيء لا نوع منع على ذلك بان يقال لا نسلم ان الحكم كفسر تركيب البلاغ بل انما
 بالتركيب الصارح عن انما فضل في تعريفه **قوله** من تركيب البلاغ وحده معروضه لبيان
 ان هذه التركيب في الواقع تركيب البلاغ ولا يلزم منه اخذ البلاغ في تفسير التركيب

و اقول لا نفهم وقد يفتش بان انحصار الفهم فيما ذكر مما هو في كيف وقد ذكره
 في شرح المفتاح في قوله تطبيق الكلام على ما يقتضي كمال ذكره ان الكلام اعم من الكلام
 الذي بولفه وتطبيقه ان يوجه على ما ينبغي ومن الكلام الذي يقتضي وتطبيقه ان يحمله
 على ما ينبغي فكذلك ان يكون هنا معنى التوفيق اعم من ان يوجه كل كلام له على ما ينبغي ومن ان يحمله
 كلام الغير على ما ينبغي على قياس معنى التطبيق وقد ذكره في ان معنى التوفيق هنا عينه
 معنى تطبيق الكلام وتوحيده ان معنى التوفيق ليس الا ان يوجه كل كلام على ما ينبغي فلا يلزم
 منه ان يراد بالتركيب تركيب في كلامه كما هو في وجهه بل يجوز ان يراد بالتركيب
 البقاء ويكون معنى توفيقه في امره تركيبهم ان يراعى في كل ما يوجه من الكلام وغاية العناية
 من جهة وجهه ان يقال **لما** اعترض المصنف بان التوفيق ودله لان الظاهر ان المراد
 بالتركيب في تعريف البلاغة تركيب البلاغة وتوجيه عليه المنع بان يقال ان الكلام المراد بالتركيب
 البقاء فظلالا ان يكون هو الظاهر لا يجوز ان يراد بالتركيب المتكلم في كل كلام وجهه على المنع
 وان كان ظاهر العيان يا بابه المناقشة في العيان بعد وضوح المقصود ليس من ارب
 المصنف على انه يمكن كل كلام وجهه على البلاغة **ف** فالمراد بالتركيب في تعريف البلاغة
 تركيب في كلامه او وجهه عليه اما ان اعتبر كون ذكر المتكلم بلغة وفقره او لا
 وعلى الاول فالمراد بالتركيب على ان يتجه سلبا **لما** ان اقول انما عرفت بالتركيب
 البلاغة ان تعرف غيرها فاما بقية المتكلم بالبلغة لم يصح اضافته الى امره بالتركيب
 لان تعريفه لا يضاف عهدي وانما ان اقول انما يوجد بالتركيب البلية بوجوه تركيب
 غيره ايضا فيصير في تعريف البلاغة ايضا على بلوغ علم البلغة في هذا الاختصاص بتوفيقه هو
 تركيبه الى الاخر فيفسد التعريف ويمكن ان يفسد الشق الثاني ويرفع ما يتجه عليه الامر من

اما الاول

و اما الاول فان الاصل في تعريف الضافه وان كان هو العهد لكنه يستعمل في كل
 كثير اشياء على ما ذكر بعض المحققين من النسخة كما ينبغي في هذا الكتاب على انه ذكر بعضه في
 ان دلاله التركيب على ان خواص عقلية لا يوفق على خصوص المتكلم او السامع فهي لازمة
 لانه لا ينفك عنها ولذلك كانت اعراضه انية لها ومع جعل التركيب موضوعا لهذا
 الفن فالتوحيده انية للتركيب مطلقا للبلاغة وكانت اوله **واما** ان كانت في ان كونها
 اما ان تخص في تركيب البلغة ولا يثبت في تركيب غيره **واما** ان يثبت للتركيب غيره
 ايضا كمن لا يسكنه لا يبلغ في تادية المعاني الى جميع ما يقصده هذا له اختصاص بتوفيقه
 خواص التركيب حقها وان قدر على ادائها بعض المعاني بالتركيب قدوة في خواصها حقها
 وكذا لا قدر على ايراد انواع التشبيه المجمعها على وجهها وان قدر على ايراد بعضها
 كقول **لما** يفتضح عن ذكر قوله في تادية المعاني لما سبق الى فهم البعض ان الاول
 ان يحل التركيب على ما علم بالتركيب المتكلم وتركيب غيره على قياس ما ذكره وجهه على التطبيق
 الكلام كما عرفت باننا اعتمد على قوله في تادية المعاني بان المراد الاقدار على تادية المعاني
 بالفعل ولا يسكن ان المتكلم بوصف الاقدار على تادية المعاني التي قصد بها البلاغة بالتركيب
ف فالمراد ان المراد من المعاني كل ما يقصده المتكلم وبه فعل في قصده كما سبق مثله
 في تعريف فصاحة المتكلم ولا يسكن ان تادية المقاصد لا يكون الا بالتركيب نفسه وتوحيده
 ان المراد بالمعاني ما ذكر فلا يسكن ان الاقدار على تادية المعاني انما يكون بالتركيب التي
 هي له حقيقة وان جاز ان يثبت للبلاغة وفانعم لوقيل لا يجوز ان يراد به المعاني
 تفردها وكشفها على الغير سواء كانت متفصلين او لا كان فارجح ان الاضمار الذي ذكره
و وكذا قوله وابراد انواع التشبيه لان ما يوجه من كلامه وتركيبه حقيقة

قطعاً
 قطعاً

وان وجد منه كلام غيره فيها مما لان حقيقته لا متقدرا في وجه حكم العرف بالانحياز اليها
 الا اذا دعاه اليه داع مثل ان يورد شبهة غير كاسيل الكناية وضرب المثل فان في بعض المطالبات
 المقام لمقتضى كمال باعتبار صدور عن غير كرا غير له عن المتكلم ولا خفا وان لا معنى ليراد المتكلم
 في اداء مقاصد شبيهة بغيره على سبيل الكناية عنهم بل انه او ان يشبهه الغير في اداء مقاصده
 فذكر التشبيه انما يعتبر في المطالبات لمقتضى المقام حيث صدور عنه لا على الغير فقد صح
 ما ذكره رحمه الله وليس المعنى على ان يوشك شبيهات البلفاء **د** وينحصر المقصود المذكور
 سابقا انما هو علم المعاد لكنه رجع الفهم الى المقصود منه اتباعا لكلام المصنف في الايضاح
 الذي جعله كالشرح للتفسير **د** وجه الصواب ان المقصود من المعاد في ذكره **د** وقد اشار
 الى ما بين من الزبان بقوله وتعرف العلم وبيان الاختصار الى ثم كلمتين في قول المقصود
 من المعاد اما بتعريفية واما ببيانته او صله المقصود له وجه الثالث سواء جعل العلم
 بيان عن الاصول والقواعد كما هو الظاهر او عن الملك اما الاول فلان ما ذكره في الابواب
 نفس القواعد لا امر بقصد منها واما الثاني فلان في الملك ليس هو القواعد بل هو الاختصار
 عن ان يكون كما هو المقصود من القواعد كذا السبيل الى ان تعرف العلم وبيان الاختصار
 والتبعية اما داخل في المعاد فيلغوا راجع لفظ المقصود لان المقصود في مقصود
 مبين بالمعاد فما يدخل في احد ما يدخل في الآخر فكلا لا يقع حصر المعاد في الابواب
 لا دخول من الامور في المعاد وفروجهما على الابواب كذا لا يقع حصر المقصود الذي
 بين بالمعاد في الابواب لذكره واما خارج المعاد فلا حصر لهما في المقصود ايضا
 لانه في بعض حصر المعاد في الابواب خروج من الامور عن المعاد واما كتمان في ذكر المقصود
 لو دخلت من الامور في المعاد وخرجت عن المقصود فتعاقب الاول وهو ان يكون من
 الملك فاما بتعريفية

أشياء

المعاد

وهو ما لا يدخل في المعاد

تبعيفية وفي لا شك في استقامة حصر الكل في الجزئيات بل يكاد لا يقع حصر الكل في الاجزاء
 وانما يقع هذا على تقدير كون من بيانية وقد عرفت ما فيه ونحوه ما يمكن ان يقال ان هذه
 الامور يلحق بالمعاد وتعد من جزئيات لثلاثة الاسباب فلا بعد ان ينتظمها اطلاق
 المعاد كمن لما ذكره لفظ المقصود وبيان بالمعاد فلا بعد ان يشار الى ان هذه الامور
 المقصود منه فلا ينتظمها المقصود من المعاد **د** فالكلام خبر قد يفيد شبهة خبر
 بحقيقة احتمال الصدق والصدق كانه يفيد شبهة اخبار او قصص ومقدرة ومطلوب
 وسيله ونتيجة بحقيبات اخرى من الافان والاسمال على الحكم وكونه جزئيا وليل وكونه مطلقا
 بالدليل وكونه ما ليس له من حيث علمه في العلوم واكتفوا من الدليل **د** وان لم يكن
 خارج المتبادر منه ان له نسبة وليس لها خارج على تقرير من رجوع النفي الى القيد
 لا ما هو اعم من ذكر كسب تناول ان لا يكون له نسبة فلا يكون لها خارج فلا يقع على ما ذكره
 ان قوله والافان نشأ لا يقضي وجود النسبة في الانشأ وهي لا يقع بنفس النسبة
 بالانتماء الى الانشأ **د** وهذا الوجه يخصه بالخبر فيسئل له جهة ظاهره كقول خبر
 اعظم شأنا واكثر ايماننا وارتفعوا ما واصلوا للانثا ولذا قدم مباهمة في الكتب
 ووجه سهل على الاصل **د** ولا حاجة اليه بعد تفسير الكلام بالبلغ وقد عرفت
 بان اراد ان يشير الى ان الاطباء هو الزبان لغاين ولو سكت عن ذكر الغاين
 لربما توهم ان الاطباء هو الزبان مطلقا لا اطلاقيهما في الذكر عن قيد الغاين وان كانت
 مقيدة ببيان الواقع او ان الغاين قيد الغاين من مجرد تفسير الكلام بالبلغ امر غلط
 ربا يدخل عنه خبر في ذكر القيد **د** لانه قد سبق ذكر ما فان التسمية انما تستعمل
 فيما يتعلق به ضرب من العلم سابقا او كان في حكمه كانه البديهيات او انه انما تستعمل
 لا كما في الاول كالميل الى ما يتعلق به علم سابقا في حكمه

غرضه

انما هو العلم بالمعاد لا العلم بالاشياء
 كما في قوله تعالى وما يعلم ما كان الا عند ربك
 وما يعلم ما كان الا عند ربك وما يعلم ما كان
 الا عند ربك وما يعلم ما كان الا عند ربك

فان خبر على هذا المعنى الكلام اعترض على كونه خبرا بالكلام المحتكى للصدق
والكذب بانه دوى لان الصدق والكذب ليسا انما خبر عن الشيء على ما هو به وعلى خلاف
ما هو به فاجاب رحمه الله بوجهين احدهما ان الخبر المعروف بالكلام خبرا عن المعرف
للصدق والكذب فان الاول بمعنى الكلام المنجبر والآخر الاخبار وتاينهما ان الصدق
المعروف بالخبر خبر الصدق المعروف بالخبر فان الاول لصفه الكلام والآخر لصفه المتكلم
والثاني ان الدور انما يلزم على احد الاقسام الاربعة احدها انما الخبر المعروف بالصدق
والخبر المعروف به وانما الصدق المعروف بالخبر والصدق المعروف به وانما
المعروف بالصدق على المعروف به وتوقف الصدق المعروف بالخبر على المعروف به والثاني
انما الخبر من توقف الصدق على الصدق بالوجه المذكور والآخر معكسهما على الاقسام
الاربعة ومن تغاير الخبرين بحيث لا يتوقف المعروف على المعروف سواء توقف المعروف
على المعروف او لا مع انما الصدقين او مع تغايرهما مطلقا سواء توقف المعروف على المعروف
او بالعكس او لم يتوقف احدهما على الآخر وتغاير الصدقين بحيث لا يتوقف المعروف
على المعروف سواء توقف المعروف على المعروف او لا مع انما الخبرين او تغايرهما مطلقا فلا دور
ولما كان مبني الدور على احد الاقسام الاربعة فلا بد من نفي الجميع حتى يندفع الدور
فتبين على ما ذكره رحمه الله من الوجه الاول بان الاخبار هو الايمان بالخبر فتوقف الخبر
المعروف للصدق على المعروف به وهو القسم الرابع من الاقسام الاربعة لان الغرض
هو انما الصدق في وجه سببان الاخبار ليس به علام بوجه النسبة او لا فوعدها
ويؤيد على الوجه الثاني بان الصدق الذي هو صفة المتكلم هو بعينه الصدق الذي هو صفة
الكلام لان معنى صدق المتكلم صدق كلامه فهو وصف له بوصف سببه فقد انما الصدق في
والغرض

معنى

الخبر المعروف بالصدق على المعروف به وتوقف الصدق المعروف بالخبر على المعروف به والثاني انما الخبر من توقف الصدق على الصدق بالوجه المذكور والآخر معكسهما على الاقسام الاربعة ومن تغاير الخبرين بحيث لا يتوقف المعروف على المعروف سواء توقف المعروف على المعروف او لا مع انما الصدقين او مع تغايرهما مطلقا سواء توقف المعروف على المعروف او بالعكس او لم يتوقف احدهما على الآخر وتغاير الصدقين بحيث لا يتوقف المعروف على المعروف سواء توقف المعروف على المعروف او لا مع انما الخبرين او تغايرهما مطلقا فلا دور ولما كان مبني الدور على احد الاقسام الاربعة فلا بد من نفي الجميع حتى يندفع الدور فتبين على ما ذكره رحمه الله من الوجه الاول بان الاخبار هو الايمان بالخبر فتوقف الخبر المعروف للصدق على المعروف به وهو القسم الرابع من الاقسام الاربعة لان الغرض هو انما الصدق في وجه سببان الاخبار ليس به علام بوجه النسبة او لا فوعدها ويؤيد على الوجه الثاني بان الصدق الذي هو صفة المتكلم هو بعينه الصدق الذي هو صفة الكلام لان معنى صدق المتكلم صدق كلامه فهو وصف له بوصف سببه فقد انما الصدق في والغرض

والغرض انما الخبر من هو القسم الاول من الاقسام الاربعة وتام منع انما الصدقين
بل ما امر ان يتبينان غايه الامر ان صدق المتكلم يتوقف على صدق كلامه وهو توقف
الصدق المعروف بالخبر على المعروف به فهو الاقسام الاربعة التي لا يلزم فيها دور
واما ان يكون بانه لا خبر بانما الصدق في الخبرين لا خلاف في خبر من فقيه ان هذا انما هو ابراه
على الوجه الثاني المبني على اختلاف الصدقين فتسليم انما هما اعتراف بفساده وليس هذا
ابراده انما يعرف بالخبر بانه دور **دور** ولا يقدر في ذكر ان النسبة من الامور الاخبارية
يعني ان نفي كون النسبة امر خارجيا لنبات انبات النسبة الخارجية وانما اوله
فلان انما رجع في صون الانبات خارج النسبة الذهنية المفهومة من الكلام ومعنى الارتفاع
ونفس الامر ما هو به رحمه الله في شرح المقاصد واثارها به ههنا ايضا وانما رجع في صون
المنفرد ما يبرره في الاعيان وانما ثانيا فلان انما رجع في الانبات ظرف فنفس النسبة
سواء يلزم من كونها خارجية هذا المعنى كونها موجودا خارجيا وفي النفي ظرف وجود
النسبة ويلزم من كونها خارجية هذا المعنى كونها موجودا خارجيا فان الموجود انما رجع
ما يكون انما رجع ظرفا لوجوده لا ما يكون انما رجع ظرفا لنفسه فانك لو قلت زيد موجود
في الخارج فانما رجع ظرف لوجود زيد وهو موجود خارجي وظرف لنفس الوجود وليس
موجودا خارجيا وانما قوله للفرق الظاهر انما رجع في انما رجع لسان الوجود الاول
بر الام قوله فانما لوقفنا النظر على ادراك الذهن وحكمه وانما رجع لسان الوجود
الاول توجيه الاول ان بين القولين في ظاهرهما انما رجع لسان الوجود وهو معنى كون
موجودا خارجيا وانما رجع فيه ما يبرره في العيان والاول حق والخارج فيه
في النسبة الذهنية فانه لوقف النظر على كلام الذهن فالقيام حاصل لزيد فيكون
القيام حاصله في الخارج

59

لان الخارج في بعض خارج الذهب وهذا الامر كقوله معنى وجود النسبة الخارج جية
فقد صرح كونه خارج جية وما كان كذلك ظاهر الفسار وكذا كونه بمعنى وجود النسبة الخارج
والاعيان وكون الخارج في مرفق الاعيان لم يصر من ذلك من ان غرضه كونه كادع
في الاول في بعض خارج ما في الذهب وبالشعر بان الخارج في ذلك ليس بمثل المعنى فيكون
معنى الاعيان وتوجب ذلك ان بين القولين فرقا ظاهرا لانا الخارج في الاول طرف
لنفس المحول الذي هو معنى النسبة وهو معنى كون النسبة خارج جية وفي الثاني طرف لوجود
وهو معنى كون النسبة موجودا خارجيا فنحن في الثاني لا بقدر في اثبات الاول وعلى كل حال هو بيان
نتجته شي اما على الاول فلان المطالب يحصل بمجرده اختلاف الخارج في الاثبات والنتيجة
سواء كانا طرفا لنفس النسبة او لوجودها في كليهما او لنفسها في احدهما ولوجودها في الاخر
فبما في المقدامات مستدرك مع ان اختلاف الخارج فيهما كما يتوقف على بيان انه في احدهما
معنى خارج النسبة يتوقف ايضا على بيان انه في الاخر بمعنى هذا المعنى وان لم يصر في الشاذ
اصلا واما على الثاني فهو ان المقصود يحصل بالاسرار اليه لاجل ان قوله للفرق الظاهر في القولين
من 101 الخارج في الاول طرف لنفس المحول وفي الثاني لوجه فنحن في الثاني لا بقدر في اثبات
الاول فنقول فانما لو قطعنا النظر مستدرك ولا يظهر له وجه ربط بالسابق وبما هو كوا
عن الاول باه المقصود هو ان اثبات النسبة الخارج جية حق ولا بقدر في نفسه كونه
خارج جية ولم يقصد بقوله للفرق الظاهر بين القولين الى ان الخارج في احدهما طرف
لنفس المحول وفي الاخر طرف لوجه في النسبة فلهذا لا يبين معنى النسبة الخارج جية
في صورة الاثبات والنتيجة ويتبين الفرق بينهما بان الاول حق قطعا مع طلاله على الخارج
بعض خارج النسبة الذهبية وسكت عن بطلان ذلك لظهور جدها في اثباتها وكون

60 وكون الخارج في مرفق الاعيان لظهوره وتبليغا الفهم اليه مع ان غرضه كونه الاول
حقا وكون الخارج في بعض خارج النسبة نوع غرض لبطانته وكون الخارج في مرفق
الاعيان في مرفق ليل عدم قدح في خارج النسبة في اثباتها ان الخارج في الاثبات معنى
خارج النسبة الذهبية وان حق وفي الثاني معنى مرفق الاعيان وكونه خارج جية هذا
المعنى باطل وما يفهم من كلامه ان الخارج في مرفق ليل لغير النسبة وفي الاخر لوجودها
فانما هو لان الامر كذلك في الواقع لانه مداد الفرق وعلى كل حال ما كان المقصود
ان اثبات النسبة الخارج جية حق ولا بقدر في نفسه كونه خارج جية وعلى كل حال لفرق
بين القولين المستدرك ان الخارج في طرفا لنفس النسبة في احدهما ولوجودها في الاخر ثم على
كون الفرق على المقصود المذكور وود ليل عليه بان القول الاول الذي يكون الخارج في طرف
لنفس النسبة حق قطعا ومعنى وجود النسبة الخارج جية الذي نحن بصدده اثنان هما اما ان
الا الخارج في هذا القول معنى خارج الذهب فهو لانه في الواقع لانه مداد الفرق وتخصيص
القول الاول بذكره بالشعر باه على خلافه مع ان ظهور بطلانه في المعنى عن التعرض لم
نقول فانما لو قطعنا النظر على لعل الفرق المذكور لما جعل على انه ثم ما استلزمه
اي من ان الخارج في صورة الاثبات معنى خارج النسبة الذهبية هو ان يكون
معنى مرفق الاعيان لم يستقم وجه النسبة الخارج جية في كثير من الاحوال كما يكون
الموضوع فيه امرا اعتباريا غير موجود في الاعيان مثل العنق ثياب لزيد وشراكل ابدا
متنوع والعزم نقابل الوجود لان وجه شيء في الخارج شيء وان لم يقصر وجهه في
في الخارج لانه انما هو مداد المحول لا وجهه انما هو كمال الخارج كونه يقصر وجهه
في الخارج البنم وعلى هذا انه في مرفق ليل في صورة قولنا زيد اعلم وجهه في خارج جية
نفس وجهه العنق في الخارج لانه في النسبة الخارج جية
وجه العنق لزيد في الخارج

انما هو كمال
وجهه في خارج جية

فان كان في طرف واحد الوجهين انما يكون ان كان في طرف واحد الوجهين فانه يتجه
 وذكر على تقدير كون الخارج بمعنى ما يؤول الى الاعيان ومن التزم ذكر انكسار لم ان يجيب
 عن هذا بان الوجه على نوعين وجه الشيء نفسه ليس هو الوجه المحمول ووجه غيره
 كسبب الوجه الواحد بل هو كون الخارج طرفا لوجه الشيء نفسه فيكون ذكر الشيء
 موجودا خارجيا واما كونه طرفا لوجه غير فلا وهذا ان كان في طرف واحد الوجهين
 لولا الوجهين في نفسه من هذا الظاهر ان قولنا ان قيام حاصل لزيد في الخارج لا يصدق وجود
 القسم في الخارج بناء على طرفه الخارج لوجهه فيجب ان القيام من مقوله الوضع
 وفي وجهه تاما واذ ذكر لان الخارج انما هو طرف لوجه القسم لغيره لا لوجهه في نفسه
قوله فلو كان الصدق عيانا عن مطابق الواقع لما وقع هذا ان اطلاق الكاذب
 على الخبر المطابق للواقع لا يتناقض ان يكون الخبر الصادق كالكاذب ان مذهب النظام
 ان الصدق مطابق للاعتقاد والكذب عدم مطابقته وهذا ان ثبت ان كونهما تارة
 فان اللازم من اطلاق الكاذب على الخبر المطابق للواقع ليس الا ان الصدق ليس مطابقا
 للواقع فقط بل هو ان يكون مطابقا للواقع والاعتقاد معلا مطابقا للاعتقاد
 فقط كما هو مذهب المسند وكذا لا يلزم كون الكذب عدم مطابقا للاعتقاد فقط
 بل هو ان يكون عدم مطابقا للاعتقاد مع مطابقا للواقع كما في خبره ظاهر ولذا
 لم يذهب اليه احد واما كون الصدق مطابقا للواقع والاعتقاد فقد ذهب اليه الجاحظ
 ثم انه قد سلمه وسكت عن بيان ثبات الآية لمذهب المسند بل جاز في الصدق والكذب
 بل تعرض في جانب الصدق لغير مذهب الخصم ولم يتعرض في جانب الكذب لغير مذهب الخصم
 ان يشير الى ان هذا الدليل لا يثبت مدعى المسند بل انما يثبت مذهب الخصم انما جاز

هذا هو الوجه الذي ذكره في
 هذا الوجه الذي ذكره في
 هذا الوجه الذي ذكره في
 هذا الوجه الذي ذكره في
 هذا الوجه الذي ذكره في
 هذا الوجه الذي ذكره في
 هذا الوجه الذي ذكره في
 هذا الوجه الذي ذكره في
 هذا الوجه الذي ذكره في
 هذا الوجه الذي ذكره في

امانة جانب الكذب فظاهر لانه اطلاق الكاذب على الخبر المطابق للواقع فيدل على ان الكذب
 ليس عدم مطابق الواقع ولظهور ان يتصرف في جانب الصدق ويحكم ان يشير الى
 ان هذا الدليل يثبت مذهب المسند في جانب الكذب لانه اطلاق الكاذب على الخبر
 المطابق للواقع لعدم مطابقه الاعتقاد فالكذب يكون عدم مطابق للاعتقاد
 واما ان يجوز ان يكون الكذب عدم مطابق للاعتقاد مع مطابق الواقع فيصير صدقا
 لانه يذهب اليه ومن لم يذهب اليه احد واما في جانب الصدق فلا يثبت لانه في مذهب
 الخصم ويحكم ان يوجب اثبات الآية لمذهب المسند في جانب الصدق ايضا لعدم
 القابل للفصل فانه من ذهب الى ان الصدق مطابق للواقع والاعتقاد فذهب الى ان
 عدم مطابقتهما ولما ثبت لانه ان الكذب ليس عدم مطابقتهما لاطلاق الكذب
 مع مطابقه الواقع ثبت ان الصدق ليس مطابقتهما جميعا لان القول بان الصدق هو
 مع ان الكذب عدم المطابق للاعتقاد فقط لا عدم مطابقتهما قول لم يقل به احد
قوله ليس بشئ ليس شئ لانه الروايات لا تستدل في مقام المنع فلم ان يقول لم لا يجوز
 ان يكون التكذيب راجعا الى قولهم نشهد باعتباره خبر فاذكر عدمه في منع الخبر
 لم يصادق الواقع لكونه متناغيا مع السند لا يثبت لم لا يجوز ان يكون الوجه على
 المعارضه كما هو الظاهر من عيان المعنى لانه لا يفيق الروايات اصلا لانه لم يستدل بالقول
 لاسم ان المعنى كما في بون في الشهادة وهو ان الخبر الذي تضمنته نشهد كما انه لا يطابق
 الواقع لا يطابق اعتقادهم ايضا فلم لا يجوز ان يكون الكذب باجبا لعدم مطابقته
 الاعتقاد وكان ذلك لما ذكره من المنع ضعفا سكت عنه في شرح المفتاح
 واعتاد المنوع فقال التكذيب راجع الى قولهم نشهد بناء على كونه اجبا راجعا بالشهادتين
 في الحال وعلى الاستمرار لا انشاء للشهادتين

٦١

الواقع في

المنع في

ثم ان المفهوم من شرح المفتاح ان يكون التكذيب واجبا الى الخبر المتضمن وهو ان شهادتنا
هذه من جميع القلب وجه راجح اختار صاحب المفتاح والمتضمن لهذا الخبر المشعر
انما هو ان اللام واسميت فانه يشعر هذا الخبر وهو ان اخبارنا بانكر رسول الله صاكر
عن جميع القلب وصدق الرغبة كما في قوله تعالى لو اننا معكم لظهور ان هذه التاكيدات
ليست كغيرها او لا تكاد في الحكم وكان هذا الوجه جعل المتضمن لهذا الخبر من شهادته
لظهور ان التاكيدات انما هي كالحكم الذي دخلت من علمه وانما لم يدخل في شهادته انكر
لرسول الله فالوجه ان يفسر قوله كما في قوله في الشهادة بان التكذيب راجع الى قوله
نشهد باعتبار كونه خبرا وانما وقع وجه له فيما وقع لان المصنف ذكر في الاصل
وانما كما شرع للتاكيد ان الوجه الاول ان الجواب ان المعنى نشهد شهادتنا واطابت
فيها قلوبنا السنتنا كما يترجم عنه ان اللام واسميت فانه يشعر بان التكذيب في قوله نشهد
وادعاهم فيه الموطاة فجعل ذلك الجواب الاول المذكور في الاصل في تفسير
الجواب الاول المذكور في التاكيد وبكى توجهه بان هذه التاكيدات وان دخلت
في المشهود كغيرها يشعروا بان الشهادة به عن جرحه يد وصدق رغبة فيجوز ان يجعل
هذا الخبر وهو ان هذه الشهادة صادرة عن جميع القلب متضمنا لقوله نشهد انكر رسول الله
والمراد بقوله وجه له فالتكذيب راجع الى قوله نشهد انه راجع الى شهادته انكر رسول الله
لا يجره شهادته لفظ الشهادة ايضا لا يخرج عن كيد المتكذب لانها تدل على العيان
وان المشهود به صاير ما عدا الشاهد ولو اضر الاخبار بلفظ الشهادة في الدعوى
والخصومات كما عرفت في الفقه هذا وقد ذكر صاحب الشرح في قوله تعالى ولا يذنبون
كذبون ان المراد بكذبهم قوله نشهد بانهم وباليوم الا فروع ذكره في شرحه في شرح المفتاح
ان امنا

ان امنا

ان امنا اخبارنا لا انشاء فيجعل الصدق والكذب في قولهم فيضمن اخبارا بصدور عنهم
تعال في هذا يجوز وجوب التكذيب في شهادته وان كان انشاء **د** ان في شهادته
هذا الاخبار انما هي عن الموطاة **ليس** معنى شهادتهم الاخبار شهادتنا انهم اطلقوا لفظ
الشهادة على معنى الاخبار فادون بلفظها فلفظها على المعنى انهم خبرون اخبارا خاليا
عن الموطاة وليسوا بشاهدين فكذا يولد قوله لم نشهد باعتبار لفظة خبرا كاذبا
وهو ان اخبارنا هذه الشهادة والموطاة وان سلم انما ليست مشروطة ومطلوب الشهادة
لكن ذلك الموكدا في كلامهم على ان شهادتهم هي المختصة بالموطاة فكانهم قالوا اخبارنا
شهادتنا مع الموطاة والفرق بين هذا الوجه وبين الوجه الاول اذا فسر بوجوب التكذيب
الى نفس شهادتنا لان التكذيب في هذا الوجه راجع الى الخبر الذي تضمنته شهادتنا وانما اذا
بما ذكره وجه له فالفرق ان الخبر المتضمن ثم مولانا شهادتنا هذه مع الموطاة وهذا
هو ان اخبارنا هذه الشهادة مع الموطاة وبمعناها بوليتي **د** فظهر ما ذكرنا في
ما قبل ان الجواب كقضي هذا الجواب عن الفسار بعزل ومن التحقيق لمكان بيانه
ان النظام يستدل بانه تكذيبا متافيا في خبر مطابق للواقع بناء على عدم مطابقته
لاعتقاده من قبل المستدل انه توجه لهم كاذب في نفس الامر في الخبر المطابق بناء على عدم
مطابقه الاعتقاد حتى يستقبح كونه ان التكذيب عدم مطابق الاعتقاد فانه لو كان كذبا على
بالنسبة الى اعتقاده لم يلزم ان يكون التكذيب عدم مطابق الواقع في اعتقاده
فتوجه الجواب عن مستدلالهم في منع وجوب التكذيب في قوله انكر رسول الله فضلا
عن وجوبه اليه فحسب نفس الامر لا يجوز ان يرفع الى الشهادة او سميتها ولو سلم
وجوبه اليه فلا يلزم ذكر نسب نفس الامر لا يجوز ان يكون بالنسبة الى اعتقاده
و في يجوز ان يكون الكذب لعدم مطابقه الواقع في اعتقاده

التكذيب

ان امنا اخبارنا لا انشاء فيجعل الصدق والكذب في قولهم فيضمن اخبارا بصدور عنهم
تعال في هذا يجوز وجوب التكذيب في شهادته وان كان انشاء **د** ان في شهادته
هذا الاخبار انما هي عن الموطاة **ليس** معنى شهادتهم الاخبار شهادتنا انهم اطلقوا لفظ
الشهادة على معنى الاخبار فادون بلفظها فلفظها على المعنى انهم خبرون اخبارا خاليا
عن الموطاة وليسوا بشاهدين فكذا يولد قوله لم نشهد باعتبار لفظة خبرا كاذبا
وهو ان اخبارنا هذه الشهادة والموطاة وان سلم انما ليست مشروطة ومطلوب الشهادة
لكن ذلك الموكدا في كلامهم على ان شهادتهم هي المختصة بالموطاة فكانهم قالوا اخبارنا
شهادتنا مع الموطاة والفرق بين هذا الوجه وبين الوجه الاول اذا فسر بوجوب التكذيب
الى نفس شهادتنا لان التكذيب في هذا الوجه راجع الى الخبر الذي تضمنته شهادتنا وانما اذا
بما ذكره وجه له فالفرق ان الخبر المتضمن ثم مولانا شهادتنا هذه مع الموطاة وهذا
هو ان اخبارنا هذه الشهادة مع الموطاة وبمعناها بوليتي **د** فظهر ما ذكرنا في
ما قبل ان الجواب كقضي هذا الجواب عن الفسار بعزل ومن التحقيق لمكان بيانه
ان النظام يستدل بانه تكذيبا متافيا في خبر مطابق للواقع بناء على عدم مطابقته
لاعتقاده من قبل المستدل انه توجه لهم كاذب في نفس الامر في الخبر المطابق بناء على عدم
مطابقه الاعتقاد حتى يستقبح كونه ان التكذيب عدم مطابق الاعتقاد فانه لو كان كذبا على
بالنسبة الى اعتقاده لم يلزم ان يكون التكذيب عدم مطابق الواقع في اعتقاده
فتوجه الجواب عن مستدلالهم في منع وجوب التكذيب في قوله انكر رسول الله فضلا
عن وجوبه اليه فحسب نفس الامر لا يجوز ان يرفع الى الشهادة او سميتها ولو سلم
وجوبه اليه فلا يلزم ذكر نسب نفس الامر لا يجوز ان يكون بالنسبة الى اعتقاده
و في يجوز ان يكون الكذب لعدم مطابقه الواقع في اعتقاده

واما جعل الجوار كقضي هو المنع والوجوب اثنان ليسا بسند لان ظاهر الكلام ان الوجوب
 الثلثة او الوجوب الاخير معارضة كل واحد على المعارضة لم يتم الجوار لوجود المنع المستلزم
 اما على الاول فيبان يقال انهم رجوع الكذب الى خبر تضمنه تشهد وهو لم يثبت هذا الخبر
 لا بقاء اعتقادهم ايضا فلم لا يجوز ان يكون رجوع الكذب اليه لعدم مطابقة
 للاعتقاد واما على الثاني فيبان لمنع رجوع الكذب اليه سببها وهو لم يثبت الخبر الذي تضمنه
 لا بقاء اعتقادهم ايضا واما على الثالث فيبان يقال هذا المشهور بان لا يطابق
 الواقع اعتقادهم لا يطابق اعتقادهم فلو سلم رجوع الكذب اليه بوسط عدم
 مطابقة الواقع اعتقادهم لم لا يجوز ان يكون بوسط عدم مطابقة الاعتقاد
 وقد جازى عن الآية بان المعنى ان المتناقضين لقوم كاذبون عاكسهم الكذب فلا تقيد
 عليهم بالجهل بل وان صدر منهم كلام صادق وهو شهد انهم برسان لكن فان الكذب
 قد يصدر **وس** مع الاعتقاد بانه مطابق لظاهر انه جعل قوله مع الاعتقاد متعلقا
 بمطابقة حاله عند كل حال عن خبر المتبني اذ لا يصح على الاصح ولذا لم يجعله تعريف
 فصح الكلام قوله مع ضابطها حاله عن خلوص مع انه ابعد عن المتألف من جعله حاله
 عن ضمير خاص ثم انه رجع ضمير مع قوله عدمها مع الاعتقاد المذكور وسابقا
 المفسر بالاعتقاد بانه مطابق وفسر الضمير بالاعتقاد بانه غير مطابق فاصطف
 الراجع والمرجوع وهذا احد الامور التي اختلفت في حملها على ان يرجع الى العلة
 حتى قال رحمه الله بفضيلة العجب كسبائة ولو جعل ضمير مطابقة للواقع وقوله مع الاعتقاد
 ظرفا لغوا متعلقا بالمطابقة ان المطابقة الواقعة مع الاعتقاد ان مطابقة جميعا
 وكذا قوله عدمها مع معني عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد مع عدم مطابقة شيئا منها
 ان عدم

63 اي عدم مطابقة الواقع وعدم مطابقة الاعتقاد على ما هو معنى السلب الكل لا هو مطابقة
 المحيى على ما هو معنى رفع الاحكام لكل كان المعنى على ما ذكره رحمه الله في غير استنباط
 في اللفظ ولم يحتج الى بيان الزوم بان اعتقاد المطابقة مع الاعتقاد
 وكذا بان اعتقاد عدم المطابقة وعدم مطابقة الاعتقاد لان مطابقة الاعتقاد
 وعدم مطابقة يكونان مذكوريين طويلا وكانا اما لم يثبت حملهما المذكور لوجوب
 احدهما اقتضا كلام الايض فانه ذكر فيه مطابقة الواقع مع اعتقاد المحيى فان قوله
 له ما منع من ذكر التوضيح **والثاني** ان عدم مطابقة الواقع والاعتقاد متساويان لعدم
 مطابقة الواقع مع عدم الاعتقاد أصلا وان كان التساوي لا يخرج عن بعدوانه من اقسام
 الوسط على ما ذكره رحمه الله مع ان عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد كمثل معني في الاجاب
 الكل وانما يوجب قولنا من اقسام الوسط على ما ذكره الكذب **وس** ضوون
 توافق الواقع والاعتقاد يقال لو لم توافقا ستارم ايضا اعتقاد المطابقة
 مطابقة الاعتقاد واعتقاد عدم المطابقة عدم مطابقة الاعتقاد من غير استنباط
 فانكر اذا اعتقدت مطابقة كذا السناد تحتنا للواقع فقد طابق هذا الخبر اعتقادك
 وكذا اذا اعتقدت عدم مطابقة كذا السناد فوفقنا للواقع لم يطابق هذا الخبر
 الاعتقاد كذا ذكر لان العاقل انما يعتقد اكل الذي يعتقد ان مطابق للواقع واذ كان
 الزوم بان اعتقاد المطابقة ومطابقة الاعتقاد ثابتا مطلقا توافق الواقع والاعتقاد
 او تنافي وكذا بان اعتقاد عدم المطابقة وعدم مطابقة الاعتقاد لم يحسن تعليل
 الزوم بالتوافق قال ان الزوم التوافق في جميع صور الصدق وفي جميع صور الكذب
 ممنوع فانكر اذ اريد اطلاقا واعتقدت انه زب لكن في الواقع انه لم يثبت رابطة
 فخذ الخبر بطابق الواقع واعتقدت مطابقة ايضا مع نفي الواقع والاعتقاد وكذا ذكر

وكذا قلنا في العيون المذكورة رأيت بكرا قصد الى الكذب فهذا الخبر لا يطابق
 الواقع ويعتقد عدم مطابقته مع خالف الواقع والاعتقاد المستقيم الا ان يقال
 التوافق الاول بان الواقع والمعقد في رجل وفي آت بانها عوم رؤيته بكرا
 وكثيرا ما يقع الخطأ في هذا المقام ذكر بعض الشرائع في ترميز هب كما حذر ان الخبر
 ان مطابق الواقع واعتقد الخبر مطابقا بغير ضرورة وان لم يطابق بغير واعتقد عدم مطابقته
 فكذب وان طابق بغير واعتقد عدم مطابقته او لم يطابق بغير واعتقد مطابقته فلا يصادق
 ولا كاذب موهوب لان نزل سباني اقسام الوسط وما المطابق بغير معتقد الاعتقاد
 اصلا وعدمها مع عدم وكذا في خطبة في ترميز هب النظام حيث توهم المشكوك
 فيسبح بغير يجوز اعني لزوم الوسط وهو ايضا خطبة لما سبني ان المشكوك خبر
 ولا يلزم الوسط **وليس** ما نفى منه العجب **الكلام** موجه الصدق والكذب
 عن بعض الطباق الحكم اعتقاد الخبر واللاطابق لذكر سواد كان ذكر الاعتقاد
 خطأ او صوابا ثم ذكر ما يدل على ان قوله وواسم يشهد ان المناقبة كاذبون
 متمسك هذا البعض وقال **العلم** في شروحه ان قوله طباق الحكم حيث لم يقل فكر
 الحكم كما في هب الجمهور لان هذا الحكم المعهود الذي هو المطابق للواقع
 فحله على هب كما خطا وقال **رحم** لشد شريك الحقائق هذا خطبة عظم لانه جعل
 ضمير لاطباق الحكم الخبر المطابق للواقع مع عوهم الى الحكم المفتر بالمطابق
 ولم ينظر الى قوله سواد كان ذكر الاعتقاد خطأ او صوابا ولا الى ان قوله تعار
 واسم يشهد ان المناقبة كاذبون ليس بظاهر مالا في هذا المذهب لان خبر
 المناقبة خبر التفسير وسط فلا يكون الا ان متمسكاته ثم اخبر في مذهبنا
 في نفي الوسط

محرر

ممن

في نفي الوسط وزعم انه المشهور موانه لا ذكر له في كلام القوم وموان الخبر ان طابق الواقع
 والاعتقاد جميعا صدق والله فكذب ثم قال وممن مذهب في عناية السخافة
 وموان الخبر ان مطابق الاعتقاد صدق والله فكذب اطلاق المصالحكم وسياق كلامه
 يدل ان على انه يدر هذا المذهب **وليس** اقرى على انه كذا با ام به حنة في بعض الشرائع
 تبين استدلالا كما حط بحد الآية على ان ام متصلة لكنها منقطعة بمعنى بالواحدة على
 الترتيب في انكار العيب لان شرط المتصلة ان يليها احد المستويين والآخر الهامزة
 وانه مفقود منا ولا يكفي عليك ان تبين الاستدلال على ان الاخبار وحال يكون غير
 الا في آراء وهذا اجل على تقدير كون ام منقطعة ايضا لان الاضراب عن شيء انما يكون
 الى غيره فان دفع بانه يجوز ان يكون الاضراب عن مجرد الكذب لا الكذب مع شفاة
 اخرى يدفع بانه يجوز وقوع المتصلة بين هذين الاخرين ايضا **وليس** لكان اظهر لان عدم
 اعتقاد الصدق لا يصلح دليلا على عدم الصدق ولا على عدم اذلة اما الاول فظاهر
 واما الثاني فلا يتم لو اذلة وادب الصدق لم يانم منه جزمهم بالصدق بل التردد بين الصدق
 وغيره وعدم اعتقاد الصدق لا يثبت اذلة على هذا الوجه لا يقال في الاستقيم
 قوله لا يتم لم يعتدوا اصلا كسر حكم رحمة بان خبره اظهر منه بغير ظهور واستقامة
 لا اقل وقد صرح في آخر الصحة لا يقال **فقد** اشار رحمة بقوله لا يريدون
 بكلام الصدق الذي هو محل اعتقادهم الى توجيه استقامته بمعنى ان الصدق
 بعيد عن اعتقادهم غاية البعد حيث لا يجوزونه اصلا فلا يصح ان يرد به با صدق
 التردد لان استنكاز النجوز كمن يما كان في ذلك لم يعتدوا على هذا المعنى فصار
 قباله ولو قال لا يتم اعتقاد عدم صدقه لكان المذهب **وليس** في كونه خبرا كاذبا
 او ليس خبر

64
 وقد خفف الرجل بغير
 سخافة من سخافة
 سخر حافة حافة

الاول هو ان كان المحمود فيه انما هو مجموع الاعراض لا احد منها ومثله ان كان
 كقول الصدوق والكذب **قوله** وفيه بحث لما ذكره من انه لا يتصور ان كلام الناس
 ينزل ان كان الطهور لا يشاء والارلق والاختيار وهذا ذهب المحققون الى ان كلام
 ليس بخبر ولا انشاء ولا يتصف بصدق ولا كذب **قوله** وفيه البحث في بيان
 في شرح قوله ان ضد الخبر ان المولى بالخبر يكون بصدق الاخبار والاعلام
 لا من تعلقه بالخبر والاعلام من غير قصد وسعود لا يتصور
 فالكلام اذا خلا عن ذكر كسب خبر او كان احتمال الصدق والكذب من لوازم الخبر
 ولو كان قوله مولا لا خبر الكمال فاما ان كان ليس كذلك وان خبره ان الكلام الذي
 هو خبره لا يلزم ان يكون القصد فيه الى الاخبار والاعلام كما سبقت ان اجماع الخبر
 كسب اما قوله لا خبر اخر اظهر من كلامه ان القصد والشعور مدخل في الخبر كسب
 بسم ان قول مولا غير محتمل للصدق والكذب لان جعل استعماله بغير قصد
 المحققين لعدم الاحتمال ولبيان علمه **قوله** وفيه نظر لوجوب علم المتكلم في
 ان الله انه لا فرق بينهما اصلا كما هو ظاهر عبارة فليس يوجب علم المتكلم في
 الخ وان الله انه لا فرق بينهما بخلافه في احتمال الصدق والكذب فذكر كلامه
 لان الصدق والكذب كاذب والشيخ انما يتوجهان الخ واما قوله وظاهر النسبة
 المعلوم الخ فقد ضرب دمه عليه الخط بعد استنفاذه **قوله** ولا كسب في علمها
 كانه بيان في دفع سواله في قوله من وجهين احدهما ان الاستدراك ان تقدم من جهة
 فهو متأخر من جهة اخرى ومن ان وجوب متأخره عن وجوده مالا لا وصف لها فاما خبر
 احدى الجهتين دون الاخرى وان كان اللفظ الموضوعي يكون منه اليه وان تأخر
 عن الاستدراك

الاخبار

العلم الاول بحال
 الاستدراك في خبر

عن الاستدراك باعتبار وصفه فهو متقدم عليه باعتبار ذاته واعتبار الذات ان لم يكن
 فلا اخل من ان لا يترجح دفع ذكره بانما هو متوقف على ذات الطرفين وذا انها
 لا بحث عنها اصلا حتى تعتبر حالها وما لها من التقدم وكذا تقدم اللفظ الموضوعي
 باعتبار الذات فاما اعتبار الذات لا لا بحث عنها لم يعتبر التقدم الذي باعتبارها
قوله اما الحكم او كون الخبر عالما بقبل ما لا يلزم فلا يصدق الفصل
 بينهما لا حقيقيا ولا منعه جمع ولا منع خاتمة كجبت منع الخ لو ان استدارم نقيض كل
 من الطرفين عين الآخر ولا شك ان نقيض اللازم للاستدراك عين لما لا يلزم بل نقيضه
 وكجبت منع الجمع ان استدارم عين كل منهما نقيض الآخر ولا شك ان عين لما لا يلزم بل نقيضه
 نقيض اللازم بل عينه وكجبت الكيفي كذا الاعراض واجيب بان هذا منقضية
 اتفاقه وما ذكر من الاستدراك اما في انما هو في الزمنية وبما في الجواب بان هذا جملة
 شبيهة بالمنقضية لا منقضية كما حقق في موضع فيجيب الشك في جريتها باعتبار
 الصدق على موضوعه لا باعتبار الوجه ليمتنع بهي المازوم واللازم فيجيب ان يكون
 احد الاعراض صادقا على مقصود الخبر بان يقصد الخبر احدهما فاذ لم يصدق المازوم
 يجب ان يصدق اللازم وبالعكس يجوز ان يصدق كلاهما بان يقصد اجمعهما فلا انفصا
 على سبيل منع الخ لو علم ان الشيخ ذكر في الاثبات ان الخبر الكيفي اصنافا اخرى غير
 اجمع وما نفع اجمع وما نفع الخ لو كثر ما رتب ما زيد او اما غير او العالم اما ان يعبر عنه
 واما ان ينفع الخ **قوله** فان لم يلب قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر الظاهر
 من كلامه دمه ان القول بان مدلول الخبر هو الابقاع لا الوقوع استدارم ان يكون مقصود
 الخبر من الخبر ان الابقاع كمن قال بان المدلول هو الابقاع بصدق بان المقصود
 بالاقاع هو الوقوع

65

وان اصدق والكذب باعتبار انه وان كحق مفهوم القضية باعتبار كحقه وكونهم مختلفوا
 في ان الالفاظ وضعت للصور الذهنية او للاشياء الخارجية **فصل** البعض الى الشا
 لان ما في الخارج هو المقصود والاخرون الى الاول لان الالفاظ لا دلالة لها في نفسها
 على ما في الخارج بل دلالتها على الصور الذهنية او لا وبالذات ووسطها هو صور على ما في الخارج
 لا رتباً بينهما كما بين الايقاع والوقوف في موضع الايقاع بدل على الوقوف ويشعر به
 بتوسط الايقاع وكل منصفون على ان المقصود اقل ما في الخارج وما ذكرنا من ذلك كلامه
 رحمه الله وقوله لازم التناقض الوجه ان بقوله لازم اجتماع التقيضين لان التناقض لازم
 قطعاً **وسمى** الاول الى الحكم منها معلومان مما الحكم وكون الخبر عالمه وعلمان
 متعلقان بهما واما الثاني واستفادان متعلقان بهما فاللزام والملازم اما ان يجعل
 متعلقين ان معلومين او علميين او افادتين او استفادتين او مختلفين في جعل الملازم
 معلوماً والملازم معلوماً او افادتين او استفادتين وقس على غيره اقسام ثمانية عشر حاصله
 من ضرب الاربعة في الاربعة **اربعة** منها اقسام الاتفاق واثنا عشر اقسام الاختلاف
 هذا الاتفاق بين الاستفادتين والعلم وان لم يفرق بينهما كان اقسام الاتفاق ثمانية واثنا عشر
 الاختلاف ستة فالجواب تسعة حاصله من ضرب الستة في نفسها فمجموع احتمالات عقلية
 وقد ترك منها اقسام الاختلاف في محافظ على التماسك بين الملازم والملازم وما استلزمه
 اليه بقوله ويكن ان يقال يجوز ان يكون فسانها كما تبين وترك من اقسام الاتفاق
 كونها افادتين لان الاتفاق اما ان ينسب الى الخبر او الى خبره واما ما كان فلا ينسب جعلها
 فابن الخبر وجعل الخبر فيها هما واثنا عشر اقسام جعلها استفادتين او المصنف
 علميين على ما ذكره في تفسير كلام السكاك هذا ان فوق بين الاستفادتين والعلم والاطن

بين العلمين

وللان جعلها استفادتين فقد جعلها علميين وبالعكس ثم ان جعلها معلومين **66**
 لم يجعل الملازم باعتبار وجوده لانه لا يلزم من وجود الملازم اعني الحكم في نفسه قيام
 زيد في الخارج مثلاً وجود الاخبار والمخبر فضل عن كونه عالماً به بل جعل الملازم باعتبار
 العلم فيها كما افاد بدهله اليه بقوله معنى الملازم ان في اوجه الملازم فقط كما اشار اليه
 بقوله ويكن ان يقال على هذا الوجهين كما ستعرف اما في الملازم فقط فلا لما عرفت
وسمى الملازم المجهول المساواة لما اطلق السكاك الملازم والملازم
 على المعلومين وكان الملازم بينهما باعتبار العلم لما يتبينه على ذلك بقوله كما هو حكم
 الملازم المجهول المساواة لان حكمه هو ان العلم بالملازم ان يكون مستلزماً للعلم
 بالملازم من غير عكس كعمل مساواته اياه لان العلم بوجود الملازم انما يلزم من العلم بوجود
 الملازم اذا علم مساواته اياه فاذا جعلت لم يلزم فعل هذا يكون قوله المجهول المساواة
 على حقيقة الصريح من غير ان يجعل كتابة عن العلم ويكون في انشائه على علم فابن جليله
 وعلى ما ذكره رحمه الله لا يظهر له فابن بعينه بها لان توجيهه هو انه لو ذكر العلم لا يختص
 بالعلم الواقعي لكن هذا الحكم لا يخص بل يعلم الاستفادتين في ذكر المجهول المساواة كناية
 عن العلم مطلقاً لكونه لازماً لتلك خبراً لا غير نسبة الحكم الى الواقعي مع عدم
 اختصاص به وبثبوته في الاستفادتين ايضا لانه لا يلزم من مجرد نسبة اليه اختصاص
 به وليس المقصد ههنا البيان هذا الحكم وموضع وجوبه يلجس بيان مجموع مواضع
 ولو نسبت الحكم معنا الى الاستفادتين كان وجهاً ويكون هناك ان الملازم باعتبار
 العلم لكن لا حاجة الى جعل المجهول المساواة كناية عنه لان تلك الاشياء ذات حاصلة فيه
 ايضا بقى خدشه وهي ان حكم الملازم المجهول المساواة هو ان العلم بوجود الملازم مستلزم
 العلم بوجود الملازم من غير عكس

في الملازم منها
 باعتبار الوجه

في الملازم منها
 باعتبار الوجه

والعلم هنا انما اعتبر بالنسبة الى افضل المازوم واللازم لا الوجود وما يقال
 انما ذكر المجهول المساواة وادله اللازم الا ان يكون اوله مجهولية المساواة لعدم
 جزمها فيه ان اطلاق الجمل بالشئ في صون الجزم بعده لا حسن **قوله** وزعم العلما
 توجيهه ان الزوم بينهما كان باعتبار العلم فيما كان الزوم واللازم في الحقيقة
 عليهما هذا ان لم يفرق بين الاستغناء والتعلم وان فرق بينهما قلنا في توجيهه ان الزوم
 باعتبار الاستغناء دون الوجود فان اللازم والمازوم في الحقيقة استغناء وان
 الاستغناء انما هو اطلاق اللازم والمازوم على ما هو كذا في الحقيقة **قوله** لكنه
 توافق ما اوله المصلا في جعل الاول في الفايق علم المتخيل طيب بالحكم من الجبر واستغناء
 منه والثانية من اللازم ما علمه يكون المتخيل عالمه **قوله** فانه لا يجوز ان يجعل المص
 الاول والثاني نفس الحكم وكون المتخيل عالمه وانما ذكر العلمين لان الزوم باعتبار
 وهو بصير في الزوم وغاية ما يمكن ان يقال ان امتناع الشئ ظاهر في امتناع
 وجهه والظاهر انه حل امتناع الاول والثانية على امتناع وجودهما وبارز من حل
 الاول والثانية على العلمين **قوله** وموخر لا فاصح به صحت المفتاح حيث
 قال واما اكمال المقضية لتعرف المسند اليه في اذ كان المقصود من اكمال
 افان السماع فاصح فيفيد عليها والسند في ذكره هو ان فايق الجبر لما كانت
 من الحكم اوله في اول قانون الجبر ولازم الحكم وهو انكم تعلم حكم ايضا
 قوله وعلم بذكر الحكم من الجبر نفسه فيذكر لانه علم بالحكم من غير الجبر كما اذا ساء
 للمازوم وجود الجبر فضل عن علم المتخيل يكون المتخيل عالمه **قوله** والاول
 باطل لان قال اذا خبر الله تعالى خبره وعلمنا منه الحكم فعلمنا بكونه ما علم بالحكم كان

والثاني

لان

كان حاصله قبل ذكر علمنا بان تعلم احاط بكل شئ علمنا وهذا الحكم مندرج في قطع لا يمنع
 تحقق علمنا بان تعلم علم هذا الحكم كصومه فسل علمنا به كصومه **قوله** فان قيل كثر اما
 يمنع كتمل ان يولد هذا على المقدم الاول القابل لمتنع ان لا يحصل العلم التام عند حصول
 الاول كما ان قوله وايضا يولد على المقدم الثانية القابلة لمتنع ان لا يحصل العلم
 الاول عند حصول الثاني وكتمل ان يولد على مقدم من دليل المقدم الاول وهو ان علم حصول
 العلم التام سماع الجبر من المتخيل ويولد هذا الاقوال انه اقتصر على ذكر السماع ولم يتعرض
 لحصول العلم بالحكم **قوله** وفيه نظر وجهه ان يقال **قوله** ان السماع علم تام حصول
 صون الحكم في ذهن المتخيل لا بد من التماس النفس وتوجه العقل الى حال المتخيل بالنسبة
 الى الجبر **قوله** ويمكن ان يقال قد عرفت ما قدمنا ان مولى ان ما هو اللازم حقيقة للفايق
 هو كون المتخيل عالمه ان يكون مولا زم الفايق باعتبار الوجود والتحقيق باعتبار
 العلم واما المازوم اعني الفايق فيجوز ان يكون هو المعلوم والمازوم باعتبار علم
 وان يكون هو العلم والمازوم باعتبار الوجود وكل جهة اما الاول فالحق واما الثاني
 بين المازوم واللازم واما الثانية فالحكم المازوم فانه يكون الزوم باعتبار
 وجودها واما في الاول فيختلف جهة الزوم فان الزوم فيه باعتبار العلم
 في المازوم والوجود في اللازم **قوله** في وجه الوجه ان يقال استحق الحكم لان
 ان يكون المتخيل طيب مستحق الحكم ومشاهدة له عند وجوده الجبر حتى لا يحصل العلم بالحكم
 من الجبر **قوله** وان كان عالما بالفايق نقل في انكواش عنه بعد له ان المراد بالفايق
 ما يعي لازم فايق الجبر لا فايق ايضا فانه في ان لا وجه لتخصيص الفايق بالذكر
 فان جرد العلم بحال انقضى عدم العاد الجبر وكتمل ان يكون قصده وهو انه الفايق
 عليه على المعنى للفقهاء

٦٧

ان ما يكون مقصودا من الخبر فيكون المعنى انه يلحق الخبر بالعلم بالفائدة ولا منهما مع كونه
 عالما بما هو فائدة الخبر والمقصود منه فان هذا العلم يقتضي عدم الالتقاء وكأنه انما يختار
 ذكره لان الحمل على المعنى الاصطلاحي سواء اريد الفائدة فقط او مع لادنها لا يصفو
 على سبب استدراك **وليس** للسائل العارف بما بين يديك يعني ان المجيب يقول
 هو كتاب يصدر الاخبار والاعلام للسائل العارف بفائدة الخبر ولا منها لنزله
 فقول الجاهل ذكره الاظهار ان يقال المجيب ليس يصدر الاخبار والاعلام للسائل
 بل يصدر جوابه فانه لا شك ان موسى عليه السلام يصدر الاعلام لكن سبحانه بما ذكر
 من انكم فانه امر لا يلحق باحد المؤمنين بل انه حال لما سأل لزم الجواب **فليس** وانما
 ان شاهد اعلم ما ذكرنا انما يعلم الشاهد وكتاج اليه لا يثبت امر غريب تنزل
 العالم بالفائدة منزله الجاهل بذكر ليست الغرابة باعتبار خصوصية الفائدة بل
 باعتبار جعل العلم بالشئ منزله الجاهل به فاو لا كلامه بل لغرض شاهد اعلم الغرابة
 في تنزله العلم منزله الجاهل ليس باعتبار خصوصية العلم بل باعتبار رايه جمل وجود
 الشئ منزله عدم فاو لا الالة الثانية شاهد اعلم ثم لا شك ان الالة الاولى انما تنزل
 على جعل وجود العلم بالحكم المذكور وهو ان ما له نصيب في الآخرة منزله عدم
 وهذا الحكم ليس اعلم من فائدة الخبر وكذا الالة الثانية انما تفيد جعل وجود العلم منزله
 عدم وانه ليس اعلم من العلم بقوله في الالة الاولى اعلم فائدة الخبر وعبره في الالة
 الثانية ثم اشار الى بيان التعجب وان وجود الشئ سواء كان هو العلم او غيره محال تأمل
 ولذكر سكت عن حديث العموم في المفتح وعناية ما يمكن ان يقال **فلا** ولدت
 الالة الاولى على ان تنزل العلم منزله الجاهل لا يتوقف على ان يكون المعلوم فائدة الخبر
 صد علم

فقد علم بالآية ما ذكر من العموم او انه اراد بالعموم مجرد ذكر ان عدم التخصيص
 بالفائدة وقس على هذا حال الالة الثانية ثم انه نقل في كواشي عن صاحب التنقيح
 اعتراض على ما ذكره من التنزيل في الالة الاولى وهو ان صدر الالة يصح فهم العلم
 بان لا خلاف ولا منفعة في ذكر الشئ في الآخرة وقوله وليست ما شروا ايها غايه
 المظرة في الآخرة على ما يقتضيه كنهه ليس الموضوع للذم العام العلم انما المسمى عليه
 لو كان يعلمون شئ من ضمنه ليشروا في صدر الالة ان ثبت علمهم بعدم المنفعة
 وفي آخرها ثبت جهلهم بفائدة المظرة فلم سئل العلم والجمل باو واحد فقط ان المباحثات
 ليس لها منفعة اي ثواب في الآخرة ولا مظرة فيها ايضا فيمكن ان يعلموا ان لا خلاف لهم
 في الآخرة ويعلمون ما يلحقهم من المظرة والعذاب في ما ذكره في شئ المفتح ان موسى
 ليس ما شروا او موسى لمن اشترى ما له في الآخرة من خلاق ولقد ورد ما شروا
 وعدم تعلق بغيره في الآخرة ويرى نصيب عليه لا يدفع ذكره انه قد علم باذكر المعقوف
 ان ليس ثوابا وما اهدا فان موسى اهدى ما عدم المنفعة وموسى الاخرى وجود
 غايه المظرة وسفل احد ما من الاخر كما في المباحثات فكيف يمكن ان يقال
 ليس معنى قوله لمن اشترى ما له في الآخرة من خلاق انه ليس له نصيب اجر عمل ذكر
 الشراء بل ان من اذ كنه هذا الفعل ليس له في الآخرة نصيب اصلا وهذا غاية المظرة البطالة
 فعلى هذا يمد موسى وما ولا يمكن حل كلامه بهداه على هذا كما لا يخفى فان قوله من يشتري
 ورد ان كان كاسه القيم لا يتوقف على علمه عما في معنى تعليق المذموم به علمه بخلاف قوله تعالى
 لو كانوا يعلمون قلنا فراء الشئ ليس معنونه ليس ما شروا بل كذا وان لا ريب عوا
 واستنوا كما ذكره بهداه وكوم فالحمد اسد ما هم الشراء وعدم ما به ومما **وليس**

68

لا بد من ان يكون العلم بالحق العلم بالحق
 لا بد من ان يكون العلم بالحق العلم بالحق
 لا بد من ان يكون العلم بالحق العلم بالحق

لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الامارة او الاطلاق هذا الجبر ليس في العلم
 ولكن فرض ذلك فلا يخفى لاثبات علمهم باجماع برودة الشر او قد انبث صدر الآلة
 ما يتبين فيه لا سائر علمهم برودة الشر او اما ثانيا فلا بد ان فرض علمهم باجماع برودة الشر
 فلا وجه لنزول علمهم هذا منزلة الجمل فان جهة التنزيل في صفهم انما هي ترك العمل بوجه
 علمهم حيث اذ تكبروا الشر او مولا يصلي وجه التنزيل علمهم هذا منزلة الجمل لان اذ تكبروا
 الشر انما هو من هذا العلم من مقابلة اعني جعلهم بترك العمل لا يوافق ما في المقام
 لانه طرأ في ان العلم المنزول منزلة الجمل هو علم اهل الكتاب بان من يشراه ما له
 في الآخرة من خلاق وكلام القائل الاول طرأ في ان العلم المنزول هو علم اهل الكتاب فيكون
 قوله ليس لهم علم بان من يشراه الخ اعني جعل اهل الكتاب بهذا الحكم وكلام القائل
 انما ينبغي ان العلم المنزول هو علم اهل الكتاب ليعلموا ان العلم اهل الكتاب
 بان من يشراه الخ في الحقيقة كلها ما في المقام في غاية الظهور **وهو ما دلت عليه**
 اصله ما دلت عليه اذ دلت على ما دلت عليه حقيقة اذ دلت على ما دلت عليه لا بد
 ان يتواءم الشئ والاثبات على شئ واحد لاحتياج التنزيل الوجه منزلة العلم وعلى كل
 من التفسيرين لم يتواءم اعال شئ واحد فانه لا بد ان يكسفي في بيان التنزيل بان وجهه هو
 منه عليه جعل كالعالم لان ما توتب عليه من الاثر ليس من حمله ما يترتب على فعل البشر
 فالوجه الصاكر عنه عليه قد نفى عنه هذا الا اعتبار **وهو** واذا كان قصد المخبر ما ذكر
 فينبغي شعور بان الفأرة قوله فينبغي للتفريع لكن وجهه غير ظاهر لانه ما ذكرناه ينبغي
 ان تقتصر على قدر الاحتياج حذرنا عن اللغو حكم مستقل تام معلنة المذكور غير متفرع
 على السابق والتوجيه بان المراد اذا عرفت كقراءة ينبغي لا ساعد عليه العباد
 بل التوجيه

لا بد من ان يكون العلم بالحق العلم بالحق
 لا بد من ان يكون العلم بالحق العلم بالحق
 لا بد من ان يكون العلم بالحق العلم بالحق

بل التوجيه ان ما ذكر من الاقتصاد حكم بمحل ففضل بقوله فان كان المني طلب الخ ولا ينبغي
 هذا على ما ذكرنا ان قصد المخبر الخ وأشار الى هذا التوجيه بقوله وأشار الى التفصيل بقوله
 ولا ساعد الا بوجه بان ما ذكرناه ينبغي ان يقتصر على قدر الاحتياج واسطة في تفرع ما تضمنه
 قوله فان كان المني طلب علمه في فرع الواسطة او لا وفرضه عليها هذا الحكم ونفرض الواسطة
 وان لم يكن ظاهر الوجه بدون ملاحظة تفرع الحكم عليها كمن نظره وجهه **معاد**
 خالي الذهب من الحكم والتردد فيه اما ان يترك الحكم التصديق ومواد ان النسبة واقعة
 او ليست بواقعة او وقوع النسبة او لا وقوعها ومضى خلو الذهب من التصديق غير النفاذ
 بالتصديق وعدم قيام التصديق به وعدم وقوع النسبة عنهم اذ انكم اياهم وعلم حصول
 الوقوع فيه وعلى الاول كحتاج الى الاستحرام في قوله والتردد فيه اذ لا يخفى للتردد
 في التصديق فيبرجع ضمير فاعلم الحكم الذي اريد به التصديق وبره بالضمير معنى الحكم
 وهو وقوع النسبة وعلى الثاني لا كحتاج اليه كمن فيه سوء قصور من جهة ان خلو الذهب
 عن الوقوع باطلا فانه تناول عدم التصديق وعدم نقول اياه ينبغي عن قوله
 والتردد فيه لانه لو جب نقول الوقوع فيصير نقول المدلول عليه كولو الذهب عنه
 مني التردد فيه فينبغي الا يقيد خلو الذهب عن الوقوع بعدم التصديق وقوله لانه
 ان لا يكون عالما بوقوع النسبة الخ كمن ما ذكرنا من الوجهين واما قول المصنف مترد
 في الحكم طابا له فيجعل على الاستحرام على كمال سبوح **وهو** وسبوح الجمل قبل نقول
 المصنف والكل لا يتردد في ذلك سبب فيه وذكر الامام حنيفة عن ابي عبد الله عليه السلام
 من الموكورات واجيب بان تأكيدها ليس على الاستقلال بل على سبيل التبعين فانه ان كان
 هناك موكور لم يجر بجمل اسمية كمن الموكورات والافلا وكله الا بحتاج بانها ليست من الموكورات

الوجه

حيث مثل صوره خاله الزهرى بقوله عمرو وذاهري وقال في قوله ثم انهم بعد ذلك
 طبعوا اكد اثبات الموت بتاكيد بن لثرت بل المخاطب من قوله من ببالغ في الكار الموش
 بما يريهم في الغفلة والاعتراض عن العمل لما بعده وظاهر ان ات واللام في الآية الموكدة
 فلو عدت اسمية اجمل منها لكان في الآية ثلاث تأكيدات في الظاهر ان بناء كونها ممكن
 على افادتها الدوام والاثبات فحققت تأكدها مقام العدول عن الفعلية لانها انما ادل
 عليه في هذا المقام التمسك بالان سندها لا يجرى عدم ولا نها على النحر و
و على لفظ المبني للمفعول نقل عنه في الكواشي انه موافق لروايت وكانه اوفى بقوله
 حسن نفوته ووجب توحيده حيث لا تعرض فيه للمسك والمخاطب على تقدير ان يكون
 مستغنى عن صبغة المعلوم تخيل ان يعود العايد فيه الى المسك او المخاطب كمن نوح
 ان يجعل المعلوم كالجواب **و** لكن بشرط فيه ان يكون للسائل من لا بعد
 ان يكون هذا الموضوع بانه كونهما علامتا التاكيد ومغيبا الغائبة فلا بعد ان يكون
 حسن اللينان بما هو قوفا على ذكر الشرط وسائر الموكدات فليس كذلك فيما ذكره
 مخالفه للقوم باعتبار انهم اطلقوا حسن التاكيد في صوته التردد عن هذا الشرط
 وانه قيد به بل مخالفه لهم باعتبار انهم لم يفرقوا بين التاكيد بانه وبغيرها وانه قد فرق
 ولا تعرض عليه بان كلامه مخالف لكلام السكاه والمصطلح بعد للعكس والاحتمار
 انه لم يجعل بطلان جعل مجرد الجواب اصله فيها ولبلا على ما ذكره من الاستشراط حتى يتوجه
 عليه انه لا يلزم من ذكر البطلان والظاهر انه احد ما ذكره من الاستشراط وقوله انه
 يورى الى ان الاستفهام في شعوبان المستحسن في حكم الواجب وتوكله بوجوب عدم
 هو تنقاه كترك الواجب **و** موكدا بالقسم لما ذكره في الكاشف ان رينا يعلم
 جار

في قوله
 ثم انهم
 بعد ذلك
 طبعوا
 اكد
 اثبات
 الموت
 بتاكيد
 بن لثرت
 بل

جار مجرى القسم في التاكيد كشهادة فيكون موكدا واما السكاه والمصطلح فم يجعله
 من الموكدات فقبيل في وجهه ان عرضه بما بيان الموكدات التي يصير من علم الملحق
 ورينا يعلم علم على حد ليست من افعالهم انا اليكم لمسلون وقبيل ان التاكيد
 مستغنى ان يعنى بالنسبة الى المخاطب استعمل التاكيد ما يكون موكدا عنده لان التاكيد
 لازالة تردد وانكاره فوجب ان يكون الموكد موكدا عنده وقوله رينا يعلم لا يفيد التاكيد
 على عدم الكفا والغیر المعتمد من الكسب بانه ولا يخفى ما فيها **و** وكان الرسل دعوتهم
 يوم ما ذكره الكشاف انه يكتفى عند ملك انظاره من الاشياء من رينا يعلم لا الذي خلق
 كل شيء وليس له شريك في الملك وليس في هذا الوجه سوى من انما يجازي واحد وهو كسنا كما
 الارسل الى الله تعالى موافقه ما ذكره السائر في اذ ان لنا اليهم انباء وقد توجه بان الرسل
 الله والبقولهم انا اليكم برسائون برسائون من رسول الله وان تكذبهم فيكون من مسلمهم
 رسول الله لا في كونهم رسلا من رسلا المرسل فان الخطا في ان انتم تباين اول الرسل
 والمرسل تغليب للمخاطبين على الغائبين ان في الرسل انهم تغليب لمسلمهم عليهم
 ففي هذا الوجه تغليب ان مع امرنا بالتبني موجه في التكذيب في قوله انا برسائون من رسول الله
 الى كون مسلمهم رسول الله لا في كونهم رسلا من رسلا المرسل وهذا هو الظاهر دون الاول
 قوله انا نبينا في الرساله من الله لا من رسول الله بما يقال بل نبينا في الرساله من رسول الله ايضا
 لان منافاة البشارة بالرسالة من الله عندهم بناء على ان الرسول يجب ان يكون من جنس
 المرسل فيستغنى ان يكون رسول الرسول من جنس المرسل ايضا كالرسول لله من جنس
 الجنس بجنس وفيه ان منبأه على ان منافاة البشارة بالرسالة عندهم لما ذكره وجوب
 المجازية بين المرسل والرسول والنبأ في اساءه **و** يعني على ان تكذيب الانبياء منهم
 تكذيب الآخر

71

وقية نظرية لان مجرد وجوده لا يكفي في الارتفاع عما لم يكن حاصله عنده ويتوجه عليه انه
لا يلزم من كلام القائل ان مجرد وجوده كاف في الارتفاع لان قد يكون المعنى اقل من هذا
في نفس الامر من الشواهد ما ان تامل المتكلم اذ تدبر في الارتفاع ليس لانها تكون
معنى للتأمل فيما هو **قوله** ظاهر في التحصيل لان الزمن انما يتبادر اليه واما التفسير
التي تشبهه بانزله وجود الالكاف في نفسه عدم بناء على ما ينزله في نفسه وجود الرب
ما ينزله عدم بناء على ما ينزله فهو وان كان صحيحا لكن الزمن لا يتبادر اليه كيتبادر
الى التحصيل **قوله** ولا يكون مثالا لما نحن فيه **قوله** اذا جعل وجود الرب منزله
عدم لما ينزله في نفسه للرب فيه فهذا الحكم يتبادر الى انكاره وجود
المنزله في نفسه المعنى يكون مثالا ايضا بان ينزله انكاره عدم وجود
المنزله **قوله** ان المحل طلب هذا الكلام هو النبي عليه السلام رضي الله عنه ولا ريب
انهم لا يتكلمون بوجود المنزله فلا يتكلمون في هذا الحكم لان انكاره مبني على انكار كون
الرب منزله لعدم المبني على انكار وجود المنزله ايضا وانزل وجود الرب
من المنزله مبني في عدم خصا والرب معدوم اما تحصيل الاعتقاد فلا يعتبر
ما ينزله على وجود الرب من الله تعالى لان الغرض من الارتفاع ان الارتفاع
انه لا يكون مثالا للمجرد الاعتبار جعل الرب كعدم من غير اعتبار احواله
من جعل الله تعالى المذكور كعدم **قوله** وهو ان كلامه مع نقاله لهذا الحكم هو انه
بما لا ينبغي ان يناسب فيه ولعل ان احد ما القوان باعتبار كمال بلاغته والاعجاز
على ما يناسب مصطلح الاصول **قوله** ان كلامه مع انما هو في الارتفاع بنبوته بالحق است
وكلامه هو كذا فلا ينبغي ان لا يتناسب فيه على ما هو مصطلح اهل النظر والمناسب

والمناسب طبا احتارده من ان معنى كون الارتفاع مع المتكلم ان يكون معلوما او محسوسا
عنده لان جعل الارتفاع هو الاول على ما سبق بيانه وقد توجه بان المراد من الاول
ايضا وضمير هو ان كلامه ليس عابدا الى ما معهم من الاول بل الى مصدر ما ملوه اياه تامها
والنظر فيها وتربيتها هذا ولا يكفي ما فيه **قوله** دفعا لتوهم السهو قد صرح فيها بعد
ان التاكيد المعنوي هو في نفسه لا يدفع توهم السهو وهو ان في نفسه قد صرح فيها
السهو وان نسب الارتفاع في نفسه ونفسه جميعا كما هو الظاهر او ان نفسه فقط او الارتفاع
فيه فقط محال للقول في مناهضة كسبا اما الاول لان فظاها واما الثاني فلانه
اذا لم يكن نفسه دفعا فيما هو وزانه في حيث انه يكون كذا في ضرورة ويكفي في انكار
المانع من دفع التاكيد المعنوي للسهو انما هو الضمير لانه يعود الى السابق ان سهوا
فسيهو وان صوابا فهو لا يفي في نفسه في جاذبه نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
لتوهم السهو ايضا ولا شك في انفسا هذا المانع في الارتفاع في نفسه فان ضمير في الارتفاع
نفي شيء وهو ان الظاهر من العبارة انتساب الارتفاع في نفسه ونفسه لانه لا يربط
فقط لكن ينبغي ان يعدل عن الظاهر لان انكاره لعدم ذاته او لا يربط عدم الصفة
لكن لا بد لهذا الارتفاع من وجه صحيح وانما يتكشف هنا عند التامل **قوله** فليحل وجهه
الكنائية قد يطابق على اللفظ وعلى ذكره واستعماله والاشكال في الارتفاع في نفسه بان يذكر
المأزوم ويريد الارتفاع والبعض نظر الى الاول فيعرفها باللفظ المخصوص وانما وجهه في شرح
قوله الشك على مقتضى نفعه الكتاب فيقال لا يراد الكلام كناية ان ذكر هذا الكلام
كناية بالمعنى الذي ذكره الشك على مقتضى كون الكناية لفظا يكون الكناية هنا
ففسر هذا الكلام ثم وجه الكناية ان الكلام المجرى على التاكيد في مقام انكار الطلب
لفظ استعمال في استنكاره معناه

المذكور

فان هذا الكلام في عرف السغار موقوف على هذا المقام بقصد
 هذا المعنى المستلزم وهو نزل المنكر منزلة النفي فان هذا المعنى سائر موقوف
 مستلزاما او وضع كسائر ام علم المخاطب بان نزل الانكار النفي وكذا الكلام الموكر الموكلة
 في مقام موقوف على هذا المعنى مستلزاما او نزل الانكار النفي ولم يقصد به هذا
 المعنى عند ابراهيم في هذا المقام المستلزم وهو نزل النفي منزلة المنكر او المتروك
 لان هذا المعنى سائر ان كان او نزل مستلزاما او وضع كسائر ام بل هو المخاطب
 للامارات الانكار او تقدم الملوحة لانكاره او نزل او اذا كان الكلام الموكلة كناية
 على تقدير كونه نفس اللفظ يكون ابراهيم وذكر كناية على تقدير كونه كذا اللفظ
 فقد صرح ما ذكره من انه لا يبرهن كناية من غير اشتباه والمناقشة في العبارة
 بعد وضوح المقصود ليست في باب المحصل فيقول ما يارحم الله ابراهيم الكلام على معنى
 بانه معنى الكلام الموكلة وقوله لا لا سوق الكلام مع المنكر على معنى الكلام
 المسوق مع المنكر ثم قوله فذكر المنكر الكلام ان اريد بالقول المعنى المصدرى يكون
 كناية بالمعنى المصدرى الذي ذكره الكلام وان اريد بالمقول يكون كناية بمعنى اللفظ
قوله وكذا المجرى عن التاكيد الى مثل الكلام الموكلة الكلام الموكلة في انه لا يجب
 في كل منهما ما سبق انه يجب ان يكون فيه العرض والاكلام في الموكلة وكون المخاطب
 خالا في ذهنه حقيقة او تقديره في المجرى **قوله** كانه في المتكلم فكان هذه ناقصة خبرها
 انه لا يكون على معنى بانه لا يكون ان جعل الظن معنى المصدر وان جعل معنى المظنون
 فلا حاجة الى تقديره بانه لا يكون كلاما تاما متنا **قوله** ان شئ
 يقال شئت اللحم شيتا ولا سم الشوارد والنشوة السكر والكسب في رتب من العدو
 والباذل

الشيء الذي هو
 في قوله
 في قوله

والباذل البعير الذي اشق نابه وذكر في السنة التاسعة وربما كان في الثامنة
 وتقال للأنثى القبايل واللامون الناقمة المولقة الخلق التي استل ان يكون ضعيفة
قوله ليف شئ الشئ المتفرق المنتشر لقمه جمع والباذل بسعد المسببة السلب
 وصالحها او النفات خاطرها ومباليها في سبيل المراد من لقم شئ بها جمع معها على ان كان
 ابا اصله اللفظ **قوله** ولذا ذكره بالاسم الظاهر في القوم ذكره في الاصل
 ان المعرفة اذا اعيدت معرفة قائلها في غير الاول وقال رده الله ليس على اطلاقه
 وانت خبير بان خلف الاصل في موضع او موضعين لانه في اصله لان الاصل معنى
 الكثير الدارج وليس كان معنى القاعدة والتخلف في موضع معدود في اللفظ ظهورها
 كيف الدليل عليها قيام وهو ان اللفظ في التعرف لهذا الخارجه فيكون المعرفة المعاني
 مشاربا الى المعرفة الاولى فاذا كان الاصل او الظاهر ان المعاني على الاول
 فكيف يكون اعان المعرفة معرفة دليل المغايرة ومقتضيه لها وبالحكم في الظاهر المعرفة
 المعاني كالمضمرة ان الظاهر ان المعاني على الاول كما ان الظاهر ان المضمرة يرجع الى عين
 المذكور سابقا وكما في الاول المغايرة كما في الثاني ان يرجع الى المعاني المذكور
 فلو ان المضمرة هنا لا تشمل القول المطابق للمنكر الذي في ضمير المنكر المتخبر
 كما ان المنكر يشمل ان ياربه هذا المطلق على انه لا ينظر الى اطلاق المنكر اذ
 لان كثير من الامور المذكورة في باب المنكر يخص بها وانما هي في اللفظ بانه
 لانه اعظم شأن من اللفظ في حق خبره ان يخصه دون اللفظ وذكروا لان الذكر
 في احد البابين كاف في خبره ولا حيل بحال اللفظ على المقاسم الى حال الخبر
 على انه قد ذكر المحل فيما قبل بعد ان المجاز العقلي غير مختص بالخبر وفيه نوع اشعار بانه
 قسم المنكر الى خبره الى الغنيم والمجاز

مقتضى المقادير المتينة في الجاه

تجملت على الرجل
 اذا اضرته فاست
 فيه خبره مع

حتى احتاج الى بيان عدم اختصاص المجاز بالخبر ولم يبين عدم اختصاص الحقيقة به
لان عدم اختصاص المجاز سائر عدم اختصاصها بالمتكاز ام المجاز اياها على ما ذكر
الكلام والمصوغ غايته ما يبين ان تعال اذا كان المقصود تقسيم الاستعارات الخبري كان
الموضوع موضع الاضمار لسبب المرجح على ما عدل الى الاظهار واطلق الاستعار
عن قيدا خبري عالم ان ليس المقصد الى تقسيم الاستعارات الخبري بل مطلق الاستعار
وانه لا يصفو عن خبر **و** لم يقل اما خصصه او مجاز كلامه شعريانه لو قال
كذلك افاذا كثر في التقسيم فاعلم انه ومنه ولا على عدم كثر اما الاول في الاظهار
المتعارفة امثال هذا المقام هو الانفصال المانع من كماله سواء كان منع الجمع
او برونه لانه هو الذي يضبط الاسماء واما الثاني فلان العيان الشايع في كل
هذا الموضوع هو المنفصل فاما عدل عنها الى منه ومنه فلا بد من كثره ولا يحار بعد
اختصار الكلام من الانفصال على ما هو الظاهر المتعارف من كثره فاحمل عليه فان فرغ
ان قوله منه ومنه لا لا بد على كثره لا بد على عدم ايضا **و** وظاهر ان البحث
في الحقيقة والمجاز يعني ان الكمال وان كان يقتضي الحقيقة العقلية وقد يقتضي المجاز
العقل ونطبق الكلام عليهما تطبق له على مقتضى الحال لكن مجرد ذكر لا يكفي في الدخول
في المعاني والا لكان الحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من مباحث المعاني لا الكمال
قد يقتضيهما بل لا بد من ان يكون البحث في حيث انهما يطابق بها اللفظ مقتضى
الحال والبحث عن حقيقة المجاز ليس من هذا كميته ولو كانت عنهما من كميته
مكون من المعاني سواء كانا عقليين او لغويين فالفرق بينهما جعل الاول
من المعاني والثاني من البيان يكون كمالا وذكرا وذكر بعض المشرحين وان الحق

التعلق

وان الحق انما هو اخل في المعاني من جهة ان متعلق بطلان مقتضى الحال فلا يثبت
من التعلق بايراد الكلام من التراكيب المختلفة في الموضوع فلو كانت عنهما من جهة
الاولى يكون من المعاني كثر لم يفعلوا ذكره ولا يبعد ان يكون المقصود نظر الى الظاهر
وان العقليين على ما اختار من اقسام الاستعارات هو من ابدال اللفظ بكلام
اللغويين فانها نفس اللفظ **و** لكن بقي خارجا عنه اي بقي التعريف على هذا
الحال وهو ان ما لا يطابق الاستعارات خارج عنه فلا حاجة الى اعتبار التعليل
في نسبة بقاها الى خارج المالا يطابق الواقع الاستعارات بناء على ان قد كان خارجا
بقوله ما هو له ولم يدخل في بيان قوله عند المتكلم **و** اعلم ان اعلم ان فهم ما ذكر
في تعريف المجاز فانه ذكر فيه قيد التناول في فهم منه اعتبار عدم التناول في تعريف
الحقيقة لتعاليها واذا لم يكن هناك ناو ولا نصيب فانه على ان المراد خلاف ظاهر
فهم منه ان ما ذكره على وفق اعتقادي **و** لعدم الاطلاع على السرير فاذا اطلع
عليها بنى الى احوال الظاهر وكلام المتكلم انما يفيد لنا الحكم الذي عنده في الظاهر لنفس
الاول لعدم الاطلاع عليه فالمفهوم من قوله الكلام المفكر ما يفيد المفكر ما يفيد
في الظاهر فافهم انه ذكر انما هو ملكا ان التعريف لا قال حيث قال المفكر **و**
عبارة عن ملكا ليس **و** بل انه يفهم من تعريف المجاز وليس شئ لانها متعاليات
فاخذ قيدا لعدم كماله يكون دليل القيد ذكر القيد بعينه في تعريف الاخر بل لا يحل ليدل
على اعتبار عدم ذكر القيد كسب من الاستعارات في تعريفها كماله وبما ان يقال
ان سبب تعريفها ان الفعل ملكا سبب شئ الى يفهم منه ان الحقيقة هو الاستعار
الى الملكا ليس الذي هو الفاعل فيما بنى له والمفعول فيما بنى له **و** انما هو المفهوم منه
ان استعار الفعل الى الملكا ليس المذكور حقيقة

٧٤

على

واذا لم يقض ان يكون كل حقيقه موصفا للفعل الى الملا بس لذكور اذا غايه الامر
ان توجد ما ذكر ان استناد الفعل الى الملا بس لذكور حقيقه كليا لكن لا يجازى الكلي
لا ينعكس كليا ولا يرضى انعكاسه كذا في الملا بس لذكور استناد الفعل دون معناه فاللازم
ان كل حقيقه من استناد الفعل ولاشك في عدم استقامته لظهور ان من الحقيقه من استناد معنى
الفعل لا ما نقول الظاهر ان قصد المصنف بقوله وللعمل بلا بسات شي اخره تفسير
التعريفين وتحقيقهما كما مر في وجهه فينبغي ان يكون الحقيقه والمجاز ما ذكره للمعاني
وغيره واما الاقتصار على ذكر الفعل دون المعنى فلا بد من الدليل وحال معناه يعرف
بالقياس اليه ومنها بحثان الاول ان الظاهر ان الملا بس موافق على والمفعول
الحقيقيان للالفظيان لانهم قالوا في عيشته راضيه انه يستند فيه الى الملا بس الذي
هو المفعول ومعلوم ان العيشه انما هو مفعول حقيقه لانها موصوفه بالفاعل فاعلى
وذكر في النهر وصام بها وبني لا في المدينه انه يستند فيها الى الملا بس الذي هو الملا بس
والزمان والسبب ومعلوم انها مكان وزمان وسبب الحقيقه لا الحقيقه اللفظ
بل فاعلى بحسبه واذ كان الملا بس موافقا على الحقيقه فقولنا انما هو لقبال واراد
يكون من استناد معنى الفعل الى الملا بس الذي هو الفاعل لقيام الالقبالي بالبناء في صدرها
عنها والاولى ان يخرج امثالي ذكر ما ذكره له ان المراد الاستناد الى ما موله على وجه
استداليه والالقبالي بس ثابته للناسه على وجه استداليه فان الاستناد على وجه التحال
المواظاه اي من موهوبه لها انما موله على وجه الاستفاق اي من موهوبه به وموقام بها
ويمكن ان يخرج ايضا بان موله الاستناد الى ما موله على وجه يكون ثابته والاستناد الالقبالي
اليها ليس على وجه ثبوتها او اراد الاستناد الى ما موله على وجه حقيقه انه موله والثاني

75 وان قال الشيخ اما ان يكون حقه على المص وبعبارة اخرى حقه عليه او الاول الاول
للاستقامه في توجيه كلام المص جعل مثل انما هو لقبال واراد بار باليس باليس بحقيقه
ولا يجازى لتصرف الشيخ ولا يجازيه لان توجيه كلامه باخلاص كلام الشيخ لا يرفع
الا عراض عليه ووجهه على انك لم تنجم ما ذكر سابقا ان تعريف المص غير منعكس لم يرفع
ما لا يكون المسند فعلا او معناه عنه وكذا لم تنجم السؤال بانما هو لقبال على تعريفه للحقيقه
لان مجازيه انما هو لقبال على ما في الشيخ فلا يلزم على المص القول بها وبما هو الرفع باختصار الشق
انك وبقا لما اعترف من حقه المص على الاستناد ان تعريفه يقضي ان يكون ما ليس المسند فيه
فعلا او معناه حقيقه وليس كذلك واجاب بالمنع والسند وابق بقول الشيخ وقد اصاب
المحر وطبق المفضل فان الشيخ رتب في هذا الفن بالنسبة الى الملا بس والسادس حكم بعد التعريف
تعريف المص بناء على قول الشيخ فكذا اياكم بالحقيقه في حقه السند فاما الى الجواز وان حرم
في العيان مبا لفته ومجازيه انما هو لقبال لا يحتاج الى التمسك بقول الشيخ بل يكون ثابته
بالدليل **جواب** ان معناه الاخره يتوجه عليها مستلزم ان يكون كوما صام النهار
بل الانسان فيه وما جرى في النهار بل الماء فيه وما ذكر تحت النجاسه بل التاخر مما اوعى حقيقه
قطعا على ان الاستناد الذي في صورته السند لا شك انه استناد حقيقه ولا يصدر في تعريف
واحق ما نقل عنه رحمه الله في كواشيه ان هذا الكلام ظاهري والتحقيق انه ان اراد باصا م
نما هي افطروا بانام ليال شهر وبار تحت النجاسه حقيقه يكون مجازا والله بان يرد
نفي الصوم حقيقه عن النهار مثل ان يكون حقيقه فالحق والشق انك من السؤال وما التزم
عليه من دخول المجاز العقل مثل ما صام نحاري في التعريف فغير لازم لانه ان اراد به حظر
نحاري فظاهر ان الصوم المنفي معنى لا قطار ليس ثابته لها فلا يلزم دخوله في التعريف

بجلا في القيام المنفرد في القيام وعدمه فانه ثابت لزيد وان اريد نفى الصوم حقيقة
عن النهار فلا شك انه ثابت للنهار حقيقة لعدم القيام لزيد مثلا فاصام بهما في مثل
بالمعنى الاول مجاز غير داخل في تعريف الحنفية وبالمعنى الثاني حقيقة داخل في تعريفها والمثل
انها كل صيام فلا يخفى على اشكاله لانه ان اريد به الاستفهام عن نبوت الصوم للمخاطبة انها
فجاز وان اريد الاستفهام عن نبوت الصوم للنهار ونفسه كما اذا قلت انها كل صيام ام انت
فحقيقة معناه ليس في الصور بل في الاستفهام بالصوم بمعنى واحد لا النهار وبين ظنه بنا كل
فتأمل **قوله** ان غير الملايس لا يظن للتعبير بالملايس فايده اذ يكفي في تعريف المجاز كسائر
الفعل الملايس لا يكون له وانما اعتبار ان يكون ذلك الملايس مغاير للملايس الذي يكون
لم فاعرزا به لاجابة اليه بل ربما ند على ان النقص محال لان المجاز في الحقيقة هو الاستفهام
الا غير ما هو له فجعل الاستفهام الا غير الملايس الذي هو لم يوجب ان يكون المجاز اعم مما هو له
في الحقيقة لان ما هو له اعم من الملايس الذي هو لم على زعمهم فلهذا كسب في قولنا
نكون اعم من الاول ضرورة ويمكن ان يقال **النفق** بيان للواقع لان المذكور من الملايس
غير ما هو له وهو الملايس غير الملايس هو لم لا يخص منه لان اعميه غير الملايس هو ثم غير
ما هو له باعتبار انه يجوز ان يكون الاول ما هو له وهو الملايس وامننا هذا الجواز
فيما ظاهر لتفسير غير الملايس هو لم بالملايس **قوله** وسنمجازا حكيا اما باعتبار
ان كل مجاز عقل انما هو مجاز في الحكم والاستفهام اما ظاهر او مقدر انما هو مجاز او باعتبار
ان المجاز وان كان في الاضافه والابتناع لكلي الحكم اشرف منها فاعتبر الاشراف
في وجه التسمية او ان الاضافه والابتناع منسوبان الى الحكم الاستفهام اما
فالمجاز فيها منسوب الى الحكم فيكون حكيا لما عرفت ان المنسوب الى المنسوب
الى الشيء

121 الشيء المنسوب الى ذكر الشيء **اما** التسمية بالمجاز في الالفاظ **اما** باعتبار **قوله** العلم
ان المجاز في النفي فرع المجاز في الالفاظ او باعتبار ان النفي ما لم يجعل معنى الالفاظ
لا يكون مجازا كما حققناه وعلى الوجهين لا بد من اعتبار الاشراف لان الالفاظ انما يكون
حكيا **اما** منتهى الاستفهام المجازي فاما باعتبار الاشراف ولان الاستفهام مطلقا
والوجه الساطع للكل ان المذكور من المجاز عقل من الاستفهام لا مطلق المجاز العقل
لانه قال من الاستفهام المجاز عقل **قوله** من الحقيقة فيما نقل عنه رحمه الله في الكواشي ان معنى
بيانية وفي العقل ابتداء عال معنى انك تطلب موضع العقل الظاهر ان جعلها
متعلقه بمحذوف حاله على الموضوع وكتمل ان يكون من الحقيقة متعلقا بسؤال وكذا قوله
من الموضوع وكتمل معنى من هذا الاحتمال وبين ما ذكره رحمه الله في الحقيقة
لان المطاع على ما ذكره نفس الحقيقة وعلى هذا الاحتمال الاخر الذي يرجع من الحقيقة اليه
وهو المعنى المجازي ثم انه قيل انما ذكر قوله او الموضوع لان المجاز العقل يجوز ان لا يكون
له حقيقة عند الشيخ في لا يطلبها ولا يطلب ما يرجع من الحقيقة اليه لانها هي اقيمة ما لم
لان الظاهر ان الموضوع الذي يؤل اليه من العقل انما هو الحقيقة وايضا بما منع من انفراد
الحقيقة طلبها **الظاهر** ان الشأن الى ان التأول يطلب الى المعنى المرجع وان كتمل
ان يكون مصدر المعنى المقصود الى المرجع بمعنى المرجع اليه على كذا في الالفاظ
وان يكون اسم مكان ثم انه يقال من تفسير الشيخ للناول ان حمله على الالفاظ
ما استند اليه بما هو له من الحقيقة ومناسبة اياه فانك اذا قلت جري النهر ولا حظت
انك انما استندت الى بيان الذي يكون للماء في النهر لانه مكانه فقد تطلبت الحقيقة ولا حظت
ملا يستعمل المكان لهما وما ذكره رحمه الله من نصيب الفرق فيصالح على ذلك وانما عليه
لان حاصله هو

121

لنقل

المرجع

لأن

وإنما ينقص عن ذكر قوله رحمه الله فيما سجد في قول المعتزلة خلت منه الأفعال كلها وأصل
الكافر بالتأويل والقصد لأنه لا ينسب إليه النسب في الظاهر أن قوله والقصد بيان
لمعنى التأويل وإنما يؤيد فكر بوجوه **أحدها** أن المجاز العقل كاللغوي وكان أن تعد
الموضع الأصل الذي يقضي الموضع وهو الموضع له غيره. لملا خطبه علاقه منها كذكر
العقل بعد موضع الحقن الذي يقضي العقل إلى غير ملا خطبه ملا بسم منها وكلامه مأثور
بالقربة فكان أن ذكر تعريف اللغوي كونه لعلاقه منها فقد ذكر تعريف العقل كونه ملا
بينها تحقيقه أن المهم ذكر كنهها للتعريف أن الفعل ملا بسات شي إلى أن قال
وإنما إلى غير ملا بسات مجازاً والتأويل سبب كنهها ولا بد للمجاز من قربة فلو كان
التأويل نصب القربة لم يكن لذكر هذا الكلام بعد وجهه بعد بل **الظاهر**
أن قوله هذا بيان شرط المجاز بعد ذكر ما هيته كما أنهم يذكرون بعد تعريف المجاز اللغوي
وذكر العلاقه فيه أن شرط تمام القربة المانع عن كنهها **والتأويل** أنه إذا قيل
جري النهر وقصد أناسا تجري حقيقته للنهر ولا شك أنه لا ينسب الفعل إلى ملا بس
غير ما هو له وقربة المجاز منصوثة وهي استحالة قيام المجاز بانتهى عقله مع أنه
ليس بمجاز قطعاً بل حقيقته وإن كان كلاماً كما ذابا في **ب** لو قيل أنت الربيع
الفعل ولم يعلم حال الفاعل يحمل على كنهها كما سبب أن قوله إشار إلى الصغير وأنى
الكسبية يحمل على كنهها ما لم يعلم أن قابله لم يرد ظاهره يقال هذا كلاماً وذكره رحمه الله
بناء على تفسير التأويل بنصب القربة وإنما المذكور في المتن أنه لم يحمل على المجاز
وإنه لا ينسب لم يحمل على كنهها بل يجوز أن يتوقف في أمره حتى يعلم حال **قوله**
شيئاً مختلف جمع شئيت في اللغة الشئيت المتفرق فإذا كان شئاً محالاً كان المناسبات
أن ينقسم

ان يفسر بغير فوات وكان قصد الانسان الى المعنى الفرق هذا للاختلاف
وكجزان بتمام المحل في مقام التخلقات لا واما معناها **ل** لا الفعل
لاستد البها قال **س** ان اريد به انه لا يستد الى المفعول مع ما فيها على حاله فكذلك المفعول
لانه لا يستقى مفعولا بعينه الاستدراك اليه وان اريد انه لا يستد اليه اصلا فمفعول
طوار ان يرفع الخشية في كل شئ من الما والاختية يستدراك الفعل اليها اخذ في حد
المفعول مع ان يكون بعد الواو ومعنى مع او ان يقصد بمصاحبه معمول الفعل
وعند الاستدراك اليه لا يستقى في كل قطعا اما الاول فظاهر واما الثاني فلان مصاحبه
معمول الفعل انما يسفك من الواو ومعنى مع فزوا الحازوا لها واما المفعول
فليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل وبما الاستدراك اليه لا يتغير ذكره والمفهوم لم ينفذ
في مفهومه وليس اخذت في مفهومه فكذلك مفهوم المفعول مع وعند الاستدراك
الى الاول لا يستغير الا حصره وعند الاستدراك الى الثاني يتغير نصبه وكونه بعد الواو
معنى مع ايضا وهذا القدر يكفي جهة التجوز الاستدراك الاول دون الثاني **ل**
يعني على الفاعل في المبني للفاعل اما جعل اوله مرجع الضمير للفاعل والمفعول
مطلقا ثم بين ان المراد بها المقيد ولم يجعل المرجع اوله موقفا لان الضمير
انما يرجع الى ما ذكر سابقا ولم يذكر الا المطلق فجعل المرجع اوله موقفا من سابقا
ولما كان المعنى على المقيد بقوله انه ذكر ان الاستدراك الى الفاعل في المبني والمفعول
في المبني له حقيقة فانه يقتضي ان يكون المجاز هو الاستدراك الى الفاعل في غير المبني
والمفعول في غير المبني وان شئت قلت الاستدراك الى غير الفاعل في المبني له
وغير المفعول في المبني له واعلم انه يستد الفعل المبني للمفعول الى الجار
والجور حقيقة كما يستد اليه مجازا

فان جعل هذا اكاروا المجرور مفعولا لا ينبغي ان يكون الاستناد اليه حقيقيا دائما بل مقتضى
ما ذكرناه استناد الفعل المبني للمفعول الى المفعول وان جعل فاعلا لا ينبغي ان يكون
الاستناد اليه مجازا دائما لانه استناد الفعل المبني للمفعول الى غير المفعول ولا يبعد
ان يحمل قوله فاعله الى الفاعل الخ على التخييل وبناء على الظاهر الا ان العمل لا يثبت
فسد فاعله **وليس** لاجل ان ذكر الغير شابه الى الظاهر ان يحد من الاستناد الفعل
لغير ما موله يكفي لكون الاستناد اليه مجازا وكذا يكفي لكون هذا الاستناد مجازا
من غير حاجة الى اعتبار مشابهته الى ما موله في ملازمة الفعل فتفسر الملازمة
بما ذكر مع خفاء ولا تلتزم عليه وعدم الاختصاص اليه لا بد من توجيه فكأنه اذا
ان مجرد الملازمة وان كفي في ذلك لكي ملازمة متشابهة لما موله او دخل فيه
وان لم توجهه فان الاستناد انما هو حق ما موله ففان سب ان يكون طرفه لا غير
متشابهة ومتشابهة بينهما ولذا ذكر اعتبر المصنفه الايضاح متفقاه وذكر صاحب
الكشاف فقال المصنفه استناد الى غير ما ملصقاته ما موله في ملازمة الفعل
مجاز وقال صاحب الكشاف قد يسهل الى هذه الاشياء على طريق المجاز للمسمى استعان
وذكر ملصقاتها الفاعل في ملازمة الفعل ثم قال المجاز العقلي ان استناد الفعل
الى شيء يتلصق بالذي هو كحقيقه لم فاعله غير ملازمة الفعل رابعا واقتصر على
تلبس ما استند بما موله وان كان يحمل ان يكون فاعله تلبس به من جهة استنادهما
في الملازمة **وليس** فليس هو التشبيه الذي يفكر بكان اما ان يجعل هذا او صفلا لانهما
كل تشبيه سواء كان مقصودا او لا بناء على ان ادوات التشبيه من كان والكاف ونحوهما
انما وضعت لافاق التشبيه مطلقا سواء كان مقصودا او لا واما ان يجعل وصفا
مفيدا

هذا التشبيه مجازي لا حقيقي

٧٤

معنى التشبيه بناء على ان حيز يفاد بكان بقصد افادته اذ ليس كل تشبيه كذا
وان جاز ان يفيد اداة التشبيه فعل الاول ليس فاعله فيه تشبيها بالمتشابه كما
من بعض الوجوه فان قال انبت الربيع يجوز ان لم يقصد تشبيه الربيع بالفكر
وانه مثله بل قصد انباته لانه من لوازم الفكر الربيع كما ثبت في كل
من يقصد التشبيه فاما استناد التشبيه في ذكر اطلاق لفظ التشبيه على التشبيه
وعلى ان يكون هذا تشبيه كذا ليس مقصودا بالافاق بل المقصود تشبيه الانبات
الى الربيع وتوسل اليه بالتشبيه فانما هو اداة التشبيه ليس ان هذا التشبيه وهذا
يخلو فيما لو جعل استعان بالكتابة على ما ذكره السكاك كان التشبيه في يكون مقصودا
وهذه النسبة **وليس** وتبين ان اول من الاول به ليس عند مجاز
لانه يشترط الاستناد الى الملازمة في كل ما والمقصد ليس ملازمة لشيء وكذا الموصوف
للمصنفه فيه ما عرفت ان الملازمة هو الفاعل الحقيقي فالتشبيه ملازمة للافعال والحوال
للعديل **وليس** فيكون ما بني للفاعل واستند الى المفعول فيه انه لو جعل المفعول
الذي ذكره المصنفه الملازمة استنادا للمفعول بوسط لا بد من وجه الزمان والمكان
والسبب لان كل ما مفعول بوسط ولا سيما الفعل بوسط الحرف والاول
ان يجعل ذكر من قبل المكان بناء على ان هذا الحرف من الحقيقي وغيره **وليس** والمعتبر
عند صاحب الكشاف ان قصد بذكر وجه آخر في الجواب عن ان التشبيه المعنى ان المعنى
يلبس على الملازمة المجازي بالحقيقه في الملازمة الفعل للمجازي والتلبس هنا قائم
فان الاسلوب سلبس بالحكم كونه صا حبه وكذا الضلال بالفضاء البعبه
والعذاب بالمولم المعذب فحسبني عن مؤنة تعميم الملازمة توجه عليه
ان هذا الاستفهام توجيه كلام المصنف

لانه شرط الاسناد الى الملا سبب فليد ان يكون المسند اليه المجازي ملا سببا للفعل
 فالقصد من نقل كلام الكثر في انه لا يخرج هذا السؤال عليه وهذا اذا جرى
 ما ذكر من التلبس على ظاهر اطلاقه واما اذا قيد بكونه من جهة اشتراكه في الملكية
 فينوجه عليه ايضا **قوله** وكذا ان يجعل امثال هذا لسانه الا قوله حار فارتفعت
 تباركهم فان النجاس سبب للزنج وقد جعل لسان الاماء ذكره السؤال في الكتاب
 الحكيم والاسلوب الحكيم والفضل لا البعيد والعذاب لا الليم واما يصح هذا
 في الاخيرين اذا افضله سبب للبعيد والعذاب لا الايلام دون الاولين
 الاسم الا ان يطلق **قوله** من النسبة الاضافه والابقاع انما لم يذكر
 الوصفية مثل نهر جري ونهر طار لان المسند في المجاز العقل يجب ان يكون فضلا
 او معناه فالواقعة صفة اما فعل او صفة او مصدر والثالث خارج عما نحن فيه ما ذكره
 رحمه الله وفي الاولين يكون المجاز في اسناد الفعل او الصفة الى الفهم فتبينوا لها
 التعريف بـ **قوله** فالمد كونه في الكتاب يفرض على ما سبق من تحقق المجاز
 العقل في غير الاسناد من الاضافه والابقاع لكي جعل التعريف للطلق بناء على نعم
 الاسناد للصرح واللازم بناء على ذكر الايضاح عدم تحقق المجاز في الاضافه والابقاع
 اذا المجاز في صورتهما انما هو كصفة في الاسناد اللازم لهما لا فيهما وابقاع
 بطلاق المجاز العقل المذكور في مقابل المجاز العقل في الاسناد خاصه المجاز العقل
 انما هو للاسناد والاضافه والابقاع فالتعريف للطلق بناء على جعل الاسناد متساويا
 للاسناد اللازم في صوت الاضافه والابقاع بناء على كون التعريف للمجاز
 العقل في الاسناد خاصه والاول ان يقال اما ان يكون نفس الاضافه والابقاع

بأن يتبين ان المجاز
 في الحقيقة والصفة
 اذا اراد صاحب
 انما حكم به كونه
 وكذا انما حكم به

مجازا

مطلق المجاز

مجازا عقليا على ما هو الظاهر او لا بان يجعل المجاز في صورتهما هو الاسناد
 اللازم لهما لا نفسيهما وعلى الاول لا يتبين ان يكون التعريف للمجاز الاسناد
 خاصه لا المطلق لان المذكور في التعريف الاسناد الاسم الا ان يجعل الاسناد
 على مجرد النسبة وعلى الثاني لا يكون المجاز الا في الاسناد اما هو كذا في الكلام
 او لا زمانه ولا تحقق في مطلق المجاز العقل السام للاسناد وغيره ثم ان
 على الاول اذا جعل التعريف للمطلق يتوجه عليه ان المذكور في الكتاب انما هو
 المجاز الاسنادي لانه قال في الاسناد مجاز عقلي وجعل الاسناد فيه على مطلق النسبة
 في غاية البعد وكذا جعل القسم اعلم من المقسم من وجه الاسم الا ان يجعل مرجع
 الضمير في قوله وهو اسناد المطلق المجاز العقل المذكور في ضمن المجاز العقل
 الاسنادي **قوله** وقد يكون كناية لا نقاب المجاز في صرح ايضا
 لان النسبة او نسبت في علم المأموم صريح وهذا الابقاع مجاز عقلي لا نقاب
 لا كلام في هذا المجاز بل في المجاز الممكن عنه بهذا المجاز وهو اسناد اخر من المعنى المجزئية
 الى المأموم فان النسبة انما يوقع على ما انصفنا نحن ففي هذا التركيب مجازا ان
 صرح في ابقاعه وتكفي اسنادك وربما تدعي ان ليس فيه الا مجاز واحد هو الممكن
 الاسنادي للابقاع التسمية على المأموم انما يكون مجازا التضمنه كونه محرومة **قوله**
 من ظاهر كلام السكاك والمصنفان يفهم من ظاهر كلام المصنف اختصاصه بالاسناد وكذا
 من ظاهر كلام السكاك حيث فسر المجاز بالكلام المفارقة والظاهر على الكلام على المصطلح
 دون اللغوي **قوله** كما يتوهم من المصنف ليس التوهم من مجرد ما في انه ذكره ان قيد
 التاويل يخرج الكذب لم يذكر احد يقول باجهل لان عدم القول بالشيء ليس قوله
 بعدم

بل من انه قال لو قلت خلافا ما عند العقل امتنع طرده بنحو قول الجاهل فلو كان السائل
 بموجاهة امتنع امتناع الطرد به لان مبني مسامحة على وجوده في التعريف **قوله** ولقائل
 ان يقول لي علم ما ذكره من هذا الكلام الكمال حيث حكم بانه لو قال خلافا ما عند
 العقل يدخل فيه قول الجاهل فقال خلافا ما عند المتكلم يخرج وعال ما ذكره من تفسير
 ما عند العقل يكون قول الجاهل مفيد لما عند العقل **ان** اساتد السبع ما يصح
 العقل فلا بد من خلافا ما عند وعال ما يمكن ان يقال ان جهة بعد ان حصل الكلام
 ان لمع خلافا ما عند المتكلم فابدين اخراج قول الجاهل وادخال نحو كسا الخليفة
 الكعبة دون قوله خلافا ما عند العقل فانه ليس فيه هاتان الغابتان ولا يقدح
 في ذلك حصول احد بهما فيه خروج قول الجاهل خلافا ما عند العقل لا بناء على كلام الكمال
 وانما بناء فيه لودخل فيه نحو كسا الكعبة **قوله** وباقال لم يقصد بقوله ما حصل
 عند وثبت بموجاهة قصد بقوله ما ثبت عند ولم ينتف عن تحيلة العقل بالبناء
 او بالنظر الصحيح فليس بنا عند لا منتفيا وقوله تصور الكولف من التصور اللازم
 للتصوير تعالى صورته الشئ فتصور ومنه قول الشاعر تبا وجع الارض كيف
 تصور على ما يحكي معنى امكان تصور الكولف امكان وجودها فلا يخرج قول
 الجاهل خلافا ما ثبت عند العقل لانه منتف عن بنظر **قوله** ما ذكره
 من تقرير كلام المتكلم كان وجه الطعارة ان يفهم من اعتراضه على السكارة ان يجوز
 تعريف المجاز بالكلام المتكلم خلافا ما عند العقل بمعنى خلافا ما في نفس الامر
 سائل وبازم منه ان يصح تعريفه بمتكلم الفعل او معناه الا غير ما موله في نفس الامر
 فيلزم تعريفه غير ما موله في نفس الامر لكن لا يخفى انه على تقدير تسليم ما ذكره من الكلام
 لا يلزم

لان

اول
 ما صح
 نقض
 نظر

لا يلزم ان يرا في تعريفه غير ما موله في نفس الامر طو ازان يرا غير ما موله عند المتكلم
 لان المسند اليه في المجاز يجوز ان يكون غير ما موله في نفس الامر وعند المتكلم ايضا
 وقد يوجه الاستبعاد بانه يفهم من كلامه ان مثل كسا الخليفة يكون المسند اليه خلافا ما موله
 في نفس الامر وهذا البعد من الاول لان مثل هذه كما يكون خلافا ما موله في نفس الامر
 يكون كذلك عند المتكلم ايضا مع انه لا يلزم ان يكون بعض امثلة المجاز كذلك كون كلامه كذا
 والظاهر ان كلامه على هذا الاستبعاد عار واما توجيه الطعارة بان المتبادر من اطلاق
 ما موله في نفس الامر فلا يصح توجيهها للاستبعاد اصل بل توجيهها لجوز ازالة **قوله**
 تعريفه فذكره في مقابلة الكيفية فاذا جعل الكيفية سنان الامام موله عند المتكلم في الظاهر
 كان المجاز سنان الا غير متاد في كون قوله عند المتكلم متعلقا بالنظر الذي موله
 كما ذكره تعريف الكيفية لكن متى في هذا المنحصر بانه متعلق بمعنى حيث قال سواد كان الغير
 غير في الواقع او عند المتكلم وبين هذين المتعلقين فرق فانه على الاول متعبد بنبوت
 الفعل لما موله بكونه عند المتكلم وغير ما موله يكون مطلقا من هذا القيد متناولا لما يكون
 غير في الواقع لا عند المتكلم وعلى الثاني بالعكس فيجوز ان يكون غير ما موله بالمعنى الاول
 غير ما موله بالمعنى الثاني وبالعكس بانه اذا فهم المتكلم في شئ ايا كراما وانها ما موله
 فنصدق على احد ما ان يخاف في نفس الامر ما موله عند المتكلم وهو الشئ الاخر ولا يصح
 عليه ان يخاف لم عنده لانه حينئذ عند وكذا كل اذا فهم في شئ انه ما موله لكنه خلافا
 الواقع فهذا الشئ غير عند ما موله في نفس الامر وليس غير عند ما موله عند
 ويمكن ان يقال لم يقصد لغير ما موله شئ بخلاف شئ موله وانما قصد به معنى الشئ
 اي شئ لم يكن له ما موله في نفس الامر من غير ان يثبت له معنى في شئ بخلاف ما موله في
 فتأمل

قوله

و وج يدخل في قول الجاهل ادله ما هو المفهوم من اطلاقه وهو انبت الربيع
 البقل دون ما ذكره في السؤال من قول الجاهل انبت البقل بالتناول وايضا ما يذكر
 بعد من دخول قول الجاهل المذكور في السؤال يصلح فيه على ان المراد بقول الجاهل
 الذي حكم بخروجه غيره وكذا ادله بقول المعتزلة ما سبق ذكره في تعريف الخفيف
 وموقوفه خلق الله الافعال كلها لمن لا يعرف حاله ومعرفة ما منه للامارة في السؤال
 من قول المعتزلة خلق الله الافعال بالتناول بقية انه حكم بعجزه عن الاخراج من قول
 ما في السؤال **و** وانه المبدء والمعيد وجه الدلالة على ان قال باجر الله تعالى
 وارادته وان افعله الشئ او الكسوة وان طلوع الشمس وغروبها كل يوم بذلك
 قال بانه المبدء والمعيد والمنشئ المعنى لان ذكر دليل الله والمسلم يقول بهذا
 ولان من قال بذلك في هذا العلم القابل بالفصل وايضا كون الافناء باجره وارادته
 بل على كونه مغنيا وكون طلوع الشمس وغروبها باجره يدل على كونه منشئا مبدئا
 معيد او مائتعا **ل** لم يقع على استنساخه على المجاز بقية افناء قيل الله تعالى
 بخرج بان العمل على الصلاح والاسلام اصله **و** اما حقيقته وان وضعها
 لا حقا انه يجوز ان يكونا حقيقين عقليين ومجازين عقليين وتختلفان في انبت
 البقل فصل الربيع واجر النهر اطعمه اعرطان فالتعبد بالوصف كتحمل ان يكون
 لاجل ان المص انما ذكر المجاز في هذا لا تعاضد اولاد حال كونه والمجاز
 على نفس الطرز والاختار عند ان الحقيقة والمجاز العقليين انما يوصف بها الاستنساخ
 لا اللفظ **و** وكذا المراد بسبب الزمان لا غفاه ان شيئا من الشخص حاله قائم به
 فينبغي ان يفسر بسبب الزمان بما يكون له من طرافه وما يتوهم فيه من القوة حيث

في قوله انبت البقل
 انبت البقل
 انبت البقل

حيث سبب الاستنساخ والنباتات ونحو ذلك لا ما ذكر من ازيد على قول الارض فانه حاله
 للارض او قوتها الزمان وبما كان توجهه بان نخل الارض على المتعدي ويجعلها
 الى المفعول والمراد ازيد على الزمان للقوى او قوتها الزمان بزاد موهبها القوت
 او بان يراد حاله يكون الزمان عند ازيد على القوى **و** فانه استكمال وهو ان
 في الحقيقة والمجاز العقليين كون المسند فعلا او معناه فيجوز ان يكون حله في وصفها
 بالحقيقة والمجاز العقليين ترد لان اخذ الكلمة في تعريفها ان لا يوصف بها
 وتقسيم المجاز المفسر بالكل الى الاستعانة وغيرها والاستعانة الى التمثيل وغيرها
 مع ان التمثيل مكرر قطعا لبعض جواز وصف المركب بها اما بالمجاز فلو جوب
 صدق المقسم على الاقسام **ل** الا ان يكون كون القسم اعم من وجهه ووجه له
 لتفسير المجاز بالكل من ناول لعل ان باعتبار الاعمال الاغلب او انه تعريف لنوع
 من المجاز غالب الوقوع واما الحقيقة فلان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال
 في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال في الموضوع له لانه ان جعل
 المجاز مستانرا للحقيقة فظاهر وان لم يجعل كذلك في لزوم المعنى كقوله للمجاز
 وانه بعضي وجوب جواز وصف اللفظ بالحقيقة باعتبار الاستعمال فيه وقد بينت
 جواز وصفها بهما بوجهين افر من اقدم ان يجوز ان يكون باعتبار ما فيها من المفردات
 وصفها للشئ يوصف افر ان يكون ثوبا شمال ونظفه مشاع فيوصف بالحكمة
 بالحقيقة اذ كان جميع مفرداته مستعملة في غير ما وضع له وبالمجاز اذا استعملت في غير
 او البعض في عينه والبعض في غيره لانه يصدق على الجميع حيث يستعمل في غير الموضوع
 لان المركب من الموضوع وغيره **و** ان الحق ان المركب موضوعا بانواع

وانما نخل الارض فانه حاله
 الارض او قوتها الزمان
 الى المفعول والمراد ازيد على الزمان
 جواز وصفها بهما بوجهين
 جواز وصفها بهما بوجهين

في قوله انبت البقل
 انبت البقل
 انبت البقل

فيش ان يكون استعماله في الموضوع له حقيقة وفي غيره بما اذا كان مفردا واللازم ان الحكم
 وتعرفها بالكلية اما للذهاب لعدم الوضع في المركب او لتعدد فيه فاخذ ما هو
 المتفق عليه واصل ما هو المتعدد فيه على المقايضة او لانه وان قطع بالوضع في المركب
 كلهم اتفقوا بما هو الاصل في ظهور حكم الفرع بالمقايضة وذكر ان يجعل هذا الوجه
 انما وجهها للاستكمال بانها اشكل وصف المركب بها اشكل الاختصار الاقسام في اللاحق
 لا ابتداء الاختصار على الوصف **د** في القرآن كثير وجه ذكره ان على جملة انكروا
 وجود المجاز العقل في القرآن ولهذا اقدم للاسماء لا للكثرة في رد ان كثرة لا تخص
 القرآن **د** نصب على ان مفعول به في الكفر ان مفعول به ان كيف سقون
 انفسكم يوم القيمة وثقل ان ينقسم على الكفر ولم يثبتوا وجود ان يكون طرفا الى
 فكيف كل بالتقوى في يوم القيمة ان كفر ثم في الدنيا وكوزان لتنصب كقوله على ما قيل
 محمد و قوله يوما يجعل الولدان شيعا ان يجعل به لا من يوم القيمة او تنصبا بتقدير
 اعني والظاهر ان ذكره مستغن عنه **د** ومنه اجري النهر فصل لانه ليس فيه
 شيا فاحر اراد ان يلقاها فصل قوله لبيت النهر جاز لا ليس فيه امر ولا هو اصل
د بالمدكور لم يقل بالمسند اليه لان قيام المسند به هو المسند اليه لانه لو افق
 ليس قبله اصل فلو ذكر المسند اليه لكانه هو المسند اليه **د** ان في قوله العقل
 شأن الاقوله عقل لا يميز ووجه ان يجعل قيس اعني نسبة التسمية الى القيام ويجعل
 الاستعمال لازما ولا يارم حكمه كون العقل فاعلا لها بل يكفي حكمه كونه فاعلا للاستحالة
 المنعده على ما ذكره وان التمييز كما يكون فاعلا لنفس الفعل المذكور كونه طارفاً في نفس ربه
 يكون متعده كونه اسلا لا انا ما لا فان اما فاعلا للاحق لا للاصل او اللاحق
 نحو فينا

بشيل

نحو فينا الارض عيوننا فان العيون فاعل للتبصر لا للتبصر **د** فاعلم او مفعول **82**
 انما فسر مفعول كصفة بغيره الفاعل او المفعول كصفتي لانه لا خلاف في معرفة نفس
 الانسان فان لمعنى ظاهر معلوما فلا ينقسم مع نفسه الظاهره وخفيه وانما هو كقوله
 والظهور في معرفة الفاعل او المفعول كصفتي واما التوجيه بان لا يارم ان يكون للمجاز
 حقيقة وانما يارم ان يكون له فاعل او مفعول حقيقة فليس بوجه لانه الكلام في معرفة
 الوجود ومعرفة الشيء لا يتوقف على وجود **د** ان قول الله المفعول في الاضياع
 انه لانه لو اس قيل موكبته لانه المفعول في الاضياع وقيل انما يشان الى ان مفعول الاضياع
 على ما سنعى واسم اعلم كصفتي كما ان كان او عرفت قوله لما او عرفت في ان كان له وجه في
 لما ياتر ان من نوعه في الفبر ما في البيت ومنه ان المعاد مثل في الكراهة والظاهر
 بجهوله على معاذاة المعاداة وكثير من المشقة نقل اخرى وذكر ان يرى بكل نظر حسنا
 اخرو و فيقارن من دقايق فاعله فلا تاراد **د** ان اقدمت نفس تقرير
 ذكره السكك والظاهر ان بناء على مذهب ان العبد خالق لافعال الاختيار
 فالنقد رغبة الشيء اقدم من الله ويحمل ان يقال ان كونه نسبة الفعل الى الفاعل حقيقة
 لا يتوقف على كونه مخلوقا فانك تقول ضرب زيد و اقدم من زيد عمر و اقدم من كذا كذا حقيقة
 مع ان الضرب والاقوام مخلوق لله تعالى فلا يتبعه ان النسب الاقوام الى النفس حقيقة
 مع ان مخلوق له تعالى لا لنفس **د** بهذا كما لم يشبه ان قوله وانه في خبر الصبر وان
 توسطت الواو بين اسمها وخبرها لتأكيد التصديق كما في قوله وكنتم وما بينه من الوعد
 وقيل الواو كما في قوله في الواو والمضارع المبتدأ او على تقدير المبتدأ
 ان واما ضرب في الخبر في محذوف اي صبره ها كما وقيل الواو للعطف لا للظن ان
 على الاخر على تقدير تقدم المعطوف للضرب

انما هو الذي في قوله
 انما هو الذي في قوله

ويجوز ان يعطف على صيرته والعدول في المعطوف الى المضارع لقصد الاستحضار
 والاسناد **و** لا اعتبار لفظ ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل الى ان ادله
 بهذا المعنى ما وضعه لفظ الاقدام والتعبير بما ذكره ان وجوهه هناك ان لا يكون
 مجازا في اللفظ نفسه **ل** لكن وجوهه ممنوعه والاستدلال على وجوهه بوجود القدر
 والصبرون على الكيفية غير مستقيم وهو ظاهر وان ادله ما هو المراد والمقصود
 من الكلام وهو ظاهر في المعنى الذي يرجع اليه الفعل وهو القدر والاصل الحق
 وجوهه **ل** لكن هناك لانه لعدم المجاز في اللفظ ممنوعه كيف والمعنى الحقيقي للفظ هو
 الاقدام وهو غير القدر من ضرورته وعناية ما يمكن ان يقال الاقدام الحقيقية
 الى الحق مجازا على معناه **و** حصل موافق القدر والاصل الحق فالقدر هنا معشوق
 للاقدام المستند الى الحق مجازا فوجه معنى الاقدام الى القدر من بلاطة التوزيد
 في الاستسار **و** قال **ل** قد لا يشرح المفتاح وانا اظن كلام الشيخ افر الى الصواب
 بالنظر الى مقصود الكلام **ل** ليس القصد هنا الاقدام وتفسير بل القدر هو صيرته
 على ما صرح الشيخ دفعا لما يتوهم من اغراض الامام يعني ليس المراد منها اقداما
 وتفسير احسن طلبه فاعل وانما هو موصوفه مقدر والمتحقق الموجود هو القدر
 والصبرون انتهى كلامه **ع** يعني ان المذكور وان كان لفظ الاقدام والتعبير لكن المقصد
 بها الاقدام وتفسيره تحقيق بل اليها هو ما من واذا لم يوجد لم يطلب الفاعل
 فانه في ما نقل عنه دمج في كواشيه اذا لم يكن هناك اقدام بل قدره كان هناك
 مجاز لغوي في المستند لا عقلي في الاستسار وذكر لانه لا يار من استناد الاقدام عدم
 استعمال اللفظ فيه حتى يارم المجاز في اللفظ بل استعمال اقدام موهوم لا يقال

فوق

لا يقال فذكر وان الفجسلة مجاز على قول السكاك لان الاقدام لم يوضع الا لظفار
 المحففة فاستعمالها في الموهومة يكون مجازا فالاقدام في الموهوم يكون مجازا
 لانه يقال **ل** استعمال الاقدام في الصبرون الوهيبة السببية بالاقطار المحففة ولا سلك
 في تخالفها ولم يستعمل الاقدام هنا الا في الاقدام الحقيقية الا انه موهوم مفروض
 الوجود وانما يكون مثل الاقدام لم يستعمل في موهوم سببية بالاقدام الحقيقية
 وليس **ل** قاتل ذكر الاقدام استعمالا في اقدام موهوم مع ان الموجود هو القدر
 من المباينة في مدخله الحق في القدر حتى جعل مقدم ما اذ لا شيء او دخل في مدخله
 القدر من المقدم بل انه هو المؤثر فيه **و** هل يحتاج حصول هذه الفايده الى توهم
 مقدم وفرض وجود ونقل استسار الاقدام منه الى الحق حتى يكون هناك اقدام موهوم
 مقدم موهوم الظاهر انه لا واما التزام انه يحتاج اليه ونقل الاستسار منه الى الحق
 ففيه انه في وجوده فاعل حقيقي بحيث لا يستند اليه يكون حقيقه **و** يورده ما ذكرنا
 من عدم الاحتياج الى نقل الاستسار من المقدم الموهوم **ف** في الشيخ لا يستطيع فيكون
 صيرته ويزيد بل ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل وجعل لهوى ولوجه
 قاتل **ل** القدر امر حادث لا بد له من الجار وموجد فيازم من وجوه وجود الاقدام
 والمقدم فكيف يصح ما ذكر ان الموجود هو القدر والاقدام موهوم يقال
 المراد بالاقدام هنا امر لا يعلق عليه الاقدام في العرف فانه اذا ركبنا
 على دأبنا الى موضع او علمته اليه او اخذت بين وجهه اليه قال انك اقدمت
 هذه الموضع ولا شك ان هذا الاقدام ليس لانها لوجود القدر **و** قد يقال
 بان الاقدام وان كان موجودا في نفس الامر لكن لم يقصد من قال اقدمت بل من
 ولم يبلغه خاطر اليه اصلا

اقدمته

فامتنع ادلة الاقدام بقوله هذا حتى يحتاج الى مقدم واعتبار وانما خبر
بان هذا ابو جيب التجوز في الاقدام وربما يفهم من قول الشيخ هذا ان المجاز الفعالي
لا يجب ان يكون له حقيقة عقلية وهذا حق لا شبهة فيه اصله ولا يرد عليه اعتراض
قطعا **ب** انه انما يقع في هذا الكلام وجود فاعل حقيقي نقل الاستدراك الى الفاعل
المجازي ونقل الاستدراك الى الفاعل بشعر بثبوت اوله في محل يرجع الى نفس لزوم
الحقيقة للمجاز وقوله هذا محكم في هذا المعنى وقوله سابقا ليس بواجب ان يكون
للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صار له حقيقة محتملة لان يكون
مفعول فاعله في التقدير قد يستدركه اوله ونقل عنه الى الفاعل المجازي واذا نقلت
عنه الى محله الفاعل صار له حقيقة فيجعل المحتمل على المحكم وتعبان آخر في قولنا
سأنت وقوله الا حق ناطق فيجعل الساكن على الناطق لكن سوف كلام الشيخ حيث ذكر
ان الموجود انما هو القدر والصور ونسب بانه نفي الفاعل الحقيقي راسا لانه
اذا لم يكن اقدام لم يكن مقدم **د** وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص يذوق
قد يتشبه فيه باننا لا نعلم عدم صحة ان يقال خلق الابن من ابيه قال الله تعالى خلقكم من نفس
واحدة **هـ** كالتحذير **ب** انما هو استخدام فلا محض للتشبيه ورفع بالمشو ط
الاستخدام ان يكون اللفظ اعتياد وليس للنهار هنا معنيان لان النهار الذي
ادعى كونه صا باليس شيئا غير النهار وقد يوجب بان ليس المقصد الى التشبيه كما نقول
اللهم كن **ز** وجواب ان معنى هذه الافراضات يقال اذا كان المراد
بالربيع حقيقة الربيع لم يكن استنساك الالابات اليه حقيقة وان ادعى كون الربيع فلا
مختارا لان الالابات بسند حقيقة الامني متوقفا حقيقته لا ادعاء ولا يمكن

ولا يمكن ان يقال قصد بالالابات امر ومتشبيه بالالابات كحقيقي كما هو من ذهب
الكلام في التخييل واستنساك هذا الامر الى الفاعل الادعائي حقيقة لان السكالا
مخرج بان الالابات هنا امر محقق اذا لم يقدر الادعاء المذكور كون استنساك الالابات
الى الربيع حقيقة فسعيه في نفي المجاز بنظره في سلك الاستعانة بالكناية تكون ضابعا
ولا يستبعد ان يقال **ا** ادعى ان الربيع قادر مختار ليصدق استنساك الالابات اليه
فينبغي ان يعتبر قادر المختار في حكم هذا الاستنساك ولا يصح عن شوب **و**
اعتراض قوي **و** هو انه قسم المجاز الى المجاز المرسل والاستعانة وقسمها الى المصرفة
والمكنية فتكون المكنية مجازا مع ان المكنية في قول الله تعالى مستعانة الموت بادعاء
السبعة لا فيكون مستعانة فيما وضع له بالتحقيق وفي غير ما وضع له بالتأويل والمجاز
عند ما استعمل في غير الموضوع له بالحقيق **ز** ومنهم من لم يقف على الكلام
قال **ب** يجوز ان يكونوا واقفيين عليه لكن اجابوا بوجه آخر يقال جوابهم هذا
يدل على ان المراد بالعبية عند جعلها استعانة بالكناية هو الصفة الحقيقية
لها وبالنهار هو الصياح الحقيقية وبها مان نفس العلم حقيقة وبالربيع **ح** الزعم
تعار حقيقة **د** من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا اعتقاد ان الاعتبارات
الراجعة الى المسند اليه لذاته غير راجعة اليه حيث استند اليه لانه راجع اليه من حيث
الوصف في بيان الامور والعراضات من حيث استند اليه بالاعتبار الراجعه اليه
لذاته محل بحث **هـ** توجيه ان يراد بالراجع اليه لذاته ما يرجع اليه لا بوجه الحكم
او بالمسند بقوله لا بوجه تفسير لقوله لذاته **و** فيه انه يلزم ان يكون البيان
اعني المبيتين لان الراجع اليه لا بوجه بل بوجه لا يلزم ان يرجع اليه من حيث استند اليه

والاخر فيه سهل جواز ان يقبض بالحسنة المذكورة بقوله السابق **ويمكن** ان يرجع
 الضمير لذاته المسند اليه ما هو هذا الوصف فيرجع الى الراجع اليه حيث
 هذا الوصف **ول** اما حذفه فقدمه لانه لا يتربى عليه من مقتضيات الاحوال
 ما يتربى على الذكر من تنكيره وتعرفه وتقدمه وما خيره فكان تقدمه اوله وطريق التعليم
 وما ذكره وجهه من ان عبارة عن عدم الاتيان الى قبضه عليه ان كان كذا كان له
 عدم ما سابقا لعدم لاحقه فلم لم يعتبر الا لاقى مع ان كذا في عبارة عن عدم الاحق
 لانه اسقاطا وقعه ان عدم سابق هو الاصل باعتبار اوله مع ان الواقع هنا
 هو عدم سابق لان المحذوف في الكلام لم يكن موجودا فيه اوله لانه لم يثبت في الاصل
 باعتبار الاصل والواقع اوله من الخطم بمرور ولله العباد بدون وقوعه مدلولها
ويذكر له ان الانسب بهذا الفعل الذكر لاصالته لا يستدعي وجود نكته زائدة عليه واكثر
 لمخالفة الاصل مستدعي نكته باعثة عليه وفيما كان نفس الاصل نكته باعثة على الذكر كسائر
 انكته الباعثة على الكذب فعند كذا مستدعي الكذب زائدة على اصله لا يوجب
 ان يكون ادنى في استدعاء النكته من الكذب **ويمكن** دفعه بان الاصل وان كانت نكته
 لكنها نكته ظاهرة مبنية له ونكته الكذب ليس كذلك **ول** والكذب نفسه الاخرين
 ادله ما سوى حذف الفاعل في المسند للفعول كالمسند كذا ان لا يحتاج الى التمييز في الالفاظ
 الالفاظ فقط ولا يبعد ان يقال لا يفهم حذف الفاعل في هذه الصور من اطلاق الكذب
 لانه انما يطلق حيث يصلح لتقدير المحذوف في هذه الصور لا يصلح له اصلا ويؤيد
 انهم اطلقوا القول بان حذف الفاعل لا يصلح وما يستدعيه من حذف الفاعل في هذه الصور
 لا ينافي ما ذكرنا بانه لا يفهم من الاطلاق **وكيف** معناها ان عيبا في الالفاظ المقتضية
 اما ان يرد

ان يقال

85 اما ان يريد ان للقرينة ظاهرة او باطنا وكونه عيبا بالنظر الى ظاهرها لا بالنظر الى باطنها
 وهو المراد بالخصم فالظاهر ان حاله على التحصيل واما ان يريد كونه عيبا بالنظر
 الى الظاهر الذي هو القرينة فالفرق بينه وبين الوجه الاول انه في الاول بعد عدم
 نظر الى الخصم باعتبار ان ذكر من الكلام ولم يحزم في ان كذا بعد نظر الى الخصم
 بل انما جوزه بالنظر اليها باعتبار جواز دعوى غرض في الفرق بوجهين **فان**
 واما قال في تحصيل لان ما ذكر من العدول ليس بمتيقنا بل على التحصيل لان كذا في العدول
 موقوف على كون الدال عند الذكر كذا لا يقال فعوله عند كذا ايضا هو اللفظ
 المدلول عليه بطريق اخر لا يصح وبناء ما سمع لانه عال كان وجه الصحة ان الكلام
 في الدلالة فالوصف بها هو اللفظ فقط وهذا البناء ان يكون للعقل مدخل فيها
 كما هو الواقع فلا عند الذكر يكون للاعتبار بالكتابة على اللفظ لا فقنا الى العقل
 في الدلالة ولا عند كذا في العقل لان البحث في الدلالة اللفظية لا يقال فكيف
 صح ما ذكر ان الاعتبار عند كذا في اللفظ مع انه لا يوصف بالدلالة اللفظية
 اصله لان هذا بناء على الظاهر وما ذكر من حصر الدلالة في اللفظ بناء على كذا في
 لا مانع من نسبة الدلالة الى العقل باعتبار ان له مدخل فيها وعالم باؤ كروجه النعوض
 لان انتفاء العدول سبب في الدال عند كذا ليس هو اللفظ فقط فاقبل
 سلمنا ان الدلالة اللفظية لا يوصف بها الا اللفظ كذا وجودها عند كذا في
 بل عنق ولله عبقليه على المحذوف من غير حاجة الى اللفظ المدلول ولين اعتبر
 الدلالة اللفظية عند انما يكون ثابته للكلام بوساطة الفاعل يقال ما استمر
 والعالي فهم المعاد ونفهمها من اللفظ حتى ان المعاني بنا في نفهمها بالفاظ مخيلة
 كان الدليل على كذا مسند اليه عند كذا في اللفظ المحذوف والدال على هذا المحذوف
 يجوز ان يكون العقل

قال مثل دقة من غير دقة مثل يضر بالصدور الفعل من غير اهله ونشئة اعرفها
 من اخرم قول الله اخرم ما شافتم من غيب بنين فوثبوا يومنا على جبرهم الله اخرم
 فخرج قول الله ان بنى زنا مؤذ بالرمس نشئة الخ نشئة الخلق والطبيعة
 واحرم جرحه على **قال** لا يكادون يذكرون فيه المعبود والسر فيهم
 ان المرفوع بالمدح او الذم او الترحم انما هو وصف لما قبله في المعنى خولف فيه الله
 لا فتنان والاولاهم بذكر الاقتنان من حيث يعتبر على اسماء تام بالمدح من جهة
 ان في الاقتنان ريبان تنبيه وانما ظلال مع وكو فكم من رغبة في العمل وذكور
 الاضمار انما يكون لمدح او ذم او ترحم ما يفضيهم المقام ولما كان بينه وبين ما قبله
 من شدة الاتصال التزموا حذو المنبه لانه يكون فصول متعلق من متعلقا
 ما قبله وايضا في هذا الكذب تقوم للاقتنان والدلالة على ما ذكرنا من **قال** المقام
 لا مقتضى للعدول لا يقال سبانه ان هذا الكلام مع قيام الترس وعنده قيا
 فلا شك ان ذكره عيب بناء على الظاهر والاضرار عن العيب بناء على الظاهر
 يقتضي للعدول يكون وايضا في هذا الكلام محصل العدول الى اقوال الربيل لانه يقال ليس
 المقضي بتجريم المقصد الى الاضرار او الخسار بل قصد بالفضل ولا ضارة غير
 لازم **قال** ومنه او تتركهم المفاكون **قال** سبيل الكلام في الذكر المقابل للكذب
 وآم اذا لم يذكر يكون كذوبا والاهم ليست كذا لانه لو لم يذكر اسم الله تعالى
 في او تتركهم المفاكون فكان خبر الاسم الله تعالى الاول مع قوله على هذا
 فتكون المسند اليه عند عدم ذكر اسم الله تعالى **قال** المذكور ايضا يقال حكم فذكر
 هذا المسند اليه لا يوقف على ان يكون محييا افا لم يذكر يكون المسند اليه كذوبا
 في معناه

انما هو

86 في معناه عدم حذو المسند اليه سواء كان مسند عند حذو المسند اليه اخر اول
 ومعنى المقابل ليس الا ان الذكر عدم الكذب وامانة لو لم يذكر هذا المسند اليه هذا المسند
 لا يكون كسند اليه اصلا في الكلام خارج عن معضد المقابل وكو لم انه ليس من ذكر المسند اليه
 بل من يكره ان كان يلوح به قوله بذكر اسم الانسان ومطلق ذكره لا يطبق على تاركه
 فلا شك في المناسبة بل المناسبة بل المناسبة وانما يكفى لصحة ذكر التارك في حاله الذكر
قال كما ثبت لهم الاثنان في موقع المصدر لقوله تاسم والفاء في زائدة
 وقيل للدلالة على ان الاثنان بالحدس سبيل الاثنان بالظلال والاثنان بفتح الهمزة
 والشاء المثلثة التقدم والاسم اذ وقوله في تيمرهم متعلق بجعلت وبالطرف
 الواو في موقع المفعول لكانت اعني بالمشايرة ان بالمراد ومنه الاصل الموضع الذي
 ثاب اليه ان يجمع مع متعلق بعد اذ ويقال لما نزل بنا الا ان اهلهم يذكرون وتواجههم
 ثم يتوبون ومعنى جبا لهما على انفرادهما واستقلالهما واصل حال بعضي حال ان كفت
 مميزة على انفرادهما مستقلة في ذكر مع ما صولها وايضا ان تاركه باسم الانسان
 افكار اختصاصهم لكل واحد منهما على كل منهما يميز مع على عداهم واذ لم يذكر
 فربا لهم اختصاصهم بالمجوع في يكون هو المميز لكل واحد منهما **قال** ان يكون الخبر
 عام النسبة فيجمل ان ابره عموها المسند اليه المقصود وغيره وان يراد عموها المقصود
 وعلى التقديرين اما ان يراد عموها هذا المقام والثالثة الباقية فاسر عموها
 المقصود في نفسه وعمومها المقصود وغيره في نفسه وعمومها هذا المقام
 اما فسار الاول فلان العموم في مع ارفع التخصيص بما لا ينبغي ان يعمدوا
 الكذب كالوقوف في جواب السؤال سبيل الا ان العموم ينبغي في رتبة خاصه وهي اختصاص
 المسند بالمسند اليه حقيقة

86
 عن معناه التاثير

كقولنا في كل شيء أو لا عام وهو هاتك لا لوف وارلق الكفوف من بني قريته خا صنة
 أخرى ومن ما في نحو خير من هذا الناسق وأما فساد الكس فلذلك أيضا وأما فساد الكس
 فلان العموم في سني جميع قريته الكفوف لو وجد شيء منها لول على حصول المخزوف
 المدة هو المقصود فقام بالانحياز عالم النسب للمقصود وغيره في هذا المقام وقوله
 من هذا الناسق ليس عام النسب بجزء المعنى لا اختصاصه بالمقصود وهو كل واحد
 وأما صحة الرابع فلان العموم في معارلق التخصيص لمعنيين بنفيان جميع قريته
 الكفوف لان العموم المتعدد في هذا المقام سني جميع القريتين الدالة على الكفوف
 واحد خاص من نحو خاتق لا يشاد او عال انه واحد في كون المتعدد نحو منطلق عن قريته
 القريتين عال ان المراد منه ولا سني القريتين الدالة على الكفوف جميع المتعدد ووارلق
 التخصيص لمعنيين سني قريته فان نحو خير من هذا الناسق عام النسب للمتعدد في هذا
 المقام وشمل على قريته الكفوف الدالة على المراد المتعدد ووارلق التخصيص لمعنيين
 من ذلك المتعدد سني قريته ايضا لاف عرفت **وهو** فقال يمكن على كلامه دلالته
 على هذا الوجه وما هو من ما نعلم على كلامه هو انه اخذ من عموم النسبة
 عز نحو خاتق كل شيء والواقع فيه حصول خبره في نفسه فلكنا لا يكون المراد بالعموم
 العموم في نفسه عال ما يناسب الاضراء على الكفوف في نفسه ونحوه بان هذا الممار
 كما هو حاصل خبره في نفسه فاصل خبره في هذا المقام فالاضراء عنه ليس على الاضطرار
 في نفسه بل بل لا حظ خصوصه في هذا المقام وأما نوم المنع فيما ذكر ان نحو خير من هذا
 الناسق عام النسب باعتبار ان العموم بها فيه في نفسه لا في هذا المقام لان القريته
 ما دل على اختصاصه بنسبه بالمقصود وهو كل واحد مستقوطة نظر ما ذكرنا
 ان العموم النسب

ان عموم النسبة في الوجه الصحيح ليس بمعنى عمومها المقصود وغيره بقريته وهو انه اذا كان
 مقتضى الذكر هو عموم النسبة للمتعدد مع ارادة التخصيص لمعنيين منه فواجب قول عام النسبة
 الى كل مسند اليه كل يصح ان يسند اليه هذا الخبر فيكون مسند اليه وعموم النسبة لغرض ما
 يصلح له كافي في ذلك والبول ان المراد من كل مسند اليه مجرد التعدد واول ما ذكره حال من حالات
 المقتضى للذكر فلا ينافي ان يكون العموم لبعض ما يصلح من المتعدد واوله التخصيص لمعنيين
 من هذا البعض حال مقتضى اخرى لم يذكرها **وقوله** وهو ايضا يمكن يقال حاصل الكلام هنا
 ان توقف المسند اليه لاجل انه يوجب تخصيص الحكم للتخصيص حسب تخصيصه في نفسه ويوجب
 لية الفائدة ولا خفاء ان المسند اليه فاللازم الفائدة في وجوب تخصيصه بناء على
 ان تخصيصه في الحكم يوجب تخصيصه بالمسند اليه اللازم وهو المكمل ولا يتصور تخصيصه في نفسه
 ولا يتوقف المسند اليه المذكور في الكلام فبناء الكلام على كون اللازم على كماله ينبغي والا فرب
 لغيره ان توقف المسند اليه كما يوجب تخصيص الحكم الذي هو الفائدة يوجب تخصيصه لانهما فيكون
 افادته الم قال لازم الفائدة في قولنا زيد حافظ لتورية مختصص بالنسبة اللازم في قولنا
 شيء ما موجود وان الفائدة في افادة اللازم في الاول ثم في الثاني لانه وضع بخلاف
 تخصيص النكرة فليس في الالزام انما الجنب الغم القويين التخصيصين بحسب الوضع وعدمه
 لو تساويان في مرتبة التعيين وليس كذلك لان المعرفة اشارة لا ما يعرف الخاطين المعين
 من حيث انه معين واما النكرة فلا اشارة بها للمعنيين من حيث هو معين اصلا وانما
 عبارة عن امر معين في الواقع وبينهما بون باين ويمكن ان يقال قصده ان كل ما شمل
 في المعين ذكره معين بخلاف النكرة فان التعيين لم يدخل في وضعها بل التعيين فيها انما هو

ان يكون من غير اعتبار ان كان المقادير

بحسب الاستعمال **قوله** وقد ذكر الخطاب مع معين فذكر الله في شئ من المقادير فلو كان الخطاب ان يكون
 معين لما كان خطابه ولا الخطأ لا الخطأ فلو لم يكن الخطاب مع معين لم يزد على قوله
 مع معين وممكن توصفه كلاً للفتاح في الجملة بان جعل قوله مع معين مستقلاً بالخطأ
 فلا يمكن هنا ولا يخفى ان الانسب ان يرمح غير هذا فاعلم ان تركه حقيقة للعبارة بين المنة وكذا المنة
 فيقال ان الخطأ مع معين لما في الخطأ او تركه للعين في الخطأ الى غير العين وكان له ان لا ياد
 ان يحافظ على عبارة الايضاح وقد تركه لما في معين لكن لما كان يكتفي بالحفاظ مع رعاية مقتضى
 باختيار ما ذكرنا من العبارة الثانية لكن الامر فيه سهل فلو لم يتركه ليدل على ان الخطأ اذا كان غير
 الخطأ واحد او متين اما اذا كان جماعاً لظلاله اذ اقصى العين ثم جمع الخطابين على سبيل المثال
 ان تاملت عالم القطب في الظهور قد يناقش فيه بان صدق الشبهة لا يقتضي وقوع المقدم فصدق
 قوله ولو ترى مع ما ذكر من جوابه ان لا يتركه ليدل على ان الخطأ لا يقتضي وقوع مقدمها ولو روية
 كل واحد ليدل على غاية ظهور حالهم بل انما يدل الشبهة على ان الخطأ بخطاب يترك الى اليوم على كل
 ظهور شناعة حالهم وقبادة احوالهم لا لانهما على انقطاع حالهم لا في نصبر روية احد دون الآخر
 من انما خطبه كل من الذين يحتمل التوجيه بان يرد حالهم فطاعة احوالهم وقبادة شأنهم ووصف حالهم
 بالقطاعة قوله حالهم بقطيعة ياتي عن هذا التوجيه فينبغي ان يترتب صدق مضاف او حشوية ان قطاعة
 القطيعة او حالهم لقطيعة من حيث قطاعة **قوله** بالضم القابك ان المكسبة بحرف ثمة عن الاحضار
 بلام العمد المأجور ايضاً لانه ايضاً احضار ثانياً وكانه نظر الى انه لا يلزم في العدم المذكور وبكى العلم بالجهل
 ولما في خبر القابك لا يلزم سبق الذكر بوجه ما وانت خبر بالاحضار ثانياً فيكفي بعدم العلم من غير حاجة الى العلم
 الذكر اللهم الا ان يقال الاحضار ثانياً انما يحضر او يحضر اذا كان بعد الاحضار ولا يكره بعد حصول
 الجملة.

فليتأمل **قوله** بعد تسليم شارة الى تقدم المنع وهو ان لا يلام الحصار الاكم المنقح في العلم فان الرحمن
 منقح من قبله ليس هو الوقوع منه وربما يناقش في نفع هذا المنع بالنظر الى المقصود فان المقصود
 السائر ان قوله بكم منقح يعني عاكف من العبودية ووجه دخول الرحمن في الاكم المنقح وعدم خروج
 لا يقتضي في هذا المقصود لانه كما لا يخفى به لا يخرج به بالقيدين السابقين ايضاً فلا يمنع من اعتناء
 عنها لان معنى الاعتناء ان يحصل ما يحصل بالاولين ولو خرج بهما او باحد ما مع دخول في الامر
 لاخر بالاعتناء وبما بان الظاهر ان المراد بالاكم المنقح ما يكون اختصاصه بطريق الوضع والرحمن
 ليس كذلك موضوع لذات له الرحمة الكاملة واختصاصه بما هو باعتبار الغلبة والاستقلال وكما
 ان المراد الاحضار في الجملة او بحسب الاستعمال فهو يخرج باحد القيدين السابقين بناء على ان مفهومه
 كلي فبالنظر الى الاحضار بعينه وليس كان بالنظر الى المخصوص العارض بحسب الاستعمال فيكون الاحضار
 ابتداءً واذا كان خارجاً باحد عماد دون الآخر يكن الاخر متعيناً **قوله** لانا نقول انما موقوف فينا شارة
 لانه لا يحسن هذا التفسير لانه لا بد من اعتبار معنى اوله في معنى الابتداء كما في افتاء سابقاً وما يستدل
 عن البعض لا يقال كذا بطلان الابتداء عما لا يكون بوطئة كقولهم ان الوجود مستند بالبرهنة
 اما ابتداء او بوطئة لانه قد اذاعت له لاولية لانه لا معنى للاستناد ابتداءً ان يستند الى اوله لا بمعنى
 حضار بوطئة نعم اذكر من الصور ان الاحضار والاشي اقرب منه ولان في الابتداء ابتداء بنفسه وهذا
 التفسير بنفسه لانه لا يمتنع ابتداء بنفسه لغيره ووجه مقابلة الاحضار بوطئة انما هو الاحضار بنفسه
 لا بنفسه لانه في الحقيقة احضار بوطئة ايضاً لا يقال المستند الى انما هو اللفظ لا المنع كما تقدم في صدق
 احوال الاستناد لغيره فلا معنى لقوله بنفسه لانه كما المستند اليه وان كان هو اللفظ لكن المحقق هو المنع
 جزاً فقول احضاره على حرف المضاف اليه والاستخدام وقد عرفت ما ذكرنا ووجه بعد هذا التفسير اولاً

ومع الاستناد بالوطئة لان
 الاستناد لما سبق آخر اوله لا
 في ولا يستقيم هذا الاعتبار
 من لانه

لغناء **قول** ولو قلت ليت اليوم ابا الهيثم اردت كافرا جبري يشبهه كان استعارة كما ذكره وان
 اردت بمعنوم الهني للزوم باعتبارها ذكرنا من الاشتراك نقول اسد ويريد معنوم الشجاع كما
 يجوز اسلا او كناية ثم ان قصدت جبريا محضها ولا عفت خصومه كان مجازا استغناء عن مجاز
 او كناية والا كان مجازا في رتبة واحدة ولا يبعد ان يسمى ما ذكره رحمه الله بان قصد المعنوم انما يصح
 في مثل زيد اوله وانما في مثل رايته ابا الهيثم فلا غنى عن **قول** ولهذا يصح جعل الذي يوصف صفة للخاص
 وللوصوف لا بد للعرف او مساويا وانشاء اخرى في اللام من الموصوف ظاهرا فيقتضيان المساواة
ول الانسان للخصص في اي لغة في التخصيص فبان ان يكون مخصصا كما في الصورة المذكورة
 لا يقال للخصص فيها اصلا لان الانسان الكلي ان يقيد بالصفة كمال يخرج من حد الكلية الى الجزئية لانه
 يقال لا يلزم في التخصيص ليعبر بها حقيقة بل انه يحصل ببعض الشئ ولا شك في حقيقة **قول**
 لقلة جدوى هذا الكلام قبل منع بل الا ان يعلم بان اذا لم يكن للعلم علم بعينه الصلة كيف
 منه الحكم على الموصوف شي والامان الشئ معلوم النبوت عنه للوصول فيكون له علم بحال الوصول غير
 الصلة واجبا لم يفت العلم بعينه الصلة مطلقا بل بالاحوال المخصصة غير منجز ان يحكم عليه
 بامر غير مختص فيه ان اراد بالاختصاص معنى الحكم بل لم يكن الصلة من الاحوال المخصصة
 في موصولها او ممنوع وان اراد بزيادة السقوط فالظاهر وجوده في الحكم بل يفتيد فيلزم
 يستدبرها ويكفي لزومها مخصصا لخاصية المعبر في الوصف انما هو علم الخاطب بالذات او الوصف ما يعرف
 مخاطبه فخذ علم المسك بالصلة دون غير لا يقتضيه ايراد الوصول ما لم يكن الخاطب علم كذلك وانما لم يجمع
 بينهما اشارة الى الوصف في ايراد الوصف هو موصوف الخاطب دون التكميل والاحتياج الى معرفة
 التكميل في المعرفة والنكرة على الواو في شئ هو لزوم الخاطب الصلة دون غير ما يقتضيه ايراد الوصول

يكتب

91 موصولها يقتضي ايراد الموصوف نكرة او معرفة موصوفها على السواء من غير تفرع لادها
 والدفع بانه انما يعبر اقتضاها المقام للموصوف بعد تحقق ما يقتضيه مطلق التقدير لانه انما يندفع
 النكرة الموصوفة دون المعرفة فلا بد لزيد انما ذكره رحمه الله في شرح المصنف لان الاقتضاء
 بتحقيق مجرد التلكية والتلكية فلا يترجم في المقتضى والمقتضى ويحظر بالبيان ان التلكية لا يطلق
 الاقتضاء الا اذا كان للمقتضى رجمان في الجملة وقد سبق انه في مقتضى ذكر المسند اليه ان المقتضى
 اعم من الموجب للرجح فلا يبعد ان يكتفى بالرجحان بالاضافة وكذا كان المضاف اليه اكثر من الاقتضاء
 اعم واوفر **قول** اي تميز الوصف بزيادة اشارة على تميز المسند اليه او المسند بان تجلته كونه في بيتها يوفي
 لها في زيادة تميز الوصف ان يندفع في زيادة التميز الاخرين لان مجرد كونها في بيت يحقق الازالة والسند
 من غير اعتبار كونها صاحبها البيت سدة والمنافاة على ظاهرة لان الخ يجمع مع في لا يتعين بتعيين
 التي معنى بيتها لحوار وجود نساء اخرى في بيتها كما هو الظاهر وكذا استدل به من لا اودع والحاشية
 ما لا تفرقه اختصها مع في بيت فالاولى ان يطلق التميز عن السند باجاء الامثلة **قول** او تنبيه الجلب
 على خطأ بقا التبيين ما لم يحصل من ذكر الظن المشوب بالخطأ فيلزم تحقق الالباء فيه ايضا فانظاره
 مع اثبات التبيين متدافع واما من انه يفرق في الوصف من مثل هذه الظلام خطأ الخاطب في هذا الظن
 فهو كما لا ريب سواء واما ان يجعل ما يجمع فيجزم على ان الظلام في معاني الوصولية ومقتضياتها لا
 معاني الكلام الذي فيه الوصول **قول** الا وجه بناء الجزم انما هو ايراد الوجه الذي يبنى على الجزم عليه او
 وجه بناء الجزم على المبتداه وعلى الاول لا بد لزيد ان يادى بالوجه الطرز والطرز كما ذكره لا العلة
 وعلى الثاني انما هو ايراد ببناء الجزم بثبوت المبتداه فلا يجوز لزيد ان يادى بالوجه مع العلة لانه لا يطرز
 في اكثر المواضع كما يجب واما ان يرد ببيان اسناده وربطه بنحو لزيد ان يادى بالوجه مع الطرز

91

المراد

الكلام

والعلم وقد خرج ارادة العلم بعله ان ارادة الطريق لو حسن استدراك لفظ البناء بل علم
صحة اما الاستدراك فلان المولى الى طريق الخير وان لم يظفر واما عدم الصحة فلانه البناء
الخبر على المبدأ لا الطريق ولقد فلا وجب لا اعتبار بالاعاء اليه فلا بد من تعدد في المولى اليه
فيظن ان هذا السؤال لا يفي على ما ذكره رحمه الله لسنا اراد بالوجه الطريق الاعلى اراده
المعنى الآخر ونجى على ارادة العلم لانها معصية فلا يستقيم الاعاء اليها ولو جاز بان المعنى
العامودات العلم واما علميتها فبالاعاء من جهة الترتيب الحكم على المستحق بعد علمه
الماض ندفع بان الثابت بالاعاء علمية الماخذ لثبوت الحكم لا الشبهة والسناد
لدى التعويض بالتعظيم لشأنه الى قد استرهننا سوال ومولنا حصول هذه المعاني
الى جعل الاعاء درجة اليها يحصل بها اعاء فلا يستقيم جعله درجة اليها واجاب عن الشبهة
في شئ من المنع بان الاعاء يحقق في هذه الامثلة وجعل تلك المعاني متفرعة عليه
لكونه اشياء لا امر المهم بعد التوطئة التمهيد في بناء على مقتضى المناسبة وان خبر بان الا
نسبة كذا هذا المنصب لغوات معنى التوسل ورونا جعل الخاه هذا السؤال ذرعه
الى بصر ارادة العلم من الوجه بان اذ اجعل على معنى العلم مستقيم جعل ذكر العلم الى
من علم بناء الخبر وبه كساده وسلبه الى هذه المعاني لانها انما ينهم من ذكرنا الحكم الى القول
بها فان تعظيم شعيب عليه السلام لانهم من نسبة الخبر ان الى ما كذبوه واذ اجعل على معنى
الطراز والطرفة لا يستقيم جعل الاعاء الى طراز الخبر وسلبه اليها لانها انما يحصل من
نسبة الحكم الى الموصول من غير دخل لكون ذكر الصلة مومنا الى طراز الخبر ويدل عليه انه
اذ قيل خبر الدين كذا وشعيبا كان التعويض بتعظيم فاصلا من غير تفاوت مع استقاء

92 الاعاء المذكور فيه وخط بالبال جواب ظاهر الصحة وطول هذه المعاني يمكن فصلها
من مجموع الكلام ومن نفس الموصول بصله ما الاول فواضح استقائه عن اعتبار الاعاء
واما الثاني فتوقفه على اعتبار الاعاء في غاية الخلاء لكن الفصل بيد الله يؤمنه
من يشاء ولا يشبه ان الكلام في المعاني الموصولة لا مجموع الكلام الذي يكون الموصول
من جملة فقد صح ووضح ان حصول هذه المعاني يتوقف على اعتبار الاعاء قطعاً اذ انظر
الى عين المبحث تعيين الاعتبار من غير جادة الى زيادة تأمل والاستبصار ولا علينا
ان تبهك عليه في مثال فان تعظيم شعيب عليه السلام على وجه التعويض يحصل من مجموع الكلام
اغنى من نسبة الخبر الى المذكور ولا حاجة في ذلك للاعتبار اعاء ومن نفس الموصول ايضا بان
يعتبر اعاءه الى الخبر من جنس الخبر والخبر ليس فيقول بذلك التعويض بتعظيم وما لم يعتبر
عند الاعاء لم يأت كل اصلا ان يحصل من نفس الموصول اليه ويقف عليه وهذا في غاية الوضوح
وانما حققت ما ذكرنا تبين لما في التوسل بذلك السؤال الى تفرع كل الوجه على العلم وو
فقت على علمه وسقاه عدم استقامته **قوله** وسوق الكلام يادى على فاد هذا الذي
عند المصنف ذيار لفظ وكلم الاشارة العربية في قوله يتفرع على هذا بعد الاشارة فيكم الا
شارة السعدية في قوله وان نوى بذلك اجعل السند اليه موصولا لا يكاد يصح بان الاشارة
الى الاعاء قوله مشادة محوس كان الانسب تقدم المحوس ثم ذكر المحوس دفعا لولم ادا
المعلوم يقينا لما علة فانه كثيرا ما يستعمل **قوله** شجران الا الى شجران لانهما نوعان من
الشجر والشجرة واحد الشجر كثره وتر قوله او ذكر التوسط لان العرض الاصل من ذكر هذه المعاني
ما يتفرع عليها من التعظيم والتفخير وتفرعه على الفرق البعد اكثر ولذا اقر والذكر علمه
لاننا بحث عن الذاد على اصل المراد يشعر ان الزاد على اصل المراد ازيد على ما نوره الوجه

لعمد المشاهدة الذي هو لخص
بعده الا انه قدم المشاهدة باعتبار
ان وجهه يكفى لا يحتاج الى معنى
المحسوس

واللغة لانه في عدم تعلق نظر المعاني بما ذكر على كونه ما يعبره الوضع واللغة
وبين وجه التفرع بان المعاني انما يبحث عن الزايد على اصل المراد وما ذكر في
الجواب من قوله وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم لا يشعر بان لا يلزم له
يكون زائدا على ما تقر به الوضع فلا بد ان يوجه الجواب بان طريق المنع كلف الهم
ان يفتخ عن المنع ويتعلق المنع بالتكليم ويقال هذه المباحث ان كانت تفرها
الوضع واللغة كلف المعاني انما يبحث عنها من حيث انه اذا اقتضت الحال ذكر المسند
اليه بما يدل على قرينه لم الاشارة القرينة ليكون الكلام مطابقا لمقتضى
الحال وبهذا الاعتبار يريد على ما تقر به الوضع وتوجيه لصاحب المتنازع ذكر
ان الحال قد يقتضي ما لا يفكر في ناديه الى ان زيد من دلالات وضعية فورد عليه
ان تطبيق الكلام على هذا النوع من التفتي يخرج عنه الخواص يكون خارجا عن نظر
المعاني لانه انما يبحث عن الزايد على المعاني الوضعية ويجوز ما يدل عليها وانما لا يصح
في نظره ما احتجوا بان الحكم اذا قصد في خبره كلامه عن الخواص يدفع عن ذلك
عن منزلة اصول الحيوانات فان المناسب ان يقتصر رحمه الله على ما ذكر في صدر
الجواب ان اللغة ينظر فيها من حيث كذا والمعاني من حيث كذا كان الجواب تاما لا يجر
عليه شبهة واما ان ذلك جار في اللفاظ كلها كزيد مثلا اذا قصد ايراد المسند اليه
باسم العلم لولا به فجواب الالتزام والافه الا انه انهم يجتوا عن علم المسند اليه وتوجيه غيرا
ويذكره وجميع ذلك يدل على معانيها بطريق الوضع الا انه اذا اعتبر فيها ما ذكرنا من
الاعتبار حصل انما زيد على الوضع يتعلق به نظر المعاني **قوله** هو الذين يؤمنون
والمراد من انفس الذوات الموصوفة بالصفات المذكورة وانما لم يعبر عنها بنفس الوصف

93 ليصح في ذكره بدون صلته وليست الصفة المذكورة اعني الايمان جزءا من المشار
اليه بل فارجا عنه كيف وقد عدا الايمان من جملة الاوصاف التي عقب بها المشار اليه
وانما لم يجعل المشار اليه المتعين لانه لا يصح او لا يحسن على تقدير ان يكون الذين
يؤمنون بالغيب منقطعا عن المتعين على سبيل الاستيناف لانه على هذا التقدير يكون لهم
الاشارة اشارة الى الذين يؤمنون دون المتعين لا يقال على هذا التقدير يكون
المراد بالذين يؤمنون هم المتعين ايضا واللام يصح جواب الاستيناف ولذا قال صاحب
حب الكشاف ان الذين يؤمنون في هذا التقدير كالجاري على المتعين لانا نقول لما ذكر
انه عقب المشار اليه باوصاف كان المراد به هو المعنى الذي اشير اليه بالاشارة الى لفظ و
هو معنى الذين يؤمنون لا معنى متعين وان الحد في الواقع وليس صحيح جعل المتعين
مشارا اليه لكن يتكلف فان قلت جعل المشار اليه الذين يؤمنون لا يصح ايضا على
الآخر وهو ان يكون الذين جارا على المتعين فاستويا يقال يمكن ان يفرق بينهما
بانه اذا كان جارا عليه يمكن ان يجعل الاشارة الى احد ما اشارة الى الآخر من غير تكلف
فلا والله انما منقطعا عنه فتدبر ولو سلم ان الاستواء بالمقصود وهو صحة جعل المشار
اليه الذين حاصل **قوله** من اجل انصافهم بالاوصاف المذكورة وتلك بناء على مقدمتين
احدهما ان اسم الاشارة لا يكون اشارة الى غير محسوس مشاهد الا ان يكون لما ذكرنا
تجعل كالمشاهد وبلا حظ ذلك والثانية ان تعليق الحكم بالمشق وما في معناه انه كونه
منطوق الحكم ما خذ الاشتقاق فان اشير بقوله او لشكر على من في الذين يؤمنون ولم يثبت
باعتبار انهم وصقوا باوصاف جعلهم كالمشاهد فلا بد ان يلاحظ في الاشارة انصافهم

بها فصار بمنزلة اولئك للوصوفين بالصفات المذكورة فدل على انه هذه
 الصفات وانما هي بمناط الحكم المذكور من الهدى والفلاح **قوله** واحدا
 كان او اثنين الظاهر انه اراد بذلك الافراد اى فردا واحدا او اثنين وطلا
 الحصة على الفرد لا مح عن مسامحة لان الفرد ليس نفس الحصة من النوع بل المركب
 منها وما ينضم اليها من الشخص كما ان النوع ليس نفس الحصة من الجنس بل المركب
 منها وما ينضم اليها من الفصل وكان الى المسامحة الاشارة الى ان المسمى بلام تعد
 بى على حقيقة انه كان له قبل التعريف على القول بوضع اسم الاشارة الى ان نفس المقتد
 من غير حاجة الى اعتبار فعل وانما محل قابل قابل **قوله** فان لفظ ما وان كان يع
 للذكر بغير انه وان كان عاما لكن خصه الحكم بالتحديد لا اختصاصه بالذكر
 وبما ينافى في كون ذلك مخصوصا لعموم ما يجيب الغموم فانك اذا قلت الانسان
 كاتب لم يلزم تقيد الانسان وتخصيصه بالكاتب ولذلك صح لى يقول وقد يكون
 غير الكاتب يرجع الضمير الى الانسان المذكور فالاولى ان يقال الذكر معهود باعتبار
 العلم فخرج الامير لانه يعلم من ذكر نذرها تجرد ما في بطونها انها حيت
 ذكرا وطلبت لا اختصاصا بالتحديد به وكان في قول المصنف الذى طلبت امرأة عمران
 اشارة الى الذكر ويمكن ان يقال ما ذكر من الذكر بطريق الكناية لا يلزم ان يكون
 بتخصيص ما في الذكر بل يجوز ان يكون باعتبار انه لما تخصصت التحديد به علم ان
 مطلوبها هو الذكر وهو ليس بذكر صريحا فتستبعون الله

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisim	4. Hüsnü
Yeni Kayıt	
Eski Kayıt	1461